



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد
الدراسات العليا / قسم الاقتصاد

الموارد الطبيعية الناضبة واثرها على النمو الاقتصادي

النفط في العراق (حالة دراسية)

رسالة قدمها

ساجد سالم موسى مشاري

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القادسية
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

بإشراف

أ. د. كريم سالم حسين الغالبي

2017م

1438هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

((مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنشَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاتًا
طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ))

صدق الله العظيم

الاهداء

الى الرسول الأعظم محمد صلى الله عليه واله وسلم ...

الى وطني الجريح الغالي ...

الى شهداء العراق ...

الى كل من علمني حرفاً ...

الى والدي ووالدتي مرحهما الله ...

الى نروجتي التي شاطرتني هذا الجهد ...

الباحث

شكر وتقدير

قبل كل شيء احمد الله سبحانه و تعالى على تجاوز المصاعب التي واجهتني
اثناء كتابة هذه الرسالة الموسومة بحمد الشاكرين ونشكره شكر الحامدين، وصلى
الله على سيدنا محمد وعلى آل محمد الطيبين الطاهرين.

فأني وبعد انجازي لرسالتني هذه لا يسعني لا أن أقدم بجزيل شكري
وعظيم امتناني إلى الأستاذ الفاضل الدكتور **(كريم سالم حسين الغالبي)**
لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة و تحمله عناء الإشراف، وما بذله من
توجيهات وإرشادات كانت حجر الأساس لهذه الرسالة والأثر العميق لبلوغ
الرسالة مستواها الحالي، فجزاه الله عني خير الجزاء وانعمه بوافر الصحة
والسلامة وان يطيل بعمره.

كما أقدم بالشكر والامتنان إلى السيد عميد كلية الإدارة والاقتصاد
ورئيس لجنة الدراسات العليا الأستاذ الدكتور سالم عبد الحسن ورئيس القسم
لدعمه المستمر ومساندته لطلبة الدراسات العليا، ويلزمني واجب الأمانة
العلمية أن أقدم بالشكر والامتنان إلى أساتذتي الأفاضل في قسم الاقتصاد
الذين تتلمذت على أيديهم في أثناء السنة التحضيرية لدراسة الماجستير،
وكل الشكر والتقدير للجنة المناقشة ودعمهم وتقويمهم للبحث وتحملهم عناء
السفر، واشكر الاخ والصدیق دكتور زاهد قاسم بدن جامعة ميسان كما
اشكر زملائي في الدراسات العليا والى كل ممن مد يد العون والمساندة
واعتذر من لم يحضر اسمه في هذه الاسطر القليلة.

ساجد

إقرار لجنة المناقشة

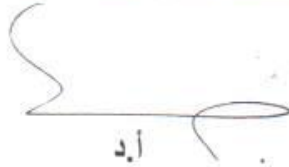
نشهد بأننا أعضاء لجنة المناقشة اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة بـ (الموارد

الطبيعية الناضبة واثرها على النمو الاقتصادي النفط في العراق حالة دراسية)،

وبعد مناقشة الطالب (ساجد سالم موسى) في محتوياتها وكل ما يتعلق بها، بتاريخ

11 / 12 / 2017 وجدنا إنها جديرة بالقبول لنيل درجة ماجستير في العلوم الاقتصادية

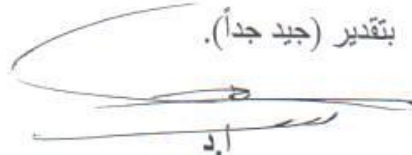
بتقدير (جيد جداً).



جواد كاظم البكري

عضواً

2017 / 12 /



سالم عبد الحسن رسن

رئيساً

2017 / 12 /



كريم سالم حسين

عضواً ومشرفاً

2017 / 12 /



أ.م.د

معن عبود علي

عضواً

2017 / 12 /

قرار مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القادسية على قرار لجنة المناقشة

أ.د. مجيد عبد الحسين هاتف
العميد

2017 / /

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي النفط في العراق حالة دراسية) للطالب (ساجد سالم موسى)، قد تمت تحت إشرافي في قسم الاقتصاد - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة القادسية، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم الاقتصاد ومن أجله وقعت .



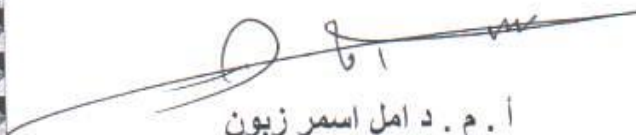
أ.د. كريم سالم حسين الغالبي

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القادسية

2017 / /

إقرار رئيس القسم

بناءً على توصية الاستاذ المشرف أرشح هذه الرسالة للمناقشة .



أ.م. د امل اسمر زبون

رئيس قسم الاقتصاد

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة القادسية

2017 / /

إقرار الخبير اللغوي

أشهد بأن هذه الرسالة الموسومة بـ (الموارد الطبيعية الناضبة واثرها على النمو الاقتصادي النفط في العراق حالة دراسية) التي تقدم بها طالب الماجستير (ساجد سالم موسى) في قسم الاقتصاد - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة القادسية، قد جرت مراجعتها لغوياً، وقد أصبحت سليمة من الناحية اللغوية والنحوية، ولأجله وقعت.



التوقيع :

الاسم : م . د جعفر طالب كريم

جامعة القادسية - كلية الإدارة والاقتصاد

2017 / /

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	أ
الاهداء	ب
شكر و تقدير	ت
قائمة المحتويات	ث - ح
قائمة الجداول	ح - خ
قائمة الاشكال	خ - د
المقدمة	3 - 1
الفصل الاول: الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي (الاطار النظري والمفاهيمي)	46 - 4
تمهيد	4
المبحث الاول : الموارد الطبيعية وخصائصها الاقتصادية	15 - 5
اولاً : مفهوم الموارد الطبيعية الناضبة	7 - 5
ثانياً: الخصائص الاقتصادية للموارد الطبيعية الناضبة واهميتها	9 - 7
ثالثاً: نظريات الموارد الطبيعية الناضبة	15 - 9
المبحث الثاني : النمو الاقتصادي المفهوم والابعاد	30 - 16
اولاً : مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه	19 - 16
ثانياً: محفزات ومقومات النمو الاقتصادي ومعوقاته	21 - 19
ثالثاً: التأصيل النظري للنمو الاقتصادي	30 - 22
المبحث الثالث : النظريات المفسرة للعلاقة بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي	46 - 31
اولاً : نظرية المرض الهولندي	40 - 31
1 - المفهوم واسباب الظهور	35 - 31
2 - نموذج Gregory 1976	37 - 36
3 - النموذج الاساسي	39 - 37
4- اثر اختلال التوازن النقدي	40 - 39
ثانياً : التفسير الاقتصادي لظاهرة لعنة الموارد	42 - 40
ثالثاً : التفسير السياسي والمؤسساتي للعلاقة	46 - 42
الفصل الثاني : القطاع النفطي ومؤشرات الاداء الاقتصادي في العراق	102 - 47
تمهيد	47

55-48	المبحث الاول : اهم صفات الاقتصاد الريعي في العراقي
49-48	اولاً : مفهوم الربح والدولة الريعية
55-49	ثانياً: السمات الريعية للاقتصاد العراقي
52-50	اولاً : الاعتماد على مورد واحد (النفط)
54-53	ثانياً : انفصال قطاع النفط عن الانشطة الاقتصادية
55-54	ثالثاً : الحكومة هي المستلم المباشر للعائدات النفطية
82-56	المبحث الثاني : تطور انتاج وصادرات وواردات النفط في العراق للمدة 1970 - 2015
64-56	اولاً : التطور التاريخي حول النفط العراقي
82-64	ثانياً : تطور انتاج وتصدير واورادات النفط العراقي
70-64	1 - تطور كميات الانتاج للنفط الخام للمدة 1970 - 2015
75-71	2 - تطور حجم الطاقة التصديرية للنفط العراقي للمدة 1970 - 2015
81-75	3 - تطور ايرادات النفط الخام في العراق للمدة 1970 - 2015
104-82	المبحث الثالث : التحليل الاقتصادي لظاهرة المرض الهولندي في العراق
86-83	اولاً : الاهمية النسبية للقطاعات الانتاجية الرئيسة في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 1970-2015
91-86	ثانياً : مضاعفات المرض الهولندي في العراق
102-92	المبحث الرابع : أثر العوائد النفطية على بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي في العراق
94-93	اولاً : مؤشر التنمية البشرية
95-94	ثانياً : مؤشر سهولة الاعمال
99-95	ثالثاً : مقياس معامل جيني
102-99	رابعاً : مؤشر الفساد المالي والاداري (مؤشر مدركات الفساد)
123-103	الفصل الثالث : قياس اثر العوائد النفطية على معدلات النمو الاقتصادي في العراق
103	تمهيد
108-104	المبحث الاول : الإطار النظري للنموذج القياسي(منهجية البحث)
105-104	اولاً: اختبار الاستقرار
107-105	ثانياً: اختبار التكامل المشترك
108-107	ثالثاً: تقدير نموذج تصحيح الخطأ
111-109	المبحث الثاني : مراحل بناء وتوصيف النموذج القياسي
109	1 : بناء هيكل النموذج

110	2 : متغيرات النموذج
110	3 : تحديد العلاقة بين متغيرات النموذج يتضمن النموذج عدة معادلات وبعده صيغ
111-110	4 : مصفوفة معاملات الارتباط
123-112	المبحث الثالث : تقدير وتحليل النتائج
118-113	أولاً: قياس أثر العوائد النفطية على قطاع الصناعة التحويلية
123-119	ثانياً: أثر العوائد النفطية على القطاع الزراعي
127-124	الاستنتاجات والتوصيات
125-124	أولاً: الاستنتاجات
127-125	ثانياً: التوصيات
144-128	قائمة المصادر والمراجع
A-B	ملخص باللغة الانكليزية
	عنوان الرسالة انكليزي

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية	18
2	الأهمية النسبية للإيرادات النفطية في الإيرادات العامة في العراق لسنوات مختارة	52
3	تطور حجم انتاج النفط في العراق للمدة 1970-2015 مليون برميل يومياً	68
4	تطور حجم صادرات النفط في العراق للمدة 1970-2015 مليون برميل يومياً	73
5	تطور حجم الإيرادات النفطية في العراق للمدة 1970-2015	77
6	الناتج المحلي الاجمالي ونسبة مساهمة القطاعات 1970-2015	85
7	دليل التنمية البشرية في العراق وفق تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة الانمائية لسنوات مختارة	93
8	مؤشر سهولة الاعمال في العراق لسنوات مختلفة	95
9	مقياس معامل جيني في العراق لسنوات مختارة	98
10	مؤشر مدركات الفساد وإيرادات النفط في العراق للمدة (2004-2016)	101
11	مصفوف معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة	111

112	نتائج اختبار ADF ديكي فوللر الموسع	12
115	علاقة أنحدار التكامل المشترك	13
115	اختبار جذر الوحدة لحد الخطأ (e_t)	14
116	أختيار عدد فترات التباطؤ في نموذج VAR	15
117	اختبار جوهانسن - جسيوس للتكامل المشترك	16
118	نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لاختبار التكامل المشترك	17
119	علاقة أنحدار التكامل المشترك بين (AGR) و (oil)	18
120	اختبار جذر الوحدة لحد الخطأ (e_t)	19
121	أختيار عدد فترات التباطؤ في نموذج VAR	20
121	اختبار جوهانسن - جسيوس للتكامل المشترك	21
122	نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لاختبار التكامل المشترك	22

قائمة الاشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	منحنى هوبرت وتوقعات ذروة النفط (الانتاج والزمن)	14
2	كيفية الاصابة بالمرض الهولندي للبلدان التي تمتلك موارد طبيعية	35
3	الايرادات العامة والايرادات النفطية لسنوات مختارة	52
4	نسبة مساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الاجمالي ونسبة العاملين فيها 2008	54
5	نسبة حصة الشركاء في شركة نفط العراق	59
6	تطور انتاج النفط 1970 - 2015 مليون برميل يومياً	70
7	معدل نمو انتاج النفط 1970 - 2015	70
8	تطور صادرات النفط العراقي 1970 - 2015 مليون برميل يومياً	75
9	معدل نمو صادرات النفط العراقي 1970 - 2015	75
10	تطور الايرادات النفطية في العراق 1970-2015 مليون دولار	80
11	معدل نمو الايرادات النفطية في العراق 1970-2015	80

81	تطور اسعار النفط في العراق 1970-2015	12
86	الناتج المحلي الاجمالي ونسبة مساهمة قطاع النفط وقطاع الصناعي والقطاع الزراعي 1970-2015	13
89	نسبة مساهمة الضرائب في الايرادات العامة لعام 2016	14
90	معدلات البطالة في العراق 1991-2013	15
91	نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي والتوظيف 2011-2014	16
94	معدل التنمية البشرية في العراق	17
96	يوضح قيمة معامل جيني في توزيع الدخل قيمة افتراضية	18
99	معامل جيني في العراق لسنوات مختارة	19
102	تطور ايرادات النفط ومرتبة مؤشر مدركات الفساد في العراق للمدة 2004- 2016	20
113	عدم استقراريه السلسلة عند المستوى	21
114	استقراري السلسلة الزمنية عند الفرق الاول	22

المقدمة : Introduction

يعد دراسة اقتصاديات الموارد الطبيعية الناضبة من اهم القضايا التي اهتمم بها كثير من الاقتصاديين، حيث ثبت من خلال الدراسات والبحوث التطبيقية الحديثة ان وفرة الموارد الطبيعية غير كافية لتحقيق تطور في النمو الاقتصادي بل العكس اصبح تأثيرها سلبياً على النمو الاقتصادي واصبح اقتصادها اسوء بكثير من البلدان التي ليس لها اي موارد طبيعية استراتيجية، وان النظرية الاقتصادية تفسر لنا سبب المشكلة هو عدم تخصيص هذه الموارد تخصيصاً امثل و تحول هذه النعمة الالهية الى نقمة او ما يسمى بنظرية لعنة الموارد Resource Curse اي ان مع زيادة عائدات هذه الموارد الطبيعية هناك تباطؤ في النمو الاقتصادي وتراجع في القطاعات الانتاجية غير الاستخراجية.

إن دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي ووفرة الموارد الطبيعية كانت من قبل الاقتصادي Richard Auty عام 1993 ما اطلق عليه مصطلح (لعنة الموارد) والذي فسر فشل الدول الغنية الذي تمتلك موارد طبيعية في أن تستغل ثرواتها لتحقيق نمو اقتصادي ومن ثم التنمية الاقتصادية، أن إيرادات النفط الخام تحتل مكانة هامة في الاقتصاد العراقي ويعتمد عليها بشكل كبير، ويعد قطاع النفط الخام محركاً أساسياً في الاقتصاد، وبالمقابل نجد التدهور والاهمال قد اصاب القطاعات الرئيسة الانتاجية المهمة كقطاع الصناعة التحويلية والقطاع الزراعي والقطاعات الاخرى التي يعتبر من القطاعات التي يمكن ان يكون لها دور في الناتج المحلي الاجمالي وتباطؤ في النمو الاقتصادي.

أهمية البحث : Study Importance

تأتي أهمية البحث من معالجة مشكلة ان الموارد الطبيعية الناضبة لها دور كبير في النمو الاقتصادي من خلال استثمار العوائد النفطية في دعم القطاعات الرئيسة غير النفطية كالقطاع الزراعي والصناعي لزيادة نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي.

مشكلة البحث : Study Problem

هل أن الزيادة الحاصلة في العوائد النفطية أدت الى نمو القطاعات الانتاجية الرئيسة كالقطاع الزراعي أم الى تراجع النمو في هذه القطاعات، وهل يعاني الاقتصادي العراقي من ما يسمى بالمرض الهولندي او لعنة الموارد؟

مقدمة البحث : Study Objective

- 1- دراسة واقع الاقتصاد العراقي في ظل وجود موارد طبيعية متمثلة بالنفط.
- 2- قياس العلاقة بين العوائد النفطية ونسبة مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الاجمالي.

فرضية البحث : Study Assumption

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان هناك اثراً سلبياً او علاقة عكسية للعوائد النفطية على مساهمة القطاعات الانتاجية (الصناعة التحويلية والزراعة) في الناتج المحلي الاجمالي.

منهجية البحث : Study Approach

استند البحث في التحليل لأثبات الفرضية الى المنهج الوصفي الاسلوب الاستقرائي وعلى المنهج التجريبي الأسلوب الكمي القياسي، فهو يحلل الوقائع والبيانات الاقتصادية بغية الوصول إلى النتائج.

حدود الدراسة : Study Limitations

اتخذ البحث حدوده المكانية والزمانية جمهورية العراق من خلال التركيز على العوائد النفطية ونسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي بالاعتماد على مجموعة من البيانات والإحصائيات الخاصة بالاقتصاد العراقي للمدة 1970 - 2015.

هيكلية الدراسة : Study Structure

لغرض تحقيق هدف البحث فقد تضمنت الرسالة ثلاثة فصول رئيسة تشكل الإطار العام والمنهج الموضوعي لمتطلبات الدراسة، تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي للموارد الطبيعية الناضبة واهم نظريات هذه الموارد وتم تقسيم الفصل على ثلاثة مباحث المبحث الاول الموارد الطبيعية الناضبة وخصائصها الاقتصادية والمبحث الثاني النمو الاقتصادي المفهوم والابعاد والمبحث الثالث النظرية المفسرة للعلاقة بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي واهتم الفصل الثاني بالقطاع النفطي ومؤشرات الاداء الاقتصادي في العراق وقد قسم على اربعة مباحث المبحث الاول السمات الربعية للاقتصاد العراقي المبحث الثاني تطور انتاج وتصدير النفط في العراق المبحث الثالث التحليل الاقتصادي لظاهرة المرض الهولندي في العراق المبحث الرابع اثر العوائد

النفطية على بعض مؤشرات الاداء الاقتصادي واختص الفصل الثالث بقياس اثر العوائد النفطية على معدلات النمو الاقتصادي في العراق و يقسم هذا الفصل على المباحث الآتية المبحث الاول الإطار النظري للنموذج القياسي (منهجية البحث) المبحث الثاني مراحل بناء وتوصيف النموذج القياسي والمبحث الثالث تقدير وتحليل النتائج وقياس تأثير العوائد النفطية على القطاع الصناعية والقطاع الزراعي ثم ختمت الرسالة بأهم الاستنتاجات والتوصيات .

الفصل الاول

الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي...الإطار النظري والمفاهيمي Natural resources and economic growth

تمهيد

تعد الموارد الطبيعية مصدراً للثروة الوطنية في بعض دول العالم، ولقد اثبتت الدراسات ان الثروة الطبيعية ليست ضرورية ولا كافية لتحقيق النمو الاقتصادي اذا لم تستغل استغلالاً أمثل، ورغم ان بعض البلدان النامية تمتلك ثروات ضخمة من الموارد الطبيعية وغالباً ما يكون اقتصادها اسوء من البلدان التي لا تملك موارد اقتصادية باستثناء بعض الدول التي حققت نمواً مرتفعاً بالاستخدام الامثل لإيرادات هذه الموارد مثل اندونيسيا وغيرها، أذ تتحول هذه الموارد الطبيعية من نعمة الى نقمة وتعيق النمو الاقتصادي او ما يطلق عليه بلعنة الموارد اذا لم يستثمر إيراداتها لتنمية القطاعات الاخرى، وتكون الموارد الطبيعية سبباً في تخلف الاقتصاد وتخلف القطاعات الانتاجية كالصناعة والزراعة وغيرها، وسنقسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث وهي كما يأتي :

المبحث الاول : الموارد الطبيعية الناضبة وخصائصها الاقتصادية.

المبحث الثاني : النمو الاقتصادي المفهوم والابعاد .

المبحث الثالث : النظريات المفسرة للعلاقة بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي.

المبحث الأول : الموارد الطبيعية الناضبة وخصائصها الاقتصادية

تعد الموارد الطبيعية ذات أهمية كبيرة في عملية الانتاج، ولاسيما الموارد الطبيعية الناضبة لان رصيد العالم منها يتضاءل مع زيادة استهلاكها، وان القلق على النمو مستمر في المستقبل مع تضائل هذه الموارد⁽¹⁾، ويبحث الاقتصاد في بعض المنح والهبات الموجودة في الطبيعة والتي يمكن للإنسان أن يحول هذه الموارد من ثروة مكتنزة الى ثروة ذات قيمة اقتصادية تسهم في إشباع حاجات ومتطلبات الإنسان المتزايدة وموارده المحدودة على هيئة سلع أو خدمات⁽²⁾.

أولاً : مفهوم الموارد الطبيعية الناضبة

الموارد الطبيعية هي كل ما هو موجود فوق وتحت الارض وتقسم الموارد على قسمين، موارد متجددة Renewable resources مثل الرياح والشمس والثروة السمكية والغابات وغيرها، وموارد ناضبة او الطاقة غير المتجددة Non-renewable مثل الطاقة الاحفورية (النفط، الغاز، الفحم المعادن) وغيرها⁽³⁾، وتعد الطاقة الاحفورية من اهم الموارد الطبيعية الناضبة ومحل اهتمام العديد من الاقتصاديين والباحثين لدورها في عملية النمو والتنمية، كما تعرف الموارد الطبيعية الناضبة بالموارد التي لا تتجدد خلال حياة الانسان أذ يكون رصيدها ثابتاً وبالتالي عرضها يتناقص ولا بد من نضوبها، وهي تستخرج من باطن الارض مثل الفحم والنفط والغاز وبعض المعادن كالنحاس والنيكل، وكلما زاد استخدامها قلة احتياطياتها او نفاذها، بمعنى اخر ان الموارد الطبيعية الناضبة هي الموارد التي ينفذ ما يتوفر منها في الطبيعة نتيجة استخراجها او استخدامها، وهي ما يطلق عليها مصادر الطاقة التقليدية الطبيعية.

اول من درس الموارد الطبيعية الناضبة هما الاقتصادي كري Lewis Cecil Gray في بحث بعنوان (الريع تحت فرضية النضوب) عام 1914 حول الفحم الحجري

(1) صالح العصفور، الموارد الطبيعية واقتصاديات نفاذها ، سلسلة جسر التنمية، الكويت المجلد 1، العدد 5، 2002، ص 13، <http://www.arb-api.org>.

(2) هيثم عبد الكريم شعبان ، مقدمة في اقتصاديات الموارد، (2016)، بحث متاحة على شبكة المعلومات الدولية، الانترنت، <http://faculty.mu.edu.sa>.

(3) عبد المطلب عبد المجيد، اقتصاديات الموارد الاقتصادية، ط1، العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010، ص 57.

(1)، وكانت فكرة النضوب عند Grey هي فكرة تناقص الانتاجية لديفيد ريكاردو، المتمثلة بتناقص انتاجية الارض بزيادة العنصر الانتاجي المتغير، وأشار Grey إلى وجهة نظر مختلفة لفكرة الربح او فكرة النضوب بوضع مثال رقمي عن مقدار حجم المنجم، وتوصل إلى ان من السهل اعادة تخزين الفحم في مكان اخر لكن من الصعب اعادة تكوينه اقتصادياً مرة اخرى، من وجهة نظره النضوب يتكون من تغير المكان او من تغير الشكل.

والدراسة الثانية للباحث الاقتصادي هارولد هوتلينك Harold Hotelling في بحث الشهير (اقتصاد الموارد الناضبة) The Economics of exhaustible Resources عام 1931 واخذ الاسس النظرية لنضوب الموارد الاقتصادية من Grey، وسميت بقاعدة هوتلينك (Hotelling rule) والتي نصت على ان السعر الصافي للمورد الناضب وبجانب نمط استخراج كفاء في الصناعة التنافسية للمورد الناضب يجب ان ينمو بمعدل مساوٍ الى معدل سعر الفائدة، اما في ظل سوق الاحتكار فان الايراد الحدي هو الذي يجب ان ينمو بمعدل سعر الفائدة، واعتبرها شرطاً كافياً لتحقيق الامثلية في استخراج وتسعير المورد الناضب، أضاف ان المنافسة ستلعب الى انضاب الموارد وان المنتج المنافس ليس لديه القدرة على آلية الاسعار في سوق المنافسة، أذا اراد زيادة أرباحه فعليه زيادة انتاجه بالسعر السائد، هذا الامر ادى الى نضوب بعض حقول نفط الولايات المتحدة الامريكية في ثلاثينات القرن الماضي (2)، نستنتج ان الموارد الناضبة غير القابلة للتجديد، هي موارد لا يمكن اعادة استخدامها مثل مصادر الوقود العضوي كالنفط والغاز والفحم، وسيتم تناولها تباعاً :

1 - الفحم : عبارة عن بقايا نباتية في باطن الارض، وتعرضت للضغط والحرارة، وبمرور الزمن تصلبت وتحولت الى فحم، ويقدر انتاج الفحم العالمي حوالي (3.5 مليار طن)، ويستخدم اغلبه في توليد الطاقة الكهربائية وصناعة الفولاذ وفي الصناعات الاخرى، ومازال الفحم له

¹(1) James L. Sweeney, Economics of Energy, Department of Management Science and Engineering, Stanford University, p12.

²(2)Harold Hotelling, The Economic of Exhaustible Resources, The Journal of Political Economy, Vol.39, No.2. (April, 1931) p5.

اهمية في الكثير من الصناعات، في العالم⁽¹⁾، ولكن للفحم مخاطر كثيرة منها تلوث البيئية ومخاطر استخراجها على العمال وغيرها.

2- النفط (البترول): وهي كلمة مشتقة من اصل لاتيني petroleum و تعني petr زيت +oleum صخر اي زيت الصخر، وهو من اهم الاكتشافات التي توصل اليها الانسان وكان أول اكتشاف تجاري للنفط في مدينة تتسيفيل بولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية على يد إيدو دريك 1859 وكان المصدر الاول والاساس للطاقة، وهو عبارة عن سائل كثيف، قابل للاشتعال، يتكون من الهيدروجين والكربون، وتختلف ألوانه بين الاسود والاخضر والبني والاصفر، وتختلف كثافته ولزوجته⁽²⁾.

3- الغاز الطبيعي : غاز عديم اللون والرائحة وقابل للاشتعال، وهو يتكون من المواد الهيدروكربونية وغير الهيدروكربونية، و يسهم في مصادر الطاقة العالمي، واول مصنع تجاري للغاز عام 1941 في اوهايو في الولايات المتحدة، وهو على نوعين غاز مصاحب للنفط وغاز حر⁽³⁾، ويعد الغاز الطبيعي عالي الكفاءة وقليل التلوث، وهو يستخدم بشكل مباشر وله مميزات عديدة اخرى.

ثانياً : الخصائص الاقتصادية للموارد الطبيعية الناضبة وأهميتها

ان للموارد الاقتصادية ثلاثة خصائص مهمة كونها تحدد اسعارها وامكانياتها وقيمتها، واول خاصية هي ندرة الموارد الاقتصادية لان اغلب الموارد الاقتصادية محدودة مقارنة مع حاجات الانسان المتزايدة مع تزايد اعداد السكان، والخاصية الثانية قابلية الموارد في انتاج العديد من السلع فمثلاً الارض يمكن ان تستخدم في الانتاج الزراعي او الصناعي او التجاري والخدمي، وكذلك العمل ورأس المال يمكن ان تستخدم في بعض الانشطة الاقتصادية، اما

(1) عبد المطلب عبد الحميد ، اساسات في الموارد الاقتصادية ، الدار الجامعية ، 2005، ص45 على الموقع <http://maktaba.lagh-univ.dz/pmb/opac>

(2) امينة مخلفي ، مدخل الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط) ، الجزء الاول ، جامعة قاصدي مرياح - ورقلة ، 2014، ص6 .

(3) نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط ، ط1، دار احياء التراث العربي، بيروت، 2011، ص ص168-171.

الخاصية الأخيرة هي حاجة السلعة الواحدة الى عدة عناصر لا نتاج هذه السلعة فا نتاج السلع الزراعية تحتاج لراس المال والعمل والارض وكذلك السلع الصناعية والخدمات، ويمكن احلال الموارد فيما بينها لتقليل تكاليف الانتاج كما جاء في نظرية احلال الموارد، وسنتناول خصائص هذه الموارد الناضبة النفط والغاز والفحم⁽¹⁾:

1 - **خاصية النفط** : يعد النفط المصدر الأساس في النشاطات الاقتصادية وهو العصب الرئيس والمحرك للاقتصاد العالمي، يدخل كمادة اولية في العديد من الصناعات، ويعد طاقة نظيفة اذا قورن بالفحم والطاقة النووية، سهولة نقله وتخزينه، يستخرج منه العديد من الوقود.

2 - **خاصية الغاز الطبيعي** : يعد الغاز الطبيعي مصدراً للطاقة، ويمتاز بقلّة مخاطرة البيئية والصحية، متعدد الاستخدامات، ويولد طاقة عالية، خفيف الوزن وسهولة نقله، وقلة غاز ثاني اوكسيد الكربون واكسيد النتروجين عند احتراقه.

3- **خاصية الفحم** : الفحم اول مصدر للطاقة وهو مهم لدى كثير من الدول، منذ اكتشافه ويستخدم كمصدر بدائي للنقل التجاري، وفي الاستخدامات المنزلية، وانتاج الطاقة للمصانع، ومادة خام في بعض المصانع البتروكيمياوية، ويستخدم للتدفئة مباشر لأغراض اخرى⁽²⁾.

وان التخطيط الاقتصادي لا يحقق أهدافه بدون المعرفة الكاملة بموارده الاقتصادية كمأ وموقعاً، وتلبي الموارد الطبيعية حاجات ورغبات الانسان المتزايدة، ويعتمد ايضاً معدل دخل الفرد ومستوى المعيشي على ما تملكه الدولة من موارد طبيعية، وهي مصدر قوة اقتصادية للبلاد.

وتتنوع أهمية الموارد الطبيعية على النقاط الاتية:⁽³⁾

1- أسهمت في تطوير النشاطات البشرية.

2- إنتاج العديد من الموارد المهمة، أذ تدخل في كثير من الصناعات.

(1) بلمقدم مصطفى و بن رمضان أنيسة، الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة البترول في الجزائر ،المجلة الجزائرية للعلوم والسياسة الاقتصادية، العدد3، 2012، ص12.

(2) رجاء خضير عيود الربيعي، الصناعة النفطية في العراق وأفاقها المستقبلية ، ص 73، بحث متاح على الموقع الالكتروني <http://www.uobabylon.edu.iq/publications/economy>.

(3) مجد خضر، بحث عن الموارد الطبيعية، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت،

<http://mawdoo3.com>

3- أسهمت الموارد في تطوير الاقتصاد، وتزويده بكافة العناصر الممكنة.

4- ساعدت على تحسين الدخل، والمستوى المعيشي للأفراد.

ثالثاً : نظريات الموارد الطبيعية الناضبة

أولاً : قاعدة او نظرية هوتلينك Base or Theory Hotelling

هوتلينك Hotelling هو من وضع اقتصاديات الموارد الناضبة، وقاعدة هوتلينك نشرت عام 1931 في دورية Journal of Political Economics وهي من النظريات المهمة التي غيرت علم الاقتصاد الوصفي الى علم اقتصاد تجريبي لا يقل عن علم الفيزياء والرياضيات، واسماها سولو بالشرط الاساس لتوازن سوق الموارد الناضبة و تحدد اتجاه السعر الصافي اي (بعد جمع تكاليف التنقيب والاستخراج والتسويق وخصمها)، وفكرة النظرية يجب ان يرتفع سعر النفط بشكل مستمر مع سعر الفائدة بعد استخراجه من تحت الارض وبيعة في السوق⁽¹⁾، ويرتبط الاستخراج بسعر الفائدة، والمنتج له الخيار بقاء المورد تحت الارض او استخراجه، وقد اهتمت هذه النظرية اربعين عاماً التي حدثت عام 1973 صدمة النفط الاولى، وبدأ الاقتصاديون بدراساتها امثال Solow ، Resigned Sohail Daskupt ، هذه النظرية ادخلت علم الرياضيات والاحصاء، ولولا هذه النظرية لا يمكن لعلم الاقتصاد ان يكتب عن الاستغلال الامثل للنفط⁽²⁾، ان من وضع الامثلية الاقتصادية لاستخراج الموارد الناضبة قانون Hotelling، وخلصتها ان سعر الموارد الناضب يجب ان ينمو على الاقل بمعدل مساوي لمعدل سعر الفائدة، بشرط توفر سوق تنافسية واستخراج كفوء، اما سوق الاحتكار فان (الايراد الحدي يجب ان ينمو مع سعر الفائدة وليس السعر)، القانون او القاعدة في ظل الاسعار التنافسية على النحو الاتي⁽³⁾:

الريع او السعر الصافي = سعر بيع (المورد) - تكاليف الاستخراج $\leq$ سعر الفائدة الحقيقي.

⁽¹⁾ انور ابو العلا ، قاعدتا هوتلينك وهارتويك في اقتصاديات المورد الناضب، 2016، معلومات على شبكة الانترنت <http://www.alriyadhcom>.

⁽³⁾ Christoph Neuman , Mathias Erlei, Price Formation of Exhaustible Resources An Experimental Investigation of the Hotelling Rule , October, 2014 , p 2.

⁽¹⁾ Jeffrey A. Frankel, THE NATURAL RESOURCE CURSE, National Bureau of Economic Research, Cambridge, 2010,p6.

اما في ظل سوق الاحتكار هو :

الايراد الحدي = سعر بيع (المورد) - التكاليف الحدية للاستخراج $\leq$ سعر الفائدة الحقيقي في السوق .

يعد هذا القانون شرطاً كافياً لتحقيق الامثلية لاستخراج الموارد الناضبة، ويعد Hotelling ان الموارد الناضبة تحت الارض هي ثروة الاجيال القادمة والمجتمع، ويجب ان ينمو سعر الفائدة الحقيقي في السوق كأى اصل لراس المال، وان عرض الموارد يتوقف على العائد الذي يحصل عليه مالك المصدر (السعر الصافي يساوي سعر الفائدة الحقيقي) لكي يوافق على بقاء المورد داخل الارض، وعكس هذا السعر يزيد من استخراج المورد الناضب وهو ما يسمى (بتكلفة الفرصة البديلة) هو استثمار العائد في مجال اخر لا يقل عن معدل سعر الفائدة الحقيقي في السوق، كما بين ان حالة السوق في المنافسة والاحتكار، واي من هذه الاسواق تطيل عمر المورد الناضب⁽¹⁾، اعتمد الية رياضية (التكامل المحدد بمدة زمنية)، وهي كالآتي:

حالة السوق في المنافسة التامة فقد اوضح Hotelling ان المنافسة الى ستلعب الى انضاب المورد بافتراض العلاقات الرياضية الاتية :

اذا انتج المنتج واستلم السعر الحالي (P) او اذا تسلم سعر في المستقبل (p_0^{rt}) ، لذلك فإن السعر الحالي يكون لدالة الزمنية بصيغة الاتية : $p = p_0^{rt} \dots\dots (1)$

المعادلة الاولى تفسر ان السعر الصافي المستلم بعد دفع تكاليف الاستخراج للمورد ونقله للسوق ، وافترض ان نضوب الموارد يحصل في $q = f(p \cdot t) = a$ وبعد اخذ التكامل المحدد بالمدة المحصورة للطرفين نحصل على

$$\int_0^T q \cdot dt = \int_0^T f(P_0 e^{rt}, t) \cdot dt = a \dots\dots (2)$$

عند الحد الاعلى لزمان النضوب (T) يكون الانتاج للمورد الناضب مساوياً للصفر ($q = 0$)
نحصل $f(p_0 e^{rt}, t) = 0 \dots\dots\dots (3)$

(¹) عبد الستار عبد الجبار موسى ، دراسة تحليلية لواقع القطاع النفطي في العراق وافاقة ، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، مجلد 5، العدد 15، 2010، ص 297.

في حالة المنتج المحتكر فقد اعطى مدة للمورد الناضب بين $(0, \infty)$ بين الصفر وما لانهاية واعتبر ان اسعار المحتكر الحد الاعلى لمنحنى الدخل $(y = p \cdot q)$ اذا كان السعر والكمية دالة تناقصية للدالة الاخرى ، وكان اختيار الكمية بوصفها دالة للزمن نلاحظ مدة النضوب⁽¹⁾

$$dt = a \int_0^T q \dots \dots \dots (4) \quad \text{هي بين } (0, \infty)$$

(p) تمثل السعر الصافي (سعر السوق) بعد دفع التكاليف. (p_0) السعر الحالي

(q) تمثل العرض الكلي للمورد يرمز لها بالرمز (a) (p_0^t) سعر المستقبل

(t) المدة او الزمن

$(T, 0)$ مدة النضوب محصورة بين (0) بداية النضوب و (T) الحد الاعلى للنضوب⁽²⁾

يوكد Hotelling ان المنتج في حالة المنافسه ليس لديه القدرة بالتحكم بالآية الاسعار السائدة، مما يؤدي الى استنزاف الموارد خلال مدة زمنية محدودة، اذا ما اراد المنتج ان يعظم ارباحه على السعر السائد في السوق، وعليه ان يزيد من انتاجه في حالة كان السعر اعلى من متوسط الكلفة، بهذه القاعدة او النظرية ادى الى نضوب العديد من حقول الولايات المتحدة الامريكية في ثلاثينات القرن الماضي، اما المنتج المحتكر فإنه يستطيع ان يطيل او يقصر من المدة الزمنية للمورد الناضب، وفي زيادة الاسعار وخفض الانتاج او زيادة الانتاج وتخفيض السعر، تبعاً لحالة السوق وما يمتلكه من موارد، ثم اضاف ان ينمو سعر الخام بمعدل سعر الفائدة، حتى يتجنب تأثير التضخم على السعر الحالي للمورد الناضب، اي ان المنتج يجب ان يكون سعره مساوي مع سعر الفائدة⁽³⁾.

ثانياً : قاعدة نسبة الاحتياطي النفطي الى الانتاج (R / P)

⁽¹⁾ احمد حسين علي الهيتي وعمار محمد سلو احمد العبادي ، اسعار الفائدة وفكرة النضوب وتوجهات اسعار النفط الخام ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 5، العدد 15، 2009 ، ص 150- 151 .

(1) المصدر السابق نفسه، ص 150-151.

تعتمد هذه الطريقة في الاستخراج من قبل الشركات النفطية في العالم، والتي تتلخص بان الكميات المستخرجة من النفط الخام لا تتجاوز 10 % من الاحتياطي النفطي، ليتجنب المنتج الدخول في ما يطلق عليه (بالمسار الحرج للاستخراج النفطي)، والذي سيؤدي الى الاسراع في استنزاف الاحتياطي مما يتطلب من المنتج ان يعدل بشكل مستمر معدل استخراجه من النفط، ولتوضيح القاعدة على احتياطي النفط العراقي على سبيل المثال نجد الاتي :

ان العراق يملك احتياطي قدره 115 مليار برميل، ونفترض أنه يستخرج يومياً 12 مليون برميل اي 4,38 مليار برميل لكل سنة، سنجد العلاقة النسبية بين الاحتياطي النفطي والانتاج (R/P)، ستخفيض في كل فترة عن السابقة لها، ولو استمر العراق لمدة 10 سنوات، بانتاج نفس الكمية اعلاه يؤدي ذلك الى خفض نسبة الاحتياطي الى (9,3 %) مما يدخل العراق في المسار الحرج للانتاج اي نضوب الاحتياطي، اي على العراق في سنة الثامنة عشر ان يخفض انتاجه ليتجنب المسار الحرج، وتعديل الانتاج لنسبه (10) بدل من نسبة الاحتياطي (9,3%) وعليه يجب ان يخفض الانتاج سنة بعد اخرى كالآتي⁽¹⁾:

$$P_t \leq \frac{(R_t)(P_{t-1})}{R_{t-1}}$$

$$P_{t18} = \frac{(52.95)(4.38)}{56.6} = \frac{231.921}{56.6} = 4.2$$

P = كمية النفط المستخرج ، R = الاحتياطي النفطي ، t = الفترة الزمنية

النتيجة تعني على العراق ان يستخرج 4.2 مليار برميل اي 11 مليون برميل يومياً لكي يحافظ على نسبة R/P=10 وعلى المنتج ان يخفض في كل فترة انتاجه سنة بعد اخرى على ضوء هذه القاعدة، وتتفاوت نسبة الانتاج الى الاحتياطي النفطي في دول العالم، فمثلاً في العراق حوالي 0.8 % وهي اقل نسبة بالعالم، واعلى نسبة في بريطانيا 14% والسعودية 1.3% وفي الولايات المتحدة 9.1% وفي روسيا 5.6 % وتقدر احتياطيات العالم 1317.4 مليار برميل من النفط بداية عام 2007.⁽²⁾

(¹) عبد الستار عبد الجبار موسى، مصدر سابق ، ص 300- 301 .

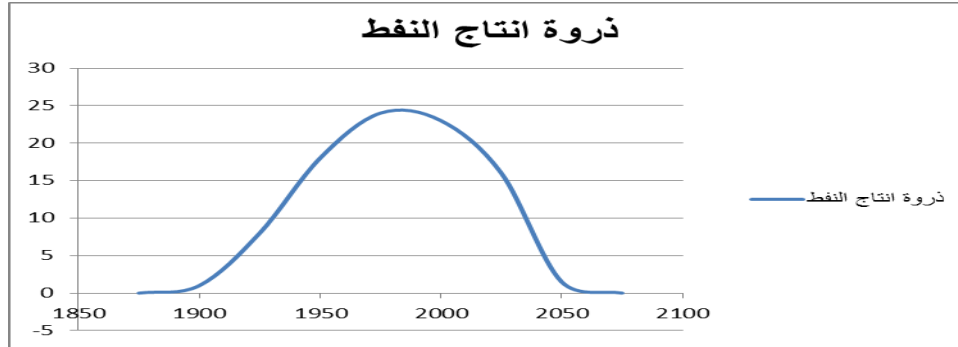
(²) أحمد ابراهيم علي، النفط في المستقبل الاقتصادي و المالي للعراق ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، جامعة المستنصرية، السنة 7، العدد20، 2009، ص3.

ثالثاً : نظرية ذروة النفط Peak Oil Theory

ان الاحتياطي النفطي في تناقص مستمر، وخبراء النفط والطاقة يتوقعون ان النفط يصل الى اقصى ذروة انتاج ، لزيادة الطلب العالمي على النفط، وفي سنة 1956 قدم هوبرت Hubbert الجيولوجي في شركة شل وهيئة المسح⁽¹⁾، تقريره الى معهد النفط الامريكي API في مدينة تكساس عن الاحتياطي والانتاج الامريكي والعالمي من النفط الخام، والذي نجح في توقعه بذروة انتاج النفط في امريكا في سنة 1971⁽²⁾، وتقريره كان تنبؤاً خاصاً بالولايات المتحدة الامريكية، ان الانتاج يتغير مع مرور الزمن، اي ان انتاجية البئر تبدأ من الصفر وستزيد في المراحل الاولى، حتى تصل الى الذروة (peak oil)، ثم تبدأ الانتاجية بالتناقص، الانتاج النفطي هي وصول البئر الى أقصى مستوى من الانتاج، وعلى المنتج ان لا يصل الى هذا المستوى او يتجاوز، لانه يسبب في اتلاف المكامن النفطية ويضطر الى خفض الانتاج⁽³⁾، وبدأ الاحتياطي بالتراجع ما يطلق عليه (منحنى هوبرت Hubbert curve) كما في الشكل:

الشكل (1)

منحنى هوبرت وتوقعات ذروة النفط الانتاج والزمن



الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على:

(¹) رحمان امال، النفط والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، العدد4، 2008، ص 188.

(²) نبيل جعفر عبد الرضا، اسواق النفط العالمية ، ط 1، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة، البصرة، 2016، ص14.

(³) Roberts. Hirsch, Peaking in the world of oil production Its impacts and mitigation, and risk management, 2005, p 16.

من الشكل اعلاه نرى ان هوبرت توقع ان ذروة الانتاج في امريكا اوائل السبعينات، وبالفعل نجح في توقعه، وان مرحلة الذروة ما بين 1965 وعام 1970 بلغ الانتاج الامريكي ذروته⁽¹⁾، وهي اعلى قمة في الشكل وبعد ذلك ينحدر المنحنى الى الاسفل ، وبعد نجاح التوقع اصبحت النظرية ذات اهتمام كبير، وان التوقعات لذروة الانتاج النفطي مهمة على مستوى الاقتصاد الدولي، وصول الانتاج الى الذروة يعني تناقص النفط مما يجعل النفط لا يلبي حاجة السوق العالمي، وهذا يؤثر على عملية النمو الاقتصادي، والتنبؤ مشتق من العلاقة الاتية⁽²⁾ :

$$Q_t = \frac{Q_{\max}}{1 + ae^{-bt}}$$

$$t_{\max} = \frac{1}{b} \ln a \text{ (سنة الذروة)}$$

$Q(t)$ تمثل حجم الانتاج التراكمي (نصف حجم الانتاج التراكمي للموارد) $Q(t) = Q_{\max}/2$ (a,b) ثوابت، (t) السنة، المعادلة تمثل شكل الانتاج والاكتشاف في الولايات المتحدة الامريكية، بفضل التقدم التكنولوجي والتقنيات الحديثة ارتفع الاحتياطي العالمي من النفط مما عرض النظرية للضعف والانتقادات.

(1) عبد الستار عبد الجبار موسى، حصة أوبك من إنتاج النفط الخام أداة للقيادة السعرية في السوق الدولية، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد 65 ، 2007 ، ص36.

(2) Chris Rhodes, Hubbert Peak Oil, 2007, <https://scitizen.com/future-energies/hubbert-peak-oil>.

المبحث الثاني : النمو الاقتصادي المفهوم والابعاد

ظهرت الكثير من الدراسات التي تناولت مفاهيم النمو الاقتصادي ونظرياته، وقد اهتمت هذه النظريات القديمة و الحديثة بالنمو الاقتصادي واهم مقومات ومعوقات النمو الاقتصادي وتوجد هناك العديد من مفاهيم النمو وعدد من النظريات الاقتصادية.

اولاً: مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه

لم يتفق الاقتصاديون على تعريف محدد للنمو الاقتصادي Economic Growth كون هذا المتغير يخضع لعوامل وأنماط وتأثيرات بالغة التعقيد، وعلى الرغم من أن أكثر التعريفات قبولاً للنمو الاقتصادي هي تلك التي تركز على قدرة الاقتصاد في زيادة إنتاج سلع وخدمات ذات صفة استمرارية، ويرى بعض الاقتصاديون أن ظاهرة الزيادة المستمرة في الناتج لابد وأن تصاحبها مجموعة من التغييرات النوعية والكمية في البنى المختلفة للاقتصاد والمجتمع، وأكثر التعاريف قبولاً هي قدرة الاقتصاد على زيادة الناتج الاجمالي الحقيقي او الناتج المحلي الاجمالي بين مدتين (1).

وعرف ميشيل تودارو (Michael P.Todaro) النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها وهذه الزيادة المتنامية في القدرة الانتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والايدولوجية التي يحتاج اليها. أو هو عملية حدوث زيادة في احد المتغيرات الاقتصادية كالدخل القومي او متوسط دخل الفرد، أو الناتج المحلي الاجمالي، دون اتخاذ اجراءات معتمدة او موجهة من شأنها ان تؤثر في الزيادة التي حدثت بشكل او باخر (2).

(1) محمود الوادي واخرون، الاساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، 2007، ص 331.

(2) عباس علي محمد، دراسة حالة العراق للمدة 1970- 2007، ط1، مطبعة الساقى، 2013، ص 237.

أما النمو عند كندلبرجر (Kindle Berger) فهو يعني إنتاجاً أكثر بل أيضاً مدخلات أكثر واعظم كفاءة اي زيادة في انتاجية الوحدة من المدخلات، بينما التنمية تتضمن كلاً من الانتاج الاكثر والتغييرات في الترتيبات الفنية والمؤسسية التي يتم بها الانتاج، اي تغيير في هيكل المنتجات وتخصيص المستلزمات حسب القطاعات.

في حين بين فريدمان (Fredman) ان النمو يعني توسع الجهاز الانتاجي في اتجاه او اكثر بدون اي تغييرات في الهيكل الاقتصادي، بينما التنمية فهي عبارة عن تغييرات مرحلية تقود الى تغييرات وتحولات في النظام الاقتصادي والاجتماعي. اما الاقتصادي الامريكي كوزنتس فإنه يرى ان النمو عملية احداث زيادة مستمرة في انتاج الثروة المادية.⁽¹⁾

ولقد أوضحت الكتابات الاقتصادية استخدام مصطلح النمو الاقتصادي Economic growth والتنمية الاقتصادية Economic development ويجب هنا التمييز بينهما على اساس ان لكل منهما مدلولاً اقتصادياً يختلف عن الآخر على الرغم من كونهما يستخدمان للدلالة على معنى، ويتضمن تحولاً او تغييراً في الظاهر نحو الافضل، لكن ثمة فارق بينهما، ان النمو الاقتصادي يعبر عن التغييرات الكمية، في حين تركز التنمية الاقتصادية على حدوث تغييرات هيكلية في توزيع الانتاج والدخل وتهتم بالجوانب النوعية ذات الصلة بالنواحي الاجتماعية والسياسية اي انها لا تركز على الكم فقط بل تتعدى للنوع، والنمو حسب (هيرشمان) يستخدم كمفهوم في البلدان المتقدمة ويعني دراسة مراحل التقدم بينما يستخدم مفهوم التنمية للبلدان الاقل تقدماً⁽²⁾، ويوضح الجدول ذلك :

(1) نبيل جعفر عبد الرضا ، في مواجهة التخلف ، ط 1، البصرة، دار الكتب والوثائق ببغداد، 2013، ص 69 .

(2) سالم عبد الحسن رسن، المدخل الاساس للتنمية الاقتصادية ، ط 2، ليبيا، منشورات الجامعة المفتوحة، 2000، ص 41 .

الجدول (1)

الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
- مؤشر كمي	- مؤشر نوعي
- مؤشر بسيط	- مؤشر مركب
- مؤشر اقتصادي	- مؤشر اقتصادي، سياسي، اجتماعي
- يحدث تلقائياً وبعض الاحيان مخطط	- تحدث بفعل قوى الدولة
- وسيلة	- غاية
- اضييق واقل شمولاً	- اوسع واكثر شمولاً
- للدول المتقدمة	- للدول الاقل تقدماً
- لا تهتم بتوزيع الدخل الحقيقي للأفراد	- تهتم بتوزيع الدخل (الطبقة الفقيرة)

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على: نبيل جعفر عبد الرضا، في مواجهة التخلف، ط1، الغدير للطباعة والنشر، 2013، ص 70 .

ومن هذه المفاهيم يتضح ان التنمية الاقتصادية اكثر شمولاً من مفهوم النمو الاقتصادي وعليه يعبر النمو الاقتصادي عن الزيادة الحاصلة في الناتج القومي الاجمالي ولا يعد تنمية (development) مالم يرافق هذه الزيادة تغيرات نوعية تشمل هيكل الاقتصاد والمجتمع وبما يسهم في دعم هذه الزيادة في المدى الطويل⁽¹⁾.

وهناك ثلاثة انواع من النمو الاقتصادي هي:

1 - النمو التلقائي (Spontaneous growth) : يتحقق النمو التلقائي بشكل عفوي بفعل قوى السوق التلقائية ودون اتباع التخطيط العلمي ويكون دور الدولة دوراً مساعداً ومكملاً للسوق، ويعد النمو التلقائي من النوع البطيء والتدريجي والمتلاصق، بالرغم من مروره في بعض الاوقات بهزات عنيفة قصيرة المدى بفعل الدورات الاقتصادية ويكون النمو التلقائي ذاتي الحركة بفعل القوى الذاتية، مما يجعله يتميز بصيغة الاستمرارية⁽²⁾.

(¹) عبد العزيز عبد الله القطيفي، نظريات النمو الديناميكي والمجتمع الرياضي، مديريات دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1999، ص 36.

(²) محمد عبد العزيز وایمان عطية عاصف، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق ، دار الجامعية، الاسكندرية ، 2007، ص 78.

2- **النمو العابر (Transient growth)** : النمو العابر هو نمو مؤقت يتصف بعدم الاستمرارية والثبات، يأتي نتيجة عوامل خارجية او داخلية طارئة غالباً ما تكون خارجية، ويختفي هذا النمو مع اختفاء هذه العوامل ⁽¹⁾.

3 - **النمو المخطط (The planned growth)** : هو نمو مخطط شامل للموارد المتاحة ومتطلبات المجتمع، ويرتبط بقدرة المخططين وواقعية الخطط المطروحة وفاعلية المتابعة والتنفيذ، وهو احدى اساليب التخطيط الاقتصادي التي تمارسه الدول لتحقيق النمو الاقتصادي ⁽²⁾.

ثانياً : محفزات النمو الاقتصادي ومعوقاته

1 - محفزات النمو الاقتصادي

ان اي عملية نمو اقتصادي سواء كانت فترة قصيرة او طويلة الاجل لابد من وجود عوامل للنمو الاقتصادي هي :

1 - 1 : **كمية رأس المال المتاح** : ان تراكم رأس المال يؤدي الى مزيد من الاستثمار، اي مزيد من الانتاج من السلع والخدمات، وان رأس المال يعد المصدر لعملية النمو، وزيادة الدخل الحقيقي للمجتمع.

2 - 1 : **نوعية رأس المال البشري والمادي** : العمل احد اهم عناصر الانتاج وكلما كانت اليد العاملة ماهرة ارتفعت الانتاجية، ، والعامل الماهر يختلف عن العامل غير الماهر، والوقت مهم في زيادة العملية الانتاجية، والمستثمر يحتاج الى رأس مال عيني وحقيقي (مكائن رأس مال نقدي) ⁽³⁾.

(1) صبيح ماجد، التنمية الاقتصادية، جامعة القدرس المفتوحة، 2000، ص 12.

(2) رياض بدري سترك، تخطيط التعليم واقتصادياته، ط 1، اثراء للنشر والتوزيع، 2008، ص45.

(3) جعفر باقر علوش ووفاء ابراهيم عسكر، قياس اثر الانتاج النفطي كمحرك للنمو الاقتصادي العراقي للمدة (1988-2014)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارة، جامعة واسط، العدد21، 2016، ص77.

3 - 1 : مدى توفر الموارد الطبيعية⁽¹⁾ : هذه الموارد هبة الله ولا دخل للإنسان في وجودها، وهي الأرض وما فوقها وما بداخلها، وكلما توفرت هذه الموارد زاد معدل النمو الاقتصادي والعكس صحيح.

4 - 1 : التخصص وتقسيم العمل والحجم الكبير للإنتاج : يؤدي هذا العامل إلى زيادة الكفاءة الانتاجية والاقتصادية وتحسين الاداء وتوفر تكنولوجيا جديدة، ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي.

5 - 1 : التقدم الفني والتكنولوجي أو الابتكار والاختراع : هذا عامل مهم وله دور رئيس في استحداث وسائل جديدة للإنتاج، وكلما زاد مستوى التقدم الفني والتكنولوجي زاد معدل النمو الاقتصادي.

6 - 1 : البيئة الداخلية : تسهم البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بشكل مباشر أو غير مباشر، لكونها ذات أهمية كبيرة في النمو الاقتصادي، والبيئة المناسبة تعزز عملية النمو مثل الامن والاستقرار.

2 - مقومات النمو الاقتصادي

1 - 2 : التعليم : يعد التعليم اهم عنصر في عملية النمو الاقتصادي وإن التنمية البشرية تزيد الانتاجية، وكلما ارتفعت نسبة التعليم في بلد ما ارتفع النمو الاقتصادي، والعلاقة طردية بينهما.

2 - 2 : الصحة : ان المستوى الصحي المرتفع يزيد من انتاجية العامل، والعمل يحتاج الى طاقة وجهد، وهذا يأتي من الجسم السليم الخالي من الامراض، وهو بدوره يزيد النمو.

3 - 2 : حجم ونوعية الموارد الطبيعية : ان الموارد الاقتصادية لها دور مهم في عملية النمو الاقتصادي، وان الدولة التي لها موارد يكون فيها النمو الاقتصادي اسهل من البلد الذي ليس له موارد، بشرط الاستخدام الامثل.

(¹) عبد المطلب عبد المجيد، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص 469 - 471.

4 - 2 : التكنولوجيا المتاحة : الدولة التي تمتلك التكنولوجيا يكون النمو الاقتصادي مرتفعاً، من الدول المتخلفة، لان التقنية في العملية الانتاجية تسهم في زيادة النمو، وتزيد من دخل الافراد ومن السلع والخدمات⁽¹⁾.

3- معوقات النمو الاقتصادي

1- الاجراءات والانظمة الحكومية : كثير من الدول النامية تعاني من سيطرة القوانين الحكومية، وخاصة على عملية الاستثمار، وهي قوانين مبالغ فيها ولا توفر بيئة مناسبة للاستثمارات، ويجب تغييرها.⁽²⁾

2- ضعف الادخار : ان نسبة الادخار في الدول النامية منخفضة، بسبب انخفاض الدخل الفردي الذي يوجه معظمه للاستهلاك.

3- ضعف المناخ الاستثماري : ان انخفاض الادخار سيتبعه حتماً انخفاض في الاستثمار، مما يؤدي الى هروب راس المال الداخلي للخارج، واسباب ضعف الاستثمار عديدة منها البنية التحتية وعدم الاستقرار السياسي والامني والفساد وعدم ثبات الاسعار⁽³⁾ وغيرها من الاسباب الاقتصادية والسياسية وهناك العديد من المعوقات.

ثالثاً : التأصيل النظري للنمو الاقتصادي

إن نظريات النمو الاقتصادي ليست جديدة، فقد حظيت باهتمام الرعيل الأول من أقطاب المدرسة الكلاسيكية من أمثال آدم سميث Adam Smith وديفيد ريكاردو David Ricardo ومالثوس T.R.Malthus، إلا أن الجديد هو تركيز اهتمام الاقتصاديين والباحثين في أعقاب الحرب العالمية الثانية للدراسات والبحوث ذات العلاقة بالنمو الاقتصادي وظهور افكار ونظريات حديثة في هذا المجال.

(1) فاروق بن صالح الخطيب وعبد العزيز بن احمد دياب ، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية ، جدة، 2013، ص 330 - 332 .

(2) فاروق بن صالح الخطيب ، مصدر نفسه، ص332 334 .

(3) محمد احمد الافندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، ط5، صنعاء، الأمين للنشر والتوزيع، 2013، ص306.

أولاً : النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي

اهتم الاقتصاديون التقليديون امثال ادم سميث Adam Smith وروبرت مالثوس Robert Malthus وجون ستيوارت مل وريكاردو David Ricardo وآخرون بالنمو الاقتصادي، وتصدى مفكرو هذه المدرسة الكلاسيكية Classical School لظاهرة النمو، وقد اعتقد آدم سميث في كتابه «ثروة الأمم» The Wealth of Nations أن الزيادة في الثروة (النمو) يتحقق عن طريق تقسيم العمل والتخصص، ولكي يتحقق ذلك لابد من تراكم لرأس المال Capital Accumulation، ولابد من سوق واسعة كافية لاستيعاب ما ينتج، ولم ينس آدم سميث أهمية تأثير التغييرات التكنولوجية Technological Changes من خلال افتراض وجود تدفق تلقائي من الابتكارات، وكان اعتقادهم بان النمو الاقتصادي لابد من ان يصل الى مرحلة ويتوقف وبالتالي يدخل الاقتصاد مرحلة الركود الاقتصادي، ثم يتوقف النمو الاقتصادي وتقل الاستثمارات وتنخفض الاجور لحد الكفاف⁽¹⁾، ويحدث ذلك عندما يصل الاقتصاد الى حدود الاستخدام الكامل للموارد المعطلة، وهذا فضلاً عن مناخ الدولة وموقعها بالنسبة للدول الأخرى، والعامل الذي يوقف عملية النمو في النهاية هو ندرة الموارد الطبيعية، وتتاقص معدلات الدخل الذي يحصل عليه اصحاب راس المال حتى تتلاشى المحفزات والوسائل لتراكم راس المال⁽²⁾، اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك ان الارض من عناصر الانتاج المهمة، وان الانتاج يخضع الى قانون الغلة المتناقصة فان النمو عندما يصل الى اعلى درجة يبدأ الانتاج بالتناقص نظراً لمحدودية الارض الصالحة لانتاج الغذاء يؤدي هذا الى انخفاض الاجور والارباح.

واشار الاقتصاديون الكلاسيك الى اهمية التقدم العلمي للخروج من الازمات وهي حل مؤقتة تؤجل حالة الركود الاقتصادي الى فترات قصيرة ثم يعود الاقتصاد الى الكساد، لقد تعرضت هذه النظريات لكثير من الانتقادات ولاسيما نظري مالثوس (R.Mathuse) في السكان فيما يخص الارض عامل من عوامل الانتاج، لقد ذكر

(1) مدحت القرشي ، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، ط1، الاردن، دار وائل للنشر، 2007، ص 57- 58 .

(2) محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص78.

الاقتصاديون المحدثون ان الارض لا تدخل في دالة الانتاج بوصفها عنصراً مهماً في الانتاج وان التقدم العلمي قد يعطل قانون الغلة المتناقصة⁽¹⁾.

ثانياً - النظرية النيوكلاسيكية :

ظهر في عام 1870 بناء فكري جديد يؤمن ان النظام الرأسمالي يحمل في طياته قوى عاملة تدفعه الى النمو والتنمية، بنت نظرية النمو الكلاسيكية الجديدة The Neo classical Growth Theory طروحاتها على ما استجد في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، وخاصة معدلات النمو المرتفعة والارتفاع في معدلات الأرباح والأجور الحقيقية، وهو ما يتعارض وطروحات المدرسة الكلاسيكية، ومن أبرز أعلام هذه المدرسة التي يطلق عليها بعضهم اسم المدرسة الحدية Marginal School، الاقتصادي البريطاني ألفريد مارشال Alfred Marshall وستانلي جيفونز Stanley Jevons وكارل مينجر Carl Menger وآخرون، وقد ركزت هذه النظرية على الجانب الجزئي في النظرية الاقتصادية، وعدت أن عنصري الإنتاج، هما العمل ورأس المال يمكن أن يحل substitute أحدهما محل الآخر في عملية الإنتاج، وأن هنالك معدلات مختلفة لمعاملة رأس المال (معدل رأس المال إلى الإنتاج)، وان عائد الإنتاج ثابت constant return to scale⁽²⁾.

لذا اقتضت افكار هذه المدرسة تحقيق اعلى كفاءة ممكنة في توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة من خلال عمل جهاز الاسعار، كانت ابرز نتائج هذا الفكر هو التحول من الاهتمام بالعرض القائم على قانون ساي العرض يخلق الطلب عليه الى الاهتمام بجانب الطلب، كما اهتموا بالمنفعة الحدية في تحديد أسعار عوامل الإنتاج، إذ تتم عملية تكوين رأس المال من خلال إحلاله محل العمل وبعيداً عن نظرية السكان، اعتماداً على الادخار الذي يعتمد بدوره على سعر الفائدة ومستوى الدخل، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة وبالإنتاجية

(1) اسامة بن محمد باحنشل، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، مطابع جامعة الملك فهد الوطنية، 1999، ص286.

(2) حاتم هاتف الطائي، النمو الاقتصادي، الموسوعة العربية، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، www.arab-ency.com.

الحدية لرأس المال بعلاقة عكسية، كما يلعب السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية دوراً مهماً في توسع الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي والذي يتضمن ثلاث أفكار هي⁽¹⁾:

1 - يتحدد معدل نمو الإنتاج في المدى الطويل بمعدل نمو قوة العمل وإنتاجيته، والمحددة خارج النموذج، وأن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار والاستثمار.

2- معدل نمو دخل الفرد يتغير إيجاباً مع معدل الاستثمار والادخار وسلباً مع معدل نمو السكان.

3 - أذ كانت البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة منه، فإن ذلك يؤدي إلى تقارب معدلات دخل الفرد ومستويات المعيشة بين بلدان العالم المختلفة.

وقد ظهرت أفكار شومبيتر Schumpete في كتابه "نظرية التنمية الاقتصادية" عام 1911، وكملها في كتاب له عن الدورات في 1939،⁽²⁾ وهو من أبرز الكلاسيكيين الجدد الذين اهتموا في النمو الاقتصادي، أذ اعتبر اتجاه النمو غير مستمر، و يصل بسرعة إلى حدوده بسبب وجود بيئة غير ملائمة للاستثمار الابتكاري، كما أن للعوامل التنظيمية والفنية دوراً فعالاً في عملية النمو، أذ يؤدي إلى خلق منتج جديد وأجراء التحسينات المستمرة عليه لتنمية الاقتصادية، فالنمو الاقتصادي هو عملية تحدث مرة واحدة تبعا لظهور الاختراعات والابتكارات الجديدة التي تدخل في الميدان التجاري على شكل استثمارات جديدة تزيد الدخل الوطني.

تتضمن نظرية النمو حسب شومبيتر ثلاثة عناصر هي (الابتكار، والمنظم، والائتمان المصرفي)⁽³⁾، ان الاستثمار في الابتكار يمول عن طريق الجهاز المصرفي وليس من الادخارات، الذي يؤدي إلى زيادة عدد المنظمين، ويرفع حصة الأرباح عن الأجور في الدخل، بسبب التغيرات الديناميكية الناتجة عن الابتكار الذي يولد رغبة

(1) مدحت القرشي، مصدر سابق، ص 67- 68 .

(2) عبلة عبد الحميد بخاري، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص 34- 35.

(3) سالم عبد الحسن رسن، مصدر سابق، ص 90.

لدى المنظم ليحصل على أعلى الأرباح بتجديده المنتج والابتكارات، فيسهم في عملية النمو التي تحدث بسبب وجود نوعين من الاستثمارات، أحدهما **محفز** وتابع لحجم النشاط الاقتصادي ويتحدد بالريح والفائدة وحجم رأس المال القائم، وبالتالي فهو يتحدد على أساس الموازنة بين الإيراد الحدي لإنتاجية رأس المال والفائدة للحصول عليه، وأما الآخر يحدث **تلقائياً** وهو المحدد الأساس لعملية النمو في الأجل الطويل ولا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي وإنما يحدده الابتكار والتجديد.

ثالثاً – النموذج الكينزي للنمو الاقتصادي

كان على اثر الازمة الاقتصادية الحادة التي سادت النظام الرأسمالي (1929-1932) وما أعقبها من حالة كساد كبيرة، ظهرت نظرية الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز (J.M.Keyense) الذي وضع الحلول المناسبة للازمة الاقتصادية وتفترض هذه النظرية ان نمو الدخل القومي يرتبط بنظرية المضاعف، أذ يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف الزيادة الحاصلة في الانفاق الاستثماري، من خلال الميل الحدي للاستهلاك⁽¹⁾، كما يوضح ان التوازن الاقتصادي ممكن ان يحصل عند مستوى اقل من الاستخدام الكامل، والذي يتحدد من خلال الطلب الكلي، وان المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي ليست في جانب العرض وإنما في نقص الطلب الكلي الفعال، أذ الاستثمار دالة لسعر الفائدة والادخار دالة للدخل، وان التوازن في الدخل والانتاج يحصل عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط⁽²⁾، وأن أساس تكوين الدخل القومي في المدى القصير هو اتحاد الاستثمارات الانتاجية وغير الانتاجية الخاصة والحكومية، وهي العامل الرئيس لتجنب الازمات، والمؤشر الرئيس في توسيع الطاقة الإنتاجية، ورفع معدلات النمو الاقتصادي في المدى الطويل، وان الدخل عبارة عن قيمة الناتج الكلي، فإن أي زيادة مستهدفة فيه لا تتحقق الا بزيادة قيمة الإنتاج الذي لا يتحقق الا بزيادة الاستثمار العيني، وزيادة الطاقة الإنتاجية اللازمة لتحقيق توسع في قيمة وكمية الانتاج الكلي هذا يعني ان كينز نقل الاهتمام نحو التحليل الكلي Macro-Economic Analysis، وان نظريته تهتم بدراسة المتغيرات الاجمالية والعلاقات المتبادلة بينهما كالدخل والاستثمار والادخار والاستهلاك، ولذا

(1) جلال خشيب، النمو الاقتصادي ، شبكة الالوكة، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت،

www.alukah.net.

(2) مدحت القرشي، مصدر سابق، ص73.

يرى كينز Keynes ان عملية النمو الاقتصادي للبلدان المتقدمة من خلال توازن الاقتصاد القومي بتوازن العرض الكلي مع الطلب الكلي بغض النظر عن حجم الموارد المشغلة مع وجود البطالة، أي عند مستوى التشغيل الناقص وليس الكامل، وقسم كينز معدلات النمو الاقتصادي على ثلاثة انواع الاول معدل النمو الفعلي Actual rate of growth وهو نسبة التغير الفعلي بالدخل الى الدخل، والثاني معدل النمو المرغوب Warranted rate of growth هو معدل النمو عندما تكون الطاقة الانتاجية في اقصاها، والثالث معدل النمو الطبيعي GN هو اقصى معدل للنمو ويحصل عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل، ويجب ان يتحقق التعادل بين معدل النمو الفعلي ومعدل النمو المرغوب، ويتعادل ايضاً معدل النمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي، والتعادل الاول يوفر قناعة المديرين بقراراتهم الانتاجية، في تعادل النمو المرغوب مع الطبيعي لكي لا تنشأ البطالة والتضخم، واما اذا كان معدل النمو المرغوب اقل من الطبيعي حتى في حالة تساوي المعدل الفعلي مع المرغوب فان البطالة ستزيد⁽¹⁾.

رابعاً : نظريات النمو الحديثة The Neo Growth Theory

ان النظريات السابقة لم تفسر سبب الاختلاف الحاصل بين الدول المتقدمة والدول النامية في الاداء الاقتصادي، مع ضعف تفسير النظريات لمصادر النمو في المدى الطويل، ومنذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي بدأ الاقتصاديون يشكون ويتعدون عن افتراضات النظرية النيوكلاسيكية في محاولة منهم لتحديد المصدر الأساس لعملية النمو الاقتصادي⁽²⁾، وترى هذه النظريات أن هناك عدة مصادر للنمو الاقتصادي، وأنها تتشابه مع تلك التي سبق الإشارة إليها في النظرية النيوكلاسيكية ولكن مع وجود بعض الاختلافات، التي جاء بها مجموعة من الاقتصاديين، امثال بول رومر Paul Romer الذي ركز أبحاثه في هذا المجال على البحث والتطوير والإضافة إلى التمرن عن طريق التطبيق، في حين ركز لوكاس Lucas على رأس المال البشري في بناء نموذج، اما بارو Barro فقد ركز على البنى التحتية والنفقات العمومية⁽³⁾، أذ ركزت نظريات النمو الداخلي الجديدة في تفسر الاختلافات بين البلدان المختلفة

(1) جلال خشيب، مصدر السابق.

(2) دحمان ابو علي سمير و البشير عبد الكريم ، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي- حالة الاقتصاد الجزائري، منتدى الاقتصاديين المغاربة، جامعة حسينة بن بوعلي بالشلف، ص ص 14 - 15.

(3) المصدر السابق نفسه، ص 13.

وتفسر النمو المتحقق، والذي اوجزتها بثلاثة عناصر وهي الانفتاح على الخارج والبحوث التي تهدف الى الربح و الاستثمار في راس المال البشري وهو اهمها.

وان السبب الأساس في نظرية النمو الحديث تركز حول الدور الذي تلعبه المعرفة فتجعل النمو ممكناً، التي تعطي لمفهوم التكنولوجيا معنى محدداً، أذ ترى أن التكنولوجيا هي الكيفية التي تحول بها الموارد إلى إنتاج، غير أن التكنولوجيا هي نتاج متغيرين هما الإبداع والإختراع والتي تحسن الظروف الاقتصادية بشكل عام ثم نجمع هذه المتغيرات تحت تسمية اقتصاديات المعرفة⁽¹⁾، وسنتطرق إلى بعض نماذج النمو الداخلي كنموذج AK ونموذج LUCAS المقدم سنة 1988، بالإضافة الى نموذج ROMER سنة 1990، وهذه النماذج هي القاعدة الاساسية لنظريات النمو الداخلي:

1- نموذج AK (راس المال المادي والبشري) و التكنولوجيا

نموذج AK للاقتصادي Rebelo 1991 أحد أول نماذج النمو الداخلي وأكثرها بساطة والتي يكون فيها للسياسات الاقتصادية دور وانعكاسات على النمو في المدى الطويل، تعتبر التكنولوجيا عاملاً متغير داخلي، وان النموذج يعالج انخفاض النمو في الامد الطويل بسبب تناقص الانتاجية الحدية وخاصة انتاجية راس المال، وافترض الغاء فرضية تناقص الانتاجية الحدية اي العوائد الثابتة وتراكم راس المال الثابت بمردودات ثابتة، اي ان الانتاجية الحدية لوحدة راس المال تساوي التي قبلها والتي بعدها، واستنتج النموذج ان معدل نمو راس المال يساوي معدل نمو الانتاج، والاقتصاد دالة متزايدة في معدل الاستثمار والادخار وان اي سياسة تزيد من معدل الاستثمار فسيكون لها الاثر الدائم على النمو الاقتصادي $y = AK$.

2 - نموذج LUCAS

ادخل لوكاس رأس المال البشري وهو العنصر الداخلي والمحرك المهم لاستدامة النمو الاقتصادي، فان الانتاجية الحدية لراس المال غير متناقصة، وتكون علاقة طردية بين النمو

(1) محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، ط1، الاردن، 2010، ص109.

وراس المال البشري اي يرتفع النمو مع ارتفاع راس المال البشري والعكس صحيح، ان تراكم راس المال البشري (kh) مقيد بالمعادلة الاتية:

اما دالة الإنتاج من نوع Cobb-Douglas $y = A k^{\beta} (hL)^{1-\beta}$

Y, A, K تتحدد خارج النموذج

$$0 < \beta < 1$$

أذ h تمثل راس المال البشري، β تمثل نسبة العمل الاجمالي المصروف بالعمل اي أنه كلما كان هناك تسخير وقت كبير وكافٍ للتكوين من قبل الافراد ساعد ذلك على زيادة راس المال البشري (kh)، وبالتالي زيادة النمو، والعكس في حالة اهمال التعليم، هذا النموذج يبين ان سبب الفقر والغنى بين الدول هو اختلاف الفترة الزمنية المخصصة لتكوين التعليم، نرى ان الدول المتقدمة التي اهتمت كبراً بالوقت الكافي بالتكوين حققت معدلات نمو مرتفعة (1).

3- نموذج ROMER

وفي هذا النموذج انطلق رومار من التفاعل الايجابي بين الاستثمار والبحث والتطوير وبين النمو الاقتصادي، المتمثل بالتقدم التكنولوجي الذي ينتج انواعاً جديدة من السلع الرأسمالية التي ليست للإنتاج فقط وانما هي لا نتاج سلع رأسمالية اضافية(2)، وان الأفكار تختلف عن الأملاك الاقتصادية التقليدية القابلة للتنافس، فان المعارف والأفكار تعتبر غير قابلة للتنافس، ويمكن استخدام المعرفة نفسها عدة مرات من طرف او عدد من الأطراف الاقتصادية في نفس الوقت دون أن يؤدي ذلك إلى تدهورها، كما يتم انتقال المعارف والمعلومات بتكلفة مباشرة شبه معدومة مما يؤدي ذلك الى انعدام التكلفة الحدية للمعلومة، وتكون المعلومة حصرية أي لا يمكن للمالك أن يراقب استعمالها من طرف متعاملين اقتصاديين اخرين إلا جزئياً، وبالتالي لا يمكن افتراض منافسة في الأسعار بين الآخذين للمعرفة، وعوضاً عن ذلك فيجب أن يكون التوازن في

(1) دحمان بواعلي سمير والبشير عبد الكريم، مصدر سابق ص16.

(2) روبرت صولو، نظرية النمو، ترجمة ليلي عبود، ط1، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، 2003، ص ص 247-248.

حالة المنافسة الاحتكارية لا المنافسة التامة كما تفعل النظرية النيوكلاسيكية، ويمكن أن تكون التكلفة الأولية للإنتاج مرتفعة جداً، ولكن الوحدات الآتية نحصل عليها بسهولة أكثر وذلك بنسخ الوحدة الأولى، هذا ما يجعل اقتصاد الأفكار مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالمرودات ذات غلة الحجم المتزايدة، وبالمنافسة غير التامة، ويعد البحث والتطوير لنموذج رومار هو أساس التفسير في دالة الإنتاج وتأخذ الصيغة الآتية⁽¹⁾ :

$$Y = k^a (AL_y)^{1-a} \quad 0 < a < 1$$

A : رصيد الافكار والمعارف K : رصيد راس المال

Y : الانتاج L : العمل

لذا فان دالة الانتاج تصبح دالة غلة حجم متزايد، أذ ان (A) في هذا النموذج متغير داخلي، و (A_t) هو رصيد المعارف المتراكمة عبر الزمن، و هذه العلاقة تبين ان انتاجية الباحثين تتزايد مع الوقت حتى لو بقي عددهم ثابتاً، وهذا النموذج يركز على قطاع البحث والتطوير (R&D) أذ ينتج الاخير المعارف التي تستعمل في الانتاج، وان الاستثمار في مجال البحث والتطوير بوصف عنصر الابداع اهم مكونات عملية التغير التقني، وأذ أشارت الدراسات عن تجربة اليابان في زياداتها السريعة في الانفاق على أنشطة البحث والتطوير وهي متوافقة مع تمام اسرع في معدلات نمو الانتاجية في العقود الثلاثة الأخيرة⁽²⁾.

(2) Robert T. Deacon, The Political Economy of the Natural Resource Curse, University of California, Santa Barbara, June 2, 2010, p4.

(2) نوفل قاسم علي الشهوان، اتجاهات النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي اقليمياً ودولياً ، العراق جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، 2007، ص6.

المبحث الثالث

النظرية المفسرة للعلاقة بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي

تناول العديد من الباحثين والمختصين أسباب إخفاق الاقتصاديات الوفيرة للموارد الطبيعية في تحقيق نمو و تنمية اقتصادية مستدامة، رغم توفر ثروة طائلة، ففي الدراسة التي قام بها كل من زاكس و ورنر J.D.Sachs و A.M.Warner، التي كانت بعنوان وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي، توصلوا إلى أن الاقتصاديات التي تمثل فيها صادرات الموارد الطبيعية نسبة كبيرة من مجموع الصادرات المحلية بالنسبة للنتائج المحلي تتجه نحو تحقيق معدلات نمو اقتصادي منخفضة،⁽¹⁾ كما استخلص هذان الاقتصاديان أن من بين أبرز الخصائص الحديثة للنمو الاقتصادي المثيرة للدهشة هو أن الدول التي تتميز بوفرة في الموارد تحقق معدلات نمو منخفضة مقارنة بتلك الدول التي لا تمتلك موارد كبيرة، غير أن هذا الارتباط السلبي بين وفرة الموارد و النمو الاقتصادي⁽²⁾ يبدو للوهلة الأولى كأنه لغز، لأنه لا يخطر على البال أن تلعب وفرة الثروة إلى تراجع نمو مختلف قطاعات الاقتصاد، لأن قبل كل شيء وفرة الموارد تلعب إلى زيادة ثروة البلد بواسطة مضاعفة حجم الصادرات المحلية من الموارد، رفع مداخيل الاقتصاد و ترجيح كفة معدلات التبادل التجاري لصالح البلد المصدر لهذه الموارد، و بالتالي فمن المتوقع أن يشهد هذا الاقتصاد زيادة معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي و ليس العكس⁽³⁾.

أولاً : نظرية المرض الهولندي

1 - المفهوم واسباب الظهور

(1) Jeffrey D. Sachs and Andrew M. Warner, Natural Resources Abundant and economic growth Harvard Institute for International Development, Harvard University , 1997, pp2-3.

(2) صندوق النقد الدولي، المرشد إلى الشفافية في إدارة الموارد، بحث منشور على شبكة المعلومات الانترنت <https://www.imf.org> 2007، ص4.

(3) Sachs J.D. Warner A.M., Natural Resource Abundance and Economic Growth, National Bureau of Economic Research , Working paper 5398 , Cambridge , December 1995 , P:2,3 .

أطلق هذا المصطلح لأول مرة من قبل المجلة البريطانية The Economist الصادرة سنة 1977 هي من أطلق تسمية المرض الاقتصادي الهولندي على الأعراض التي ظهرت في الاقتصاد الهولندي⁽¹⁾، وهذا ما دفع بالعديد من الاقتصاديين حينها لمحاولة فهم هذه الظاهرة الغريبة، التي تتلخص في التأثيرات السلبية لتضاعف صادرات الموارد الطبيعية على قطاعات الاقتصاد الأخرى و خاصة قطاع المنتجات الصناعية⁽²⁾، تهدف نماذج المرض الاقتصادي الهولندي Dutch Disease لتحليل الآثار السلبية التي تنتج عن الزيادة الكبيرة في كميات وأسعار صادرات البلد من الموارد الطبيعية، ولاسيما إذا كانت هذه الموارد تمثل نسبة عالية من الصادرات الإجمالية لاقتصاد البلد، في هولندا خلال الفترة الممتدة من 1959 حتى عام 1975⁽³⁾، ففي سنة 1959 تم اكتشاف كميات كبيرة من النفط و الغاز الطبيعي في المناطق التابعة لهولندا في بحر الشمال، وسمي بالمرض الهولندي نسبة الى الكسل والتراخي الوظيفي الذي اصاب الشعب الهولندي في النصف الاول من القرن الماضي وميول الشعب الى الاستهلاك البذخي المبالغ فيه واعتقادهم بانه كنز لا ينضب.

والمفهوم الاوسع للمرض الهولندي هو العلاقة بين التوسع في استغلال الموارد الطبيعية (زراعي او استخراحي) وبين انكماش الصناعات التحويلية، وهذا الانكماش في القطاعات يحصل لسببين السبب الاول زيادة العوائد المالية الكبيرة المتدفقة من العملات الاجنبية نتيجة بيع الصادرات من قطاع الموارد مما يؤدي الى زيادة سعر الصرف وارتفاع قيمة العملة امام العملات الاجنبية ويؤدي ذلك الى رفع اسعار السلع المحلية المصدرة مقارنة بالسلع الاجنبية المستوردة لذلك تقل التنافسية للسلع المحلية، وبالتالي تتراجع الصناعة وتتحول الموارد الى قطاع الموارد الطبيعية لانه اكثر ربحاً، والسبب الثاني زيادة الدخل يؤدي الى زيادة الطلب الكبير على السلع الاستهلاكية وانخفاض المرونة الانتاجية لقطاع الصناعة والزراعة هذا يقلل من الانتاج والتصدير للسلع المحلية ونتيجة هذه الاسباب ترتفع البطالة بين المجتمع والاستعانة بعمالة

(¹) هيثم عبدالله سلمان، دور المرض الهولندي ولعنة الموارد في نقشي ظاهرة الفساد في العراق، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 25، 2015، ص3.

(²) Falah Moussa, Dutch disease Alveaptlah when Iraq, information is available online, <http://arabbusinessreview.com>.

(³) Arzelier , Marie-Pierre ,Dépenses Publiques , Ressources Naturelles et Croissance Sectorielle : Une Comparaison Afrique-Asie , Revue économique, Vol. 49, No. 1, Janvier 1998 , P,120.

اجنبية ماهرة، كما هو الحال للعمال الهولنديين الذين يفشلون في الحصول على وظائف يفضلون استحقاقات العجز والاعاقة على استحقاقات البطالة مع ارتفاع اسعار الصرف على العمال العاطلين يجعل مواطنين فقرا و اوطاناً غنية⁽¹⁾.

اما عن العوامل والاسباب التي تلعب الى ظهور المرض الهولندي من خلال توضيح اسباب ظهور المرض الهولندي تباعاً :

1- اكتشاف مورد استراتيجي مهم عالمياً واقتصادياً.

2- ارتفاع حاد في أسعار الموارد الطبيعية مما يزيد من صادرات الموارد الطبيعية وتدفق النقد الاجنبي الكبير، والمساعدات الخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر⁽²⁾.

3 - ارتفاع اسعار الصرف بسبب تدفق كميات كبيرة من العملات الاجنبية وزيادة المعروض منها.

4- ظهور قطاع منتعش يتلقى تكنولوجيا متطورة وخبرات متدربة.

اما عن العوامل المساعدة لظهور المرض الهولندي فهي كالآتي:

1- فشل السياسات الاقتصادية: ان الاقتصادات التي أصيبت بهذا المرض تعاني من عدم وجود أهداف واستراتيجيات واضحة للتنمية في ظل هذا الواقع الذي يشهد تخطت السياسات الاقتصادية، ولم توجه الموارد النفطية والطبيعية إلى القنوات المهمة التي من شأنها إحداث تغير جذري في البنيان الاقتصادي إذ كان من المفترض استخدام إيرادات الموارد النفطية كدفعة قوية من خلال القدرة على توفير مقدار من البدء والتحريك نحو مرحلة البحث الذاتي وإجراء تغييرات في الاقتصاد القومي، إلا إنه في ظل غياب استراتيجية تنموية ملائمة وسوء تخصيص العوائد النفطية فان الفشل سيكون من نصيب التنمية.

(1) مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات الاصلاح الاقتصادي الريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادي والادارية، جامعة الكوفة، مجلد3، العدد5، ص 12.

(2) Christine Ebrahim-zadeh, Dutch Disease: Too much wealth managed unwisely, Research published on the Internet sites, www.webcitation.org.

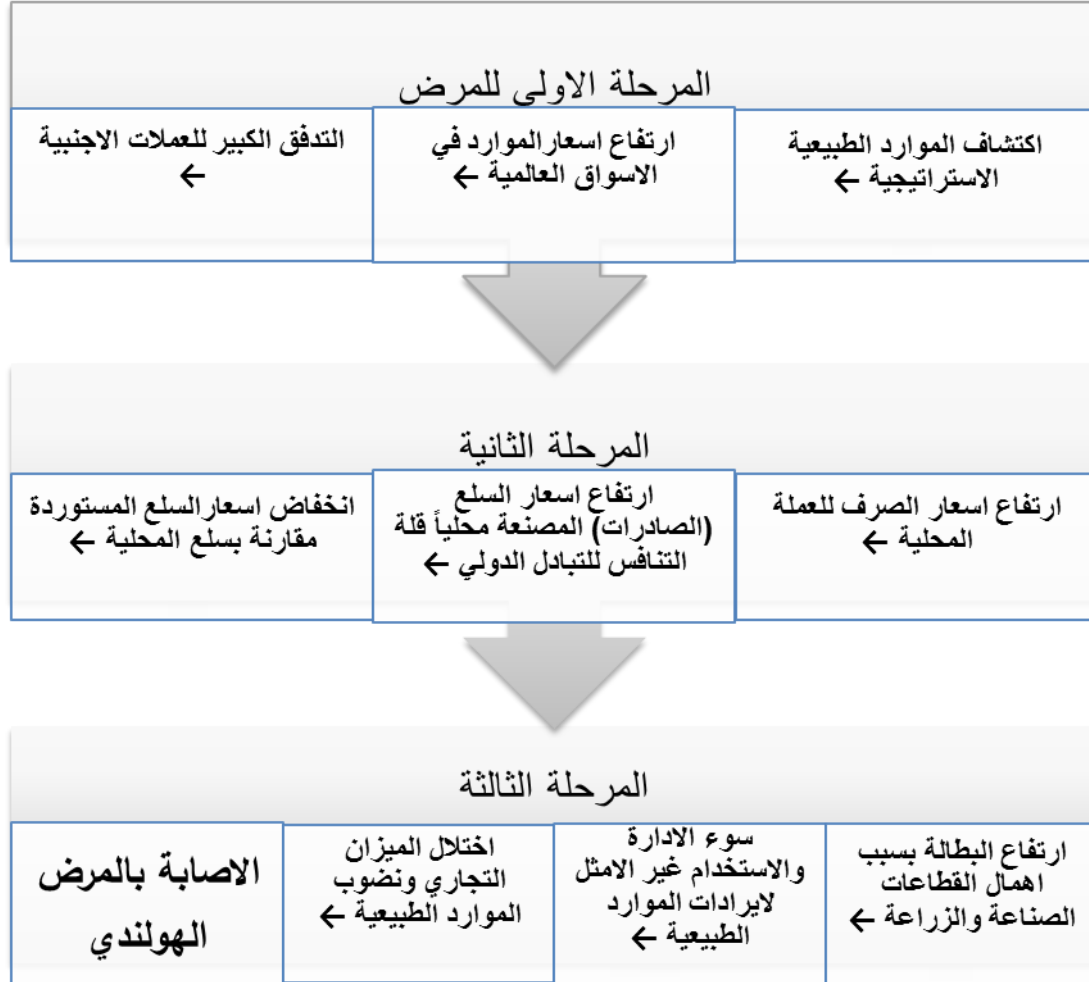
2- سوء استغلال السلطة للموارد الطبيعية: إن الثروات الريعية الطائلة عادة ما يرافقها سوء التعامل معها لتسخيرها لعملية التنمية الاقتصادية لذا فإنها لا تلعب إلى تخلف الاقتصاد فحسب بل تلعب إلى خلق اتجاهات ومناخات سياسية تنمو في غمارها النزاعات السلطوية وأساليب الحكم.

3- ضعف المبادرة والاعتماد على الدولة: إن أغلب البلدان النامية عاشت التهميش والتبعية في ظل المرحلة الاستعمارية، وظهرت حالة الركود والقناعة بالأوضاع المتردية وحالة الاسترخاء والركون إلى الراحة، أضعفت حالة المبادرة لدى أفراد المجتمع إن حالة الاتكالية على الدولة في توفير الاحتياجات الشخصية هي عامل إحباط لمساهمة الأفراد في النشاط الاقتصادي بالتالي تمثل أحد أعراض المرض الهولندي⁽¹⁾.

(1) عباس كاظم جاسم، الاقتصاد العراقي وتداعيات المرض الهولندي ، مقالة اقتصادية ، منشورة على موقع كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، <http://business.uokerbala.edu.iq>.

الشكل (2)

كيفية الاصابه بالمرض الهولندي للبلدان التي تمتلك موارد طبيعية أستراتيجية ناضبة



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على

لورنس يحيى صالح وفاطمة محسن محمد، الاقتصاد العراقي بين المرض الهولندي ولعنة الموارد، بحث ملقى في وقائع المؤتمر العلمي، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد وكلية شط العرب، 2016، ص 110-111.

2 - نموذج Gregory 1976

فكرة غريغوري Gregory بأن الانتعاش الكبير في تصدير الموارد الطبيعية يؤدي إلى تراجع نسبي في القطاعات الاقتصادية و لاسيما قطاع المنتجات الصناعية، فقد اهتم هذا الاقتصادي بالتركيز على التغيرات الهيكلية التي طرأت على الاقتصاد الأسترالي بعد التطور

الكبير الذي شهده قطاع المناجم⁽¹⁾، أذ وضع غريغوري Gregory نموذجاً واضح فيه تأثير الأسعار المحلية على عرض الصادرات و الطلب على الواردات، و خلاصة ما توصل إليه هو أن الاكتشافات من الموارد الطبيعية (المناجم) في أي دولة تلعب إلى نمو في عرض الصادرات وإلى فائض في ميزان المدفوعات، وينجم عن هذا الفائض إما ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية نتيجة زيادة أسعار سلع خارج التبادل التجاري، بالنسبة لأسعار سلع التبادل التجاري، أو ارتفاع في معدل التضخم المحلي⁽²⁾.

ان هذا النموذج يحاول توضيح الصعوبات التي تواجه القطاع الصناعي، مع اقتصاد فيه وفرة الموارد الطبيعية، وافترض عدداً من الافتراضات منها ثبات محددات التبادل التجاري الدولي، ويلغي حركة رؤوس الاموال، واسعار السلع خارج التبادل التجاري تتحدد في داخل السوق المحلي من خلال الطلب والعرض وان الاسعار النسبية للواردات تتحدد في الاسواق العالمية لا يؤثر الاقتصاد الاسترالي عليها، ووصل Gregory الى ان الصادرات خارج قطاع المناجم تتساوى مع الواردات قبل الاكتشافات المنجمية الموارد الطبيعية، وبعد الاكتشاف للموارد المنجمية فان الصادرات المحلية تتضاعف للقطاعات المنجمية وغيرها من القطاعات الاخرى في المرحلة الاولى يبقى الطلب على الاستيرادات على حاله بدون تغير، ومع دخول العملات الاجنبية للبلد يرتفع سعر صرف عدد من الوحدات الاجنبية مقابل وحده واحد محلية، هنا يؤثر سعر الصرف بشكل سلبي على الصادرات المحلية السلعية غير المنجمية، أذ يصبح سعر الواردات منخفضاً مقارنةً بأسعار السلع المحلية، يبدأ تراجع وانخفاض الصادرات السلعية القطاع الصناعي المتراجع وتنفوق القطاع المنتعش قطاع الموارد المنجمية⁽³⁾.

3- النموذج الاساس The Core Model

الدراسة التي قام بها كوردن و نيري (Corden 1984 and Neary 1982) في وضع نموذج جديد يشرح من خلاله ظاهرة المرض الهولندي قد أطلق على هذا النموذج تسمية

(¹) Gregory, R..G, Some implication of the growth mineral sector , Australian Journal of the Agricultural Economics , 20Aout 1976 , P:05

(²) محمد عز العرب، الدولة الريعية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد 65، السنة السادسة، 2010، ص15.

(³) Gregory, R..G, Ibid, p;7.

النموذج الأساس او نموذج كوردن افترض وجود اقتصاد صغير مفتوح، يتكون من ثلاثة قطاعات:

1 - القطاع المنتعش : والذي يمثل قطاع الموارد الطبيعية المناجم والنفط⁽¹⁾.

2 - القطاع المتأخر: قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري يتمثل في قطاع مصدر لسلع يتم مبادلتها خارجيا غير الموارد الطبيعية.

3- قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري: أي أن إنتاجه ليس محل مبادلة خارجية، ويتمثل في قطاعات الخدمات البناء والنقل، التي يصعب استيرادها وتصديرها، وتتحدد الاسعار فيه فيه محلياً بتقابل كل من العرض والطلب.

ويفترض كوردن أن لكل قطاع عامل إنتاج خاص به رأس المال وعامل إنتاج متحرك ومشترك بين كل القطاعات وهو العمل، وافترض ثبات مخزون العوامل مع مرونة أسعارها، و لغرض تحليل الآثار الحقيقية على الاقتصاد فإن النموذج يترك جانبا الجوانب النقدية، يدرس هذا النموذج أثر انتعاش أو التوسع في استغلال قطاع الموارد الطبيعية على قطاعات الاقتصاد الأخرى، و قد توصل كوردن إلى أن توسع القطاع المصدر للموارد الطبيعية نتيجة صدمة خارجية يولد أثرين على الاقتصاد المعني، وهما أثر النفقات وأثر حركة الموارد:

(¹) انظر

- يوسف علي عبد الاسدي وميثم عبد الحميد روضان، تحليل المرض الهولندي على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 37، 2014، ص 40.

- Corden,M.,Booming Sector and Dutch Disease Economics : Survey and Consolidation ,Oxford Economic Papers, New Series, Vol 36, Nov.1984,P 360-363

- Losha Naidoo Tangjerd, Diagnosing an Early Symptom of Dutch Disease, Master Thesis, UNIVERSITY OF STAVANGER UIS BUSINESS SCHOOL, 2014, p12.

- Corden,M.,Booming Sector and Dutch Disease Economics : Survey and Consolidation ,Oxford Economic Papers, New Series, Vol 36, Nov.1984, P-P 360-363

- Losha Naidoo Tangjerd, Diagnosing an Early Symptom of Dutch Disease, Master Thesis, UNIVERSITY OF STAVANGER UIS BUSINESS SCHOOL, 2014, p12

يحدث أثر النفقات Spending Effet بسبب ارتفاع مداخل الاقتصاد نتيجة انتعاش قطاع الموارد الطبيعية، ويتم انفاق جزء من هذه المداخل من الدولة والمستفيدين الآخرين، وإذا كانت مرونة الدخل بالنسبة للطلب على منتجات قطاع السلع موجبة، فإن أسعار هذه المنتجات سوف ترتفع بالنسبة لأسعار سلع التبادل التجاري، وهذا يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وزيادة الطلب على منتجات قطاع السلع غير قابلة للتبادل وتحول الموارد من القطاعين قطاع الموارد وقطاع السلع التجارية إلى قطاع السلع غير قابلة للتبادل وبالتالي ارتفاع الأسعار.

أثر حركة الموارد Resource Movement Effect تحدث بسبب تحول اليد العاملة من القطاعين القطاع المتأخر و سلع غير القابلة للتبادل إلى قطاع الموارد المنتعش مما يؤدي هذا التأثير إلى انخفاض انتاجية الصناعة ما يسمى بالأثر المباشر على تراجع القطاع الصناعي⁽¹⁾، عندما يتحقق في اقتصاد معين كل من الأثرين مجتمعين ينتج (ارتفاع مخرجات القطاعات غير مصدرة البناء و الخدمات، وارتفاع في سعر الصرف الحقيقي، ينخفض الإنتاج في القطاع الصناعية ثم تتخفض صادرات الصناعية).

إن النموذج النظري الذي وضعه نيري 1982 و كوردين 1984 يتناول بالتحليل الطريقة التي يؤثر بها انتعاش القطاع المصدر للموارد الطبيعية على القطاعات الأخرى للاقتصاد، وهذا من خلال التركيز على سعر الصرف الحقيقي كأهم آلية ينتقل بها أثر الانتعاش إلى باقي الاقتصاد، وقد بينت أغلب الدراسات التي تناولت أثر انتعاش القطاع المصدر على الاقتصاد و التي عرفت بأدبيات المرض الاقتصادي الهولندي أن التوسع في القطاع المصدر للطاقة يؤدي في الحالة العامة إلى ارتفاع في العملة المحلية (ارتفاع سعر الصرف)، زيادة الإنتاج في قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري و تراجع العمالة والإنتاج في قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري، وهذا التحول في الاقتصاد من حركة الموارد وأثر النفقات، وبالإضافة إلى هذا التأثير على الاقتصاد الحقيقي، فإن أنتعاش القطاع المصدر للموارد يؤثر أيضاً على سعر الصرف الحقيقي في المدى القصير أثر نقدياً هاماً.

4 - أثر اختلال التوازن النقدي

(1) مايج شبيب الشمري، مصدر سابق، ص15.

وضع S.Edwards 1985 نموذجاً لحالة اقتصاد صغير سائر في طريق النمو، يتميز بعدم فرض رقابة على حركة رؤوس الأموال وبعدم وجود أسواق مالية محلية، و يتكون هذا النموذج من جانب يمثل الاقتصاد الحقيقي وجانب نقدي فالجانب النقدي عبر عنه الطلب وعرض النقود في الاقتصاد، بالنسبة لتأثير توسع القطاع المصدر على الاقتصاد الحقيقي، فإن ارتفاع أسعار الموارد الطبيعية في الأسواق العالمية يؤدي إلى ارتفاع الدخل الحقيقي وزيادة في الطلب على سلع القطاع غير المصدر، و بدوره يؤدي هذا الفائض في الطلب إلى ارتفاع في الأسعار النسبية للسلع خارج التبادل التجاري، ويحدث هذا بفعل أثر النفقات⁽¹⁾، وفيما يتعلق بالجانب النقدي، فارتفاع أسعار السلع المصدرة للخارج وما يرافقها من ارتفاع في الدخل الحقيقي وفي أسعار السلع غير المتاجر بها سوف يؤثر في كل من عرض النقود والطلب، فإن زيادة الدخل الحقيقي تلعب إلى زيادة الطلب على النقود كنتيجة انتعاش القطاع المصدر، هناك أثر ينتج عن الارتفاع في الطلب على النقود يتمثل في تراجع في مستوى الأسعار المحلية، فإن

التوازن النقدي يتحقق فقط إما بتراجع في الدخل الحقيقي أو بانخفاض المستوى العام للأسعار.

ويضيف S.Edwards 1985 أن زيادة الطلب على النقود يعد الأثر النقدي الأول فقط لانتعاش القطاع المصدر، و هناك أثر نقدي ثانٍ يخص عرض النقود، فإن انتعاش القطاع المصدر للموارد الطبيعية يؤدي إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات ويؤدي إلى زيادة تراكم الاحتياطيات الأجنبية، و إذا تم تحويل هذه العملات الأجنبية إلى العملة المحلية فإن هذا يؤدي إلى توسع القاعدة النقدية و زيادة عرض النقود، فإن الأثر النهائي على الاقتصاد يكون التضخم وارتفاع الأسعار المحلية، ويؤدي بدوره هذا الارتفاع في الأسعار إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي في المدى القصير.

ثانياً: التفسير الاقتصادي لظاهرة لعنة الموارد

تعاني بعض الدول الغنية بالموارد الطبيعية لاسيما النفط من ضعف النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والبشرية وكذلك من سوء الإدارة وهذه ما يدعى بظاهرة لعنة

(¹) Corden .M. Neary P.Booming Sector and De-Industrialisation in a Small Open Economy, ibid,p826

الموارد (Resource curse)، هو تعبير سلبي أي علاقة عكسية بين النمو وزيادة الاعتماد على الموارد، وهناك عوامل كثيرة تتسبب لعنة الموارد الطبيعية، وقد وضع عدد من الباحثين مؤشرات مختلفة لتحديد سبب اللعنة، مثل Humphreys في كتاب الإفلات من لعنة الموارد، وأهم الأسباب تتمثل بضعف الاقتصاد المؤسسي، والإفراط في الإنفاق من عائدات النفط والاستثمار غير الكافي في التعليم والسياسة والاقتصادية، مرض الهولندي، والسلوك الريعي، وتقلب عائدات النفط⁽¹⁾.

فقد شهدت البلدان الفقيرة بالموارد معدلات نمو أعلى بمرتين إلى ثلاثة مرات من البلدان الغنية بالموارد، وبالنظر إلى 48 بلداً من البلدان التي يشكل النفط فيها أكثر من 30 % من الصادرات الإجمالية بين عامي 1965 و 1995 ، فإن نصف هذه البلدان جاءت في الثلث الأخير من مؤشر التنمية البشرية لعام 2002 الذي أعدته الأمم المتحدة، و فقط ربع هذه البلدان جاء في الثلث الأول من مؤشر، من بينها دول عديدة مثل النرويج وكندا، كانت غنية قبل أن يصبح النفط مصدر دخل أساس فيها والواقع أن 12 دولة من بين أكثر الدول اعتماداً على المعادن و 6 دول من بين أكثر الدول اعتماداً على النفط هي على قائمة البنك الدولي للدول الفقيرة ذات المديونية العالية، أي من بين أكثر الأمم فقراً في العالم، وبين المدة 1981 و 2001، هبط معدل دخل الفرد في السعودية من 28,600 دولار إلى 6,800 دولار، وفي الأكوادور ارتفع الدين الخارجي من 217 مليون دولار عام 1972 في بداية اكتشاف النفط إلى 11,8 مليار دولار في 2002 وفي أنغولا، اعترف صندوق النقد الدولي أن مليار دولار من أموال النفط تختفي سنوياً⁽²⁾.

ان ارتفاع سعر الصرف للدول الغنية بالموارد الطبيعية ، قد يؤدي إلى عرقلة الصادرات وان استخراج الموارد الطبيعية كثيراً ما يخلق عدداً قليلاً من فرص العمل، وتزداد معدلات البطالة، ويتسبب تقلب أسعار الموارد الطبيعية ، بمساعدة من البنوك

⁽¹⁾Saya Ali Ahmed Will Iraq Escape the Resource Cursef, , for the Degree MASTER OF ARTS, The University of Texas at Austin, 2011, p p 2- 3.

⁽¹⁾ لورنس يحي صالح وفاطمة محسن محمد، الاقتصاد العراقي بين المرض الهولندي ولعنة الموارد، ملقى في وقائع المؤتمر العلمي، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد وكلية شط العرب، 2016، ص111.

الدولية التي تسارع إلى الدخول، عندما تكون أسعار السلع الاساسية مرتفعة ثم الخروج أثناء فترات الركود يعكس قاعدة ثابتة عبر الزمن وهي أن المصرفيين يقدمون القروض فقط لهؤلاء الذين لا يحتاجون إلى أموالهم⁽¹⁾، ان مظاهر لعنة الموارد يمكن تشخيصها في المشاكل التي تصاب بها البلدان المصدرة للمعادن والنفط:

1 - الاصابة بالمرض الهولندي تقليل الانتاجية والتنافسية في القطاعات الاخرى والاعتماد على قطاع احادي.

2- سوء ادارة عوائد الموارد الطبيعية من قبل الحكومة.

3 - عدم الاستقرار المالي بسبب تذبذب الاسعار العالمية للموارد.

4- انتشار ظاهرة الفساد المالي والاداري في بلدان الموارد.

5- اللامساواة تقسيم المجتمع على طبقات فقيرة جداً وطبقة غنية جداً (طبقة حاكمة)⁽²⁾.

6- بطء تراكم المهارات بسبب ان قطاع الاستخراجي يحتاج الى مهارات عالية اغلبها شركات اجنبية ويخلق فرص عمل قليلة⁽³⁾.

7 - الاعتماد على ايرادات الموارد يقلل من الاعتمادات الضريبية على المواطن⁽⁴⁾.

ثالثاً : التفسير السياسي والمؤسسي للحلقة

1 - التفسير السياسي

(¹) Joseph E. Stiglitz، الموارد من نقمة إلى نعمة، معلومات على شبكة العالمية الانترنت

<https://www.project-syndicate.org>

(²) لورنس يحي صالح، مصدر السابق، ص112.

(³) Terry Lynn Carr, understand the curse Moardbges Posted on Internet site,

<https://www.google.iq,p23>.

(⁴) samer dib، لعنة الموارد الطبيعية، معلومات متاحة على شبكة الانترنت،

<http://www.localmoxie.com>

يعد النفط احد السلع الاستراتيجية العالمية، التي لن تسمح الدول ابداً سواء كانت دولاً كبرى ام صغرى، بتحريرها من السلطة السياسية، وان الأنظمة السياسية تتأثر في التحولات القطاعية في الاقتصاد، ولا سيما عن طريق زيادة في حجم قطاع الموارد الطبيعية، ويؤدي إلى انخفاض في معدل النمو الاقتصادي هذه الظاهرة تم وصفها بالمرض الهولندي⁽¹⁾.

البحوث التجريبية السابقة من قبل Wantchekon 1999 وروس 2000 لإنشاء علاقة إيجابية بين الاعتماد على الموارد والحكومة الاستبدادية السيطرة على الناتج المحلي الإجمالي، رأس المال البشري، التفاوت في الدخل وغيرها، نجد أن وفرة الموارد تفاقم التفاوت في الدخل بين السكان والنخبة السياسية، ونجد ارتباطاً قوياً وذات دلالة إحصائية بين إعادة اعتماد مصدر تقاس نسبة صادرات الوقود والمعادن كنسبة مئوية من فكرة التفسير السياسي لنقمة الموارد.

ان وفرة الموارد تؤدي إلى مضاعفة عدم المساواة في توزيع الدخل، كما ترى منظمة الشاهد الدولية Global Witness ان البلدان الغنية بالموارد الطبيعية بدل من استخدام اموالهم بحكمة في بناء التنمية، كثيراً ما ينتهي بها الامر الى عدم المساواة والشقاء وسوء الحكم، على الرغم مما الاعتراف الدولي المتزايد لظاهرة لعنة الموارد⁽²⁾، وان عدم المساواة جاء بسبب تأثيرين أحدهما مباشر والآخر غير مباشر، فأما التأثير المباشر فسببه رقابة الحكومة و التي تسمح لها بالحصول على أكبر قدر من ريع الموارد، أما الأثر غير المباشر فالسبب فيه هو تراجع الأداء الاقتصادي عامة نتيجةً لظاهرة المرض الهولندي الذي يزيد من حدة عدم المساواة في توزيع الدخل، لأن توزيع أرباح النمو الاقتصادي تخضع لنفس مبدأ توزيع الريع ، فالنخب البيروقراطية والسياسية تستمد قوتها و سلطتها من خلال عملية توزيع الريع باعتبار أنها هي التي لها الحق في تحديد نسبة الريع التي تذهب لكل فئة من الشعب وفي الغالب تعتمد هذه الأخيرة على تخصيص جانب مهم من الريع و الإنفاق العام لصالحها الخاص، و ينتج عن هذا الوضع ما

(1) توبي شيللي، النفط السياسة والفقر والكوكب، ترجمة دينا عبد الاله الملاح، ط 1، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2010، ص 103.

(2) نبيل جعفر عبد الرضا و حازم سامي جمعة، نفط العراق الشفافية في مواجهة الفساد، ط1، شركة الغدير للطباعة والنشر، العراق، بغداد، 2016، ص33.

يسمى بسلوك السعي لتحقيق الربح الذي يوجه الحوافز الاقتصادية نحو التنافس على المكاسب من الربح بدلا من الأنشطة الاقتصادية المنتجة⁽¹⁾.

ويرى الاقتصادي Michael L. Ross 1999 أن للجانب السياسي دوراً مهماً في تفسير ضعف الأداء الاقتصادي لمعظم البلدان المصدرة للموارد الطبيعية و ضعف الأداء الاقتصادي لمعظم البلدان المصدرة للموارد الطبيعية، ويرى أن التفسير السياسي لنقمة الموارد يمكن أن يصنف إلى ثلاث نظريات :

1- النظرية الإدراكية Cognitive Theories

التي ترجح أن تلعب التدفقات المفاجئة لعائدات الموارد إلى أفق سياسي قصير الأجل بين الفاعلين السياسيين وهذا ما يفسر لماذا فشلت عدة حكومات في تنويع صادراتها والمحافظة على استقرار السياسات و ضعف قطاعها الخاص، وهي عرضة لظاهرة المرض الهولندي.

2- مقارنة المؤسسات Statist Approaches

والتي ترى أن العائدات الكبيرة من الموارد تضعف مؤسسات الدولة التي لها دور كبير في دعم تنمية اقتصادية مستدامة، لذا نجد أن معظم الدول الريفية تمتلك مؤسسات ضعيفة تفتقر للقدرة على صياغة وتخطيط استراتيجية وتنمية .

3- النظرية الاجتماعية Societal Theories

ان المقاربة الاجتماعية تؤيد فكرة أن وفرة الموارد وارتفاع عائداتها تقوي مجموعات المصالح التي تسعى لعرقلة الإصلاحات الداعمة للانفتاح الاقتصادي مما يؤثر سلبا على النمو وعلى نوعية سياسات الدولة⁽²⁾.

أما R.Torvik T.Verdier , J Robinson في ورقة بحثية بعنوان الأسس السياسية للعنة الموارد، فقد اعتبروا أن الحافز السياسي الذي تحدته وفرة الموارد يمثل أهم عامل يساعد على فهم و تفسير لماذا تتميز معظم البلدان الغنية بالموارد بأداء اقتصادي هزيل و بطيء

⁽¹⁾ Ricky Lam and Leonard Wantchekon, POLITICAL DUTCH DISEASE, November 16, 2002, p2.

⁽²⁾ Ross Michael L. The Political Economy of the Resource Curse , World Politics, 1997, P p 297-322

في النمو الاقتصادي مقارنة بدول أخرى، و يقدم هؤلاء الاقتصاديون أربع نقاط أساسية أهم عامل فيها هو الحافز السياسي و طبيعة المؤسسات ولتفسير لماذا وفرة الموارد قد تكون نقمة بدلا من أن تكون نعمة بالنسبة لهذه البلدان وهي⁽¹⁾:

1- ان السياسيين يبالغون في استغلال واستخراج الموارد الطبيعية على حساب طرق أخرى أكثر فاعلية لخلق الثروة، اهتمام أقل باستثمار وتنمية قطاعات الاقتصاد الأخرى، الصناعة والزراعة والاستثمار في رأس المال البشري واهتمامهم فقط بالمخزون المستقبلي لهذه الثروة على مدى بقائهم في السلطة .

2- القطاع المنتعش للموارد يجعل أنشطة استغلال واستخراج هذه الثروات أكثر ربحية ويرفع من قيمة البقاء في منصب السلطة وهذا من خلال توفيره للسياسيين تدفقات مالية هامة ريع الموارد يستطيعون استعمالها للتأثير على أصوات الناخبين والمحافظة على مناصبهم في السلطة.

3- الانتعاش المستمر للموارد من شأنه زيادة حجم التخصيص السيئ لهذه الموارد و إساءة استعمال النفقات العامة في أنشطة اقتصادية أقل فاعلية، والسبب في هذا هو أن الانتعاش يدفع السياسيين للتوسع في سياسات الدعم والحماية لبعض الأنشطة والتوظيف في القطاع العام، لغرض البقاء في السلطة مما يؤدي إلى توسع قطاع عام أقل أداء والتقليل من أهمية القطاع الخاص الذي يفترض أنه القطاع الأكثر إنتاجية⁽²⁾.

4- التأثير العام لإنعاش الموارد على الاقتصاد يرتبط بشكل واضح بالمؤسسات وهذه المؤسسات لها صلة بالجانب السياسي والتي تضمن شفافية عمل الحكومة وقدرة المواطنين على محاسبتها وتحدد مدى الحافز السياسي في السياسات المتبعة للبلد.

2 - التفسير المؤسساتي

⁽¹⁾ Robinson j. , Torvik R. Verdier T , Political Foundation of The Resource Curse , Journal of Development Economics, V 79 , 2006 , p p: 447-468

⁽²⁾ Robinson j. Torvik R. Verdier T, idib, p p 447- 468.

لا تختلف أغلب البحوث والدراسات التي حاولت تفسير أسباب تفاوت الأداء الاقتصادي بين بلدان العالم الغنية والأكثر فقراً على أهمية دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية، وحول هذه النقطة كتب جيفري زاكس 2003 يقول تؤكد الأبحاث الأخيرة أن المؤسسات تفسر كل شيء تقريباً يتعلق بمستوى بلد من التنمية الاقتصادية⁽¹⁾.

ولغرض تفسير أسباب الاختلاف في الأداء الاقتصادي بين الدول الغنية بالموارد قام (Halvor Mehlum , Karl Moene , Ragnar Torvik) في مرحلة أولى بدراسة علاقة الإنحدار بين متوسط النمو الاقتصادي 1965-1992 ووفرة الموارد الطبيعية في 42 بلداً التي تتجاوز صادراتها من الموارد أكثر من 10 % من الناتج المحلي، توصلوا إلى وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ونسبة الصادرات GDP، تؤكد الفرضية تعرض هذه البلدان للجنة الموارد، أما المرحلة الثانية فتم تقسيم عينة البلدان هذه إلى مجموعتين، وهذا حسب نوعية المؤسسات في كل بلد فوجدوا أن مجموعة البلدان التي تمتلك مؤسسات جيدة هي تلك التي كان أداء اقتصادها جيداً، وبالتالي لم تتعرض للجنة الموارد، أما المجموعة الثانية التي لها مؤسسات ذات نوعية منخفضة فهي تلك التي كان أداء اقتصادها سيئاً، و تبين هذه الدراسة أن تفاوت أداء النمو الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد يعود بالدرجة الأولى إلى اختلاف في نوعية المؤسسات، والمؤسسات في البلدان الغنية بالموارد، تتصف بعدم كفاءة المؤسسات يشجع على توسع الأنشطة المؤثرة غير المنتجة بسبب ضعف القانون في حماية الأشخاص والملكية و غياب استقلال وكفاءة القضاء وانتشار البيروقراطية والفساد والرشوة مما يجعل لهذا النوع من المؤسسات تداعيات سيئة على النمو خاصة عندما تحفز وفرة الموارد المشروعات على العمل خارج الأنشطة الإنتاجية، وبالمقابل فإن المؤسسات الكفوءة و المنتجة يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي عندما تجذب وفرة الموارد المشروعات نحو مجالات الإنتاج⁽²⁾.

(2) Halvor Mehlum, Karl Moene and Ragnar Torvik, INSTITUTIONS AND THE RESOURCE CURSE, The Economic Journal, 2006 p1- 2.

(1) Mehlum H., Moene K. Torvik R, Institution and The Resource Curces, The Economic Journal Vol.116 , January 2006 , PP 1-20.

الفصل الثاني

القطاع النفطي ومؤشرات الاداء الاقتصادي في العراق

Oil sector and indicators of economic performance in Iraq

تمهيد

يحتل القطاع النفطي اهمية استثنائية في الاقتصاد العراقي كونه اقتصاداً ربيعياً يعتمد بدرجة كبيرة على ايرادات النفط الخام وتشكل صادرات النفط الخام نسبة 97% من صادرات العراق الاجمالية، ومذ عقود العلاقة ضعيفة بين انتاج النفط كنشاط في الاقتصاد وبين قطاعات الاقتصاد الاخرى، ماعدا بعض الصناعات التحويلية القليلة، فالبلد يعتمد على واردات الربيع بقدر كبير لتمويل الموازنة العامة في الانفاق العام ويشكل اكثر من 50 % من الناتج المحلي الإجمالي والمصدر الرئيس للعملات الأجنبية، هذا الاعتماد على النفط سبب في تضائل نسب مساهمات القطاعات الاخرى في الناتج المحلي الإجمالي وإلى تشويه الهيكل الاقتصادي، أذ بدأ النشاط الزراعي والصناعي بالتراجع المستمر، ولإحاطة بهذا الفصل فقد قسم على اربعة بحوث:

المبحث الاول : السمات الربعية للاقتصاد العراقي.

المبحث الثاني: تطور انتاج وتصدير النفط في العراق.

المبحث الثالث: التحليل الاقتصادي لظاهرة المرض الهولندي في العراق.

المبحث الرابع: اثر العوائد النفطية على بعض مؤشرات الاداء الاقتصادي.

المبحث الاول

اهم صفات الاقتصاد الريعي في العراقي

اولاً : مفهوم الربيع والدولة الربعية

ان ديفيد ريكاردو في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب اول من اعطى الربيع Rent معناه الاقتصادي، والربيع الريكاردوي هو الدخل الاضافي الناتج من الارض الصالحة للزراعة، وبعدها اشتق ريع المنجم الموجود حالياً على الربيع المتأتي من انتاج الموارد الطبيعية مثل الغاز والنفط والفحم في حالة كلفة الانتاج للمورد أقل من سعر البيع بكثير⁽¹⁾، والربيع هو ثروة ناضبة موجودة مع الطبيعة في باطن الارض ولا تحتاج الى أنشطة اقتصادية وعمليات في صناعتها مجرد استخراجها، و ثم استغلالها اقتصاديا في الأنشطة الحياتية والصناعية المختلفة واعادة تصنيعها، وتمثل الثروات الربعية جميع الثروة الهيدروكربونية.

ويعرف الاقتصاد الريعي بأنه الاقتصاد الذي يعتمد على الإيرادات التي تأتي من الأنشطة من بيع الثروة الربعية من الخارج، وتكون مشوهة تلك الأنشطة لا تعطي تصورا واضح لنشاط الاقتصادي السائد في الدولة، والدولة الربعية تعتمد الاقتصاد الريعي لتمويل إيراداتها لقصد توفير الخدمات والامن والادارة⁽²⁾، ويطلق أيضا على الدولة الذي تعيش على المداخل المتولدة من صادرات مصادر طبيعية كل الفحم والنفط⁽³⁾، ويعرف أيضاً الاقتصاد الريعي النفطي هو الاقتصاد المعتمد على الربيع لتمويل الأنشطة الاقتصادية من إنتاج الفحم والغاز والنفط وملوك الدولة كليا (الطاقات الإنتاجية والاحتياجات)⁽⁴⁾.

(1) عدنان الجنابي، الدولة الربعية والدكتاتورية، بحث منشور على شبكة الاقتصاديين العراقيين، على موقع الانترنت <http://iraquieconomists.net>.

(2) سلام جبار شهاب، الدولة الربعية وصياغة النظم الاقليمية (دول الخليج انموذجا)، الجامعة التكنولوجية، قسم العلوم التطبيقية، ص3، بحث منشور على الانترنت <http://www.iasj.net/iasj>.

(3) أحمد علوي، الاقتصاد الريعي ومعضلة الديمقراطية، تعريب عادل حبه، على موقع الانترنت <http://www.akhbaar.org/home/assets/docs/adilhabaarticle08112011.doc>.

(4) صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة حالة العراق، الناشر مؤسسة فريدريش إيبيرت، مكتب الأردن والعراق، العراق، بغداد، 2013، ص ص 4-5.

ويعد حسين مهدي أول من ربط بين مفهوم الدولة والريع تحت ما يسمى الدولة الريعية (State Rentier) في بحثه مشاكل و نمط التنمية الاقتصادية في الدول الريعية في الاقتصاد الإيراني والذي نشر عام 1970، ووصف مهدي طبيعة الدولة الريعية تعتمد على دخل ريعي خارجي دائم ناتج من بيع مادة أولية كالنفط، كما هو موجود في الدول النفطية وإن الاقتصاد المحلي لا يشارك في إنتاج وتصنيع النفط، وأهم صفات الدولة التي تملك هذه الموارد الميل إلى الدكتاتورية الميل إلى حجم القوات الأمنية والتضخم في حجم الدولة، والعائدات الخارجية تمثل النسبة الأكبر في الموازنة العامة⁽¹⁾، كما هو الحال في ميزانية الدولة العراقية أكثر من 90 % من الإيرادات تأتي من الثروة النفطية.

وأن الدول الريعية في العالم العربي تشترك في العديد من الخصائص الأساسية هي أن الدولة متمثلة بالحكومة هي المتلقي الرئيس للريع الخارجي، و الاقتصاد المحلي لا يحتاج إلى قطاع انتاجي قوي لأن أغلب الريع يأتي من الخارج، و أن نسبة الأيدي العاملة في هذا الريع هي نسبة قليلة من مجموع الأيدي العاملة⁽²⁾، وللريع تأثيرات عديدة أهمها التأثير على الاقتصاد كالمرض الهولندي، والتأثيرات القيمية والثقافية مثل تأثير الريع على الفساد وعدم الشفافية مما يؤثر سلباً على الاستثمار والنمو والتأثيرات السياسية كالصراعات والحروب الأهلية وغيره من التأثيرات⁽³⁾، وهناك رأي يقسم الاقتصاديات إلى شبه ريعية واقتصاديات ريعية و تكون الدولة ريعية عندما تشكل العوائد الخارجية ب (30 %) فأكثر من الناتج المحلي الإجمالي وهي دول تصدر النفط الخام، وتتلقى هذه الدول ومنح خارجية مساعدات كبيرة، و الدولة شبه ريعية تتراوح العائدات الريعية بين (10-20%) في نسبة مشاركتها من الناتج المحلي الإجمالي وتشمل غالباً القسم الأكبر العربي من الوطن والدول النامية⁽⁴⁾، والعراق إحدى تلك الدول التي تحمل سمات ريعية، تمثل انعكاساً للسياسات والبرامج التي اعتمدت على إيرادات النفط في مجمل الفعاليات .

ثانياً: السمات الريعية للاقتصاد العراقي

(1) عدنان الجنابي، الإصلاح الاقتصادي في العراق ، بحث منشور على شبكة الاقتصاديين العراقيين على الموقع <http://iraqieconomists.net/ar/>.

(2) عدنان الجنابي، الخلاص من الدولة الريعية، ط 1، بغداد، بيروت، أربيل، دراسات عراقية، 2016، ص 6.

(3) محد عز العربي، الدولة الريعية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ص، 14-18.

(4) احمد الزاير، الدولة ونمط التنمية في العالم الثالث، تحليل للدور الاقتصادي للدولة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 8-11، 1989، ص 103.

1 : الاعتماد على مورد واحد (النفط الخام)

هيمنت الصادرات الزراعية واخذت دوراً فعالاً في النشاط الاقتصادي في العراق قبل تصاعد مستوى العوائد النفطية في بداية خمسينات القرن المنصرم واعتماد خزانة الدولة على هذا القطاع، وكانت الضريبة على الملكية الزراعية والدخل مورداً مهماً في الميزانية العامة للحكومة، مع وجود بعض الصناعات الناشئة وإنتاجها كان موجهاً للاستهلاك المحلي وهي لم تسهم بشكل ملحوظ في دعم الميزانية العامة بالعملة الأجنبية والتوظيف، وبدأت عوائد النفط تسهم في تمويل الميزانية العامة لكنها كانت قليلة مدفوعات متدنية لكل طن ينتج، ثم اكتسبت الدولة من خلالها مورداً اقتصادياً كبيراً بعد تصاعد العوائد النفطية ومعه استقلالية سياسية، وارتفعت الإيرادات الحكومية بعد عقد اتفاقيات مع شركات النفط الأجنبية لتقاسم الأرباح، وبات الربح النفطي عائداً مباشراً منذ قانون رقم 80 لسنة 1961 الذي استرجع أراضي الامتيازات النفطية ما يقارب 99.5%⁽¹⁾، وحتى تأميم النفط سنة 1973 وما أعقبته من زيادة عوائد النفط وارتفاع الاسعار في هذه الفترة⁽²⁾، ويمتاز الاقتصاد العراقي بأنه يعتمد على مورد اقتصادي ناضب لان كميات الاحتياطي الموكد والمتوقع منه لكل دولة مقدر برقم ربما تنقص او تزيد هذه الارقام بسبب عدد من العوامل، وان هناك اكثر من نظرية لنضوب الموارد التي فصلت فيما سبق، واهمها نظرية ذروة النفط لجيولوجي الامريكي هوبرت عام 1956 الذي توقع ذروة النفط الامريكي عام 1971 وقد تحققت هذه النظرية، ومنذ ذلك الحين اصبح الاهتمام بالموارد الناضبة ونظرياتها، وان التوقعات لذروة نفط العراق الذي ذكر في احد البحوث مؤتمر الطاقة العاشر في ابو ظبي ان معدل النضوب النفط في العراق هو 1% وذروة النفط في سنة 2025⁽³⁾، ولو افترضنا ان انتاج النفط في العراق هو 5 مليون برميل يومياً وان الاحتياطي الموكد ثابت هو 115 مليار برميل، فيمكن حساب الفترة الزمنية لنضوب النفط في العراق كالآتي:

(1) مظهر محمد صالح قاسم، الربيع النفطي والاستبداد الشرقي، بحث في اجتماعيات الاقتصاد السياسي في العراق، ص ص 2-3.

(2) علي مرزا، العراق: الواقع والآفاق الاقتصادية، للمؤتمر الأول لشبكة الاقتصاديين العراقيين بيروت، 2013، ص2.

(3) حبيب صالح مهدي العبيدي، مستقبل نفط الخليج العربي في لعبة الصراع والهيمنة الدولية وفرص التكامل، ص12، بحث منشور على الانترنت <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=71906>.

الانتاج السنوي = 5 مليون $\times 365 = 1.825$ مليار برميل سنوياً، فبقسمة الاحتياطي على الانتاج السنوي نحصل على سنة النضوب $63 = \frac{115}{1.825}$ اي ان نضوب النفط العراقي على ضوء هذه الافتراضات سوف ينضب خلال (63 سنة تقريباً) وتعتبر هذه الفترة قليلة.

واصبح الاقتصاد العراقي أحادي الجانب باعتماده على القطاع النفطي في تمويل النفقات الاستثمارية والنفقات التشغيلية، أذ يمثل هذا القطاع 56% من الناتج المحلي الاجمالي، ونسبة الإيرادات النفطية 98.2% من الإيرادات العامة لسنة 2012⁽¹⁾، وتمويل الميزانية العامة في العراق يعتمد اعتماداً كبيراً على واردات النفط، وهي صفة يتصف بها الاقتصاد العراقي في تمويل مدفوعاته الخارجية لافتقار الاقتصاد الى قاعدة انتاجية متنوعة وقصور النظام المالي في تطوير الإيرادات لتمويل الموازنة العامة، والجدول (2) يوضح الدور الكبير للإيرادات النفطية في الإيرادات العامة، ففي عامي 2005 و2006 شكلت أهميتها النسبية 90.4% و90.6% على التوالي، أما في عام 2007 فقد بلغت الأهمية النسبية للإيرادات النفطية 91.1% من إجمالي الإيرادات العامة وهذا يبين هيمنة الإيرادات النفطية على إجمالي الإيرادات العامة كما هو واضح في الشكل البياني (3) اما في منتصف عام 2014 فقد انخفضت اسعار النفط الخام لذا ان الاهمية النسبية للإيرادات النفط بلغت 92%.

(¹) هيثم عبدالله سلمان، دور المرض الهولندي ولعنة الموارد في تفشي ظاهرة الفساد في العراق، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 25، جامعة البصرة، 2015، ص 8.

جدول (2)

الأهمية النسبية للإيرادات النفطية في الإيرادات العامة في العراق لسنوات مختارة

السنة	الإيرادات العامة مليار دولار	الإيرادات النفطية مليار دولار	الأهمية النسبية للإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات %
2005	23.00	20.800	90.4
2006	28.900	26.200	90.6
2007	43.381	39.530	91.1
2013	97.704	89.402	91.5
2014	113.899	83.538	92.1
2015	52.232	43.058	82.4
متوسط النسبة			86.55

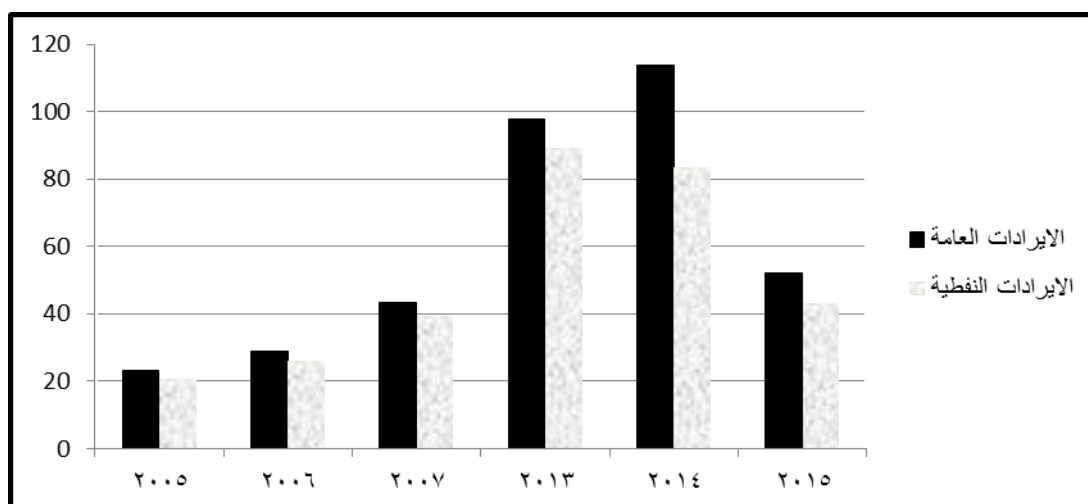
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على

- 1- البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية لعدد من السنوات، المديرية العامة للإحصاء و الابحاث.
- 2- وزارة التخطيط 2013، التقرير السنوي للصادرات لسنة 2013، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاء التجارة، جدول 1، ص 6.

3 - الأهمية النسبية ومتوسط النسبة من اعداد الباحث.

الشكل (3)

الإيرادات العامة والإيرادات النفطية لسنوات مختارة



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (2)

نستنتج ان انخفاض الإيرادات النفطية يؤدي إلى انخفاض الإيرادات العامة وهذا بدوره له انعكاسات سلبية على الاقتصاد والمجتمع العراقي، ومن أبرز تلك الانعكاسات انخفاض مستوى الإنفاق العام ولاسيما في الجوانب الاجتماعية والخدمية، وان هيمنة النفط على الناتج المحلي الإجمالي و الصادرات والإيرادات العامة يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي وعدم استقرار المستوى المعاشي للمواطن بسبب عدم استقرار متوسط دخله مما يؤثر في مستوى التنمية البشرية في البلاد، إذ إن الاعتماد الكبير على مورد ريعي ناضب يعد عامل ضعف في هيكل الاقتصاد العراقي، كونه مصدراً مؤقتاً للدخل في حين أن احتياجات المجتمع الاستهلاكية والاستثمارية مستمرة وتزداد مع زيادة عدد السكان، لذلك لابد من إيجاد نوع من التوازن بين درجة الاعتماد على مورد ناضب مثل النفط من جانب وحاجة المجتمع والاقتصاد إلى مصادر متجددة ومتنوعة للدخل، وتعد صدمة انخفاض اسعار النفط التي حدثت في منتصف عام 2014 من ازمة مالية اقتصادية حادة خير مثال على مدى المخاطر التي اصبح يتعرض لها الاقتصاد العراقي.

2 : انفصال قطاع النفط عن الأنشطة الاقتصادية

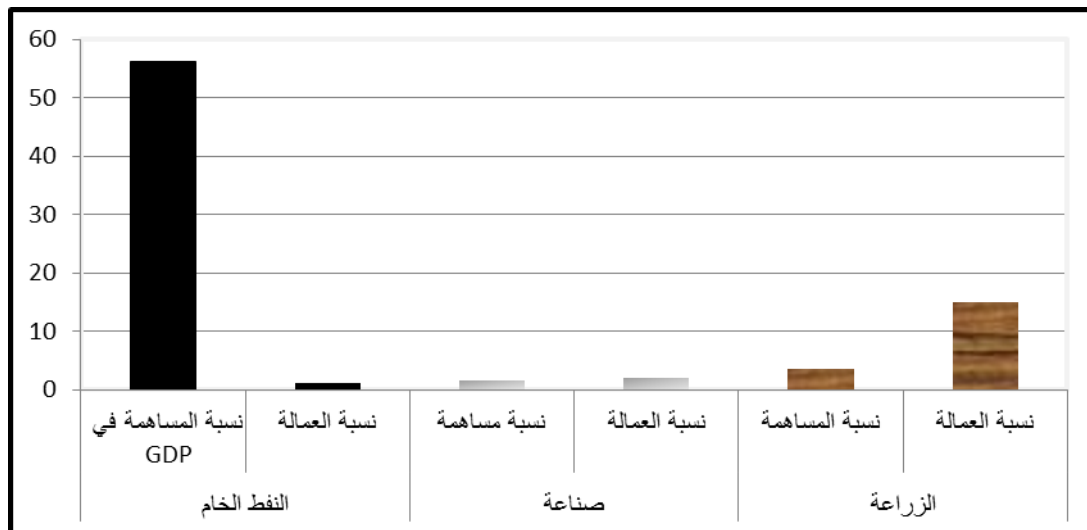
المقصود بالانفصال يعني ان الروابط المالية المتحققة من تصدير النفط تعيق واقع امكانية قيام روابط انتاجية اي لم تسهم عملية استخراج النفط الخام باي تشابكات خلفية Backward Linkages او تشابكات امامية Forward Linkages لصناعة النفط، وهو ما يطلق عليه انعدام التشابكات القطاعية في الاقتصاد الريعي، والذي اشار اليه هيرشمان Hirschman اسم التشابكات Linkages في حالة تكون بها الربوع مرتفعة و تدفق الإيرادات من المصدر الخارجي بوفرة يكون كفيلاً بشراء كل ما يحتاجه البلد من الخارج، دون اعطاء حوافز للإنتاج في الداخل مما يقضي على الغاء الروابط الامامية والخلفية التي يمكن ان يحققها قطاع النفط مع القطاعات الاخرى، ويعتمد الاقتصاد العراقي على قطاع يتسم بكثافة الاستخدام لعنصر راس المال ويكون هذا القطاع منفصلاً عن بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى.

ولتوضيح مدى التشابكات بين القطاعات الرئيسة الثلاثة من خلال مساهمة هذه القطاعات في مكونات الناتج المحلي الاجمالي ونسبة العاملين بهذه القطاعات لعام 2008، التي يوضحها الشكل (4) نجد انفراد قطاع النفط وقيادته للاقتصاد بمعزل عن باقي القطاعات وهي ان نسبة مساهمة قطاع النفط هي الغالبة 56% لسنة 2008 ومستوى التشغيل من اليد العاملة لا تمثل الا نسبة قليلة جداً 1 %، وتسهم القطاعات الاخرى بنسب اقل تبين الخلل الكبير في البنية الاقتصادية، ويأتي القطاع الزراعي ونسبة مساهمته منخفضة 3.5% واليد العاملة 15 % وعلى

الرغم من توفر الارض الصالحة للزراعة اذ تشكل 20% من مساحة العراق، وتسهم الصناعة بنسبة 1.5% ومن العمالة 2% رغم ما تمتلك الحكومة العراقية ما يقدر بـ192 مشروعاً مملوكاً للدولة لكنها تعطلت بسبب الحروب والتقاعد والتخريب، اما نسبة العاملين فنجدوها منخفضة جداً في قطاع النفط لأنه قطاع كثيف رأس المال، وتبلغ مساهمة القطاعات الثلاثة 18% من العمالة، اما النسبة الأكبر للعمالة هي للقطاعات الأخرى وهي 82% متمثلة بالقطاع التجاري والبناء والخدمات الأخرى⁽¹⁾.

الشكل (4)

نسبة مساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي ونسبة العاملين فيها 2008



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الحسابات القومية، 2008.

4: الحكومة هي المستلم المباشر للعائدات النفطية

ان جميع الحكومات المتعاقبة وعبر مراحل زمنية متفاوتة تقوم بدور المستلم المباشر والوحيد للريع الخارجي المتأتي من تصدير النفط، للأنفاق في ابواب الموازنة العامة لتحقيق الاهداف

(1) يوسف علي عبد الاسدي، ميثم عبد الحميد روضان، تحليل اثر المرض الهولندي على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي، جامعة البصرة، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 37، مجلد 10، 2014، ص 47.

السياسية والاقتصادية والاجتماعية، اضافة الى ذلك فأن عائدات النفط الهائلة ونمط انفاقها قد زاد من قدرة الدولة على اعادة تشكيل النسيج الاجتماعي والاقتصادي⁽¹⁾.

(1) حسام الدين مصطفى، لهيب النفط ، الاقتصاد السياسي للاستبداد، جمعية المترجمين اللغويين المصريين، مصر، 2010، ص5.

المبحث الثاني

تطور انتاج و صادرات و واردات النفط في العراق

يملك العراق خامس أكبر احتياطيّات من النفط الخام المؤكّد وهو منتج ومصدر مهم للنفط الخام، ونسبة انتاج العراق حاليا تصل الى 4% من الطلب العالمي، وهو يعد ثاني منتج للنفط في منظمة أوبك بعد المملكة العربية السعودية ويمتلك إمكانات هائلة لزيادة مساهمته في الطلب العالمية من النفط وذلك نتيجة لعدد من العوامل التي يملكها العراق منها ان اغلب مناطقه لم تنقب بالقدر الكافي، وتعتبر تكلفة إنتاج النفط الخام في العراق من أقل مستويات التكلفة وتتراوح تكلفة استخراج البرميل من 0.1 سنت للبرميل الى 5.6 دولار للبرميل في حقول جنوب العراق⁽¹⁾، بالإضافة الى تعدد حقوله النفطية الكبيرة وقربها من الموانئ البحرية لطبيعته الجيولوجية غير المعقدة نسبياً⁽²⁾.

أولاً: التطور التاريخي للقطاع النفطي

1 - النفط العراقي قبل الحرب العالمية الاولى: ان اول بئر نفطي تم حفره هو بئر (جيا سرخ)⁽¹⁾ قرب الحدود الايرانية في محافظة ديالى 1902 بمهارات انكليزية⁽³⁾، في هذه الفترة كان هناك تنافس كبير بين بريطانيا والمانيا للحصول على امتياز من الدولة العثمانية للبحث وللتقيب عن النفط الخام، استطاعت شركة سكة حديد الاناضول التي يملكها البنك الالمانى على امتياز مد سكة حديد في الدولة العثمانية (تركيا)، وبعدها تم تعديل شروط هذا الامتياز في سنة 1903 لتمتد هذه السكة الى بغداد، اعطى الامتياز شركة سكة حديد الاناضول الاسبقية في التقيب عن نفط على جانبي مسار السكة، حصلت الشركة عام 1904 على موافقة التقيب وقدمت تقريرها

⁽¹⁾ امجد صباح عبد العالي، عقود بديلة لاتفاقيات المشاركة بالإنتاج PSA لتطوير القطاع النفطي في العراق، العلوم الاقتصادية، العدد 21، مجلد 5، 2008، ص14.

⁽²⁾ كوبا غفينادزه وأمجد حجازي، العراق قضايا مختارة، التقرير القطري رقم 15/236، الصادر عن صندوق النقد الدولي، 2015، ص2.

⁽³⁾ صالح خضر محمد، التاريخ الاقتصادي لنفط كركوك، جامعة كركوك، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، المجلد 14، العدد3، 2007، 228.

خلال عام و الشركة لم تلتزم بالشروط ففي 1907 اعتبر الامتياز ملغياً، لم تحصل كل من المانيا و بريطانيا من الحصول على امتياز التنقيب عن النفط الخام بشكل منفرد ادى الى توحيد جهود الدولتين، في عام 1912 تم تأسيس شركة المانية وبريطانية اسمها (شركة النفط التركية) (TPC)⁽¹⁾، وفي 1914 تم توزيع الاسهم بنسبة 22.5% لشركة شل و 25.0% للبنك الالمانى 47.5% لشركة النفط البريطانية الفارسية و 2.5% لكونينكيان*، وبعد الضغط من قبل المانيا وبريطانيا قامت الحكومة العثمانية ارسال رسالتها في 28 حزيران 1914 الى سفير بريطاني نص هذه السالة ان وزير مالية الدولة العثمانية قد وافق على تأجير (شركة النفط التركية) وان النفط الخام المكتشف او الذي قد يتم اكتشافه في المستقبل في ولايتي بغداد و الموصل وله الحق في تحديد شروطه والمشاركة في الشركة، وهي وثيقة تعطي حق الامتياز حتى بعد انهيار الدولة العثمانية، ثم بدئت الحرب العالمية الاولى في 5 تشرين الاول 1914، دخلت الامبراطورية العثمانية الى الحرب مع المانيا خسرت الحرب وفقدت سيطرتها على البلاد العربية، عقد اثر انتهاء الحرب مؤتمر (سان ريمو) نيسان 1920 خلال المؤتمر تم توزيع الدول التي تسيطر عليها الامبراطورية العثمانية فوضع العراق تحت سيطرة الانتداب البريطاني، وبعدها تأسست الدولة العراقية عام 1921⁽²⁾، وبدأت الصراع والتنافس الأمريكي والبريطاني على النفط الخام العراقي من خلال ارسال امريكا اثنين من شركة سوكوني Socony الجيولوجيين إلى العراق التحري البحث عن النفط ثم حصلت الشركة الأمريكية 25% في ولاية الموصل⁽³⁾.

2 - النفط العراقي بعد الحرب العالمية الاولى الاستعمار البريطاني تقاسمت دول الحلفاء ومنحت امتياز للتنقيب عن النفط لشركة النفط التركية TPC وفي ظل هذه الامتيازات وطبيعة الاتفاقيات النفطية التي تمت خلال فترة الحربين العالميتين بين الدول صاحبة الثروة النفطية ومنها العراق والشركات الاحتكارية النفطية هي اتفاقيات من طرف واحد بسبب نفوذ الدول الذي

(1) يحيى حمود حسن البوعلي، ملامح السياسة النفطية في العراق، جامعة البصرة، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 25، اذار 2015، ص 56.

* كونينكيان، وهو رجل ارمني خدم في تركيا واكتسب نفوذاً من البلاط العثماني ومن ثم تجنس بالجنسية الانجليزية وعين اول رئيس لمجلس البنك الاهلي التركي وهو البنك الذي اسسته بريطانيا ليمثل مصالحها في تركيا وبحكم منصبه اصبح ممثلاً لبريطانيا في سباقها مع المصالح الألمانية. وكان تقريره بمثابة إشارة البدء لأعنف صراع بين القوى الاستعمارية في المنطقة.

(2) By James A. Paul, Great Power Conflict over Iraqi Oil: The World War I Era, <https://www.globalpolicy.org>.

(3) حامد حميد كاظم، النفط العربي وتأثيره في العلاقات البريطانية - الأمريكية خلال القرن العشرين، كلية الرشيد الجامعة، العدد 6، ص 604-605.

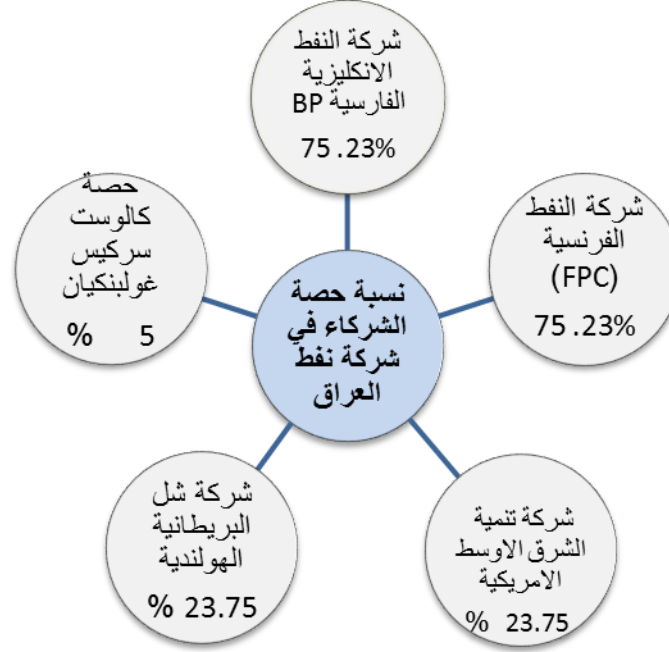
تمتلك شركات النفط العملاقة الذي صاغة تلك الشركات عقود تعود لصالحا وتلزم الدول على توقيع هذه العقود طويلة الاجل بقوة السلاح، ومن ضمنها وقعت خلال هذه الفترة الحكومة العراقية ثلاثة اتفاقيات طويلة الاجل لمدة 75 عام واول اتفاقية مع (شركة نفط العراق البريطانية المحدودة) من عام (1925 الى 2000)، و الثانية مع شركة نفط الموصل البريطانية المحدودة عام من (1932 الى 2007)، والثالثة مع شركة نفط البصرة البريطانية المحدودة عام (1938 الى 2013)، إضافة الى إنشاء خط أنابيب نفط العراق الى الموانئ البحرية من قبل شركة نفط العراق البريطانية في 1931⁽¹⁾، ويعد النفط ملكاً لهذه الشركات ولها الحق في استخراج النفط ونقل وبيع وتكرير مقابل دفع هذه الشركات ضريبة وريع الى الحكومات عن كل برميل نفطي مستخرج، تدفع (4 شلنات ذهبية*) عن كل طن نفط خام، ويشمل مساحة ارض (192 الف ميل مربعاً، وبدأ انتاج النفط العراقي في تشرين الاول عام 1927 حقل بابا كركر من بئر رقم واحد في كركوك بمقدار 338000 برميل سنوياً⁽²⁾، وكان الانتاج ليس بكميات كبيرة لعدة سنوات الى عام 1934، وتوسع الانتاج من خلال فتح خطين لنقل النفط عبر سوريا ولبنان خط كركوك طرابلس وخط كركوك حيفا، وكانت نسبة الشركاء في شركة نفط العراق كما هو موضح في الشكل (5) :

(1) بيوار خنسي، البترول، أهمية مخاطرة، وتحدياته، ط1، اربيل، دار نارس للطباعة والنشر 2006، ص25.
* تعادل 330 فلس عراقي.

(2) منتظر سعد البطاط، الآثار الاقتصادية لتطبيق قانون النفط والغاز في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد70، ص 17.

الشكل (5)

نسبة حصة الشركاء في شركة نفط العراق



الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على:

يحيى حمود حسن البو علي، ملامح السياسة النفطية في العراق، جامعة البصرة، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 25، اذار 2015، ص 58.

اصبح النفط تحت تصرف شركة نفط العراق (IPC)، وكانت مجموعة الشركات الكبرى هي من تدبر النفط العراقي من 1925 ولغاية 1 حزيران 1972، وتعد شركة النفط العراقي اهم مستثمر ومنحت لها امتيازات الى اهم شركتين هما شركة نفط الموصل 1938 التي تغطي شمال وغرب العراق وشركة نفط البصرة 1938 تغطي جنوب العراق، وهذه الشركات الثلاثة مملوكة من قبل الشركات الاجنبية الكبرى هي شركة النفط البريطانية BP وشركة النفط الفرنسية CFP وشركة EXXON وشركة موبيل MOBIL⁽¹⁾، وتمتاز هذه الفترة بعدم وجود سياسة نفطية واضحة، وضعف الحكومة العراقية امام الشركات العملاقة المتقدمة تكنولوجياً، أذ ليس للعراق دور في تحديد الاسعار وكمية الانتاج.

(1) محمد علي الزيني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، ط3، مصر، دار الملاك للفنون، 2009، ص 125-126.

3 - النفط العراقي في مرحلة الحكم الملكي (1932 - 1958) حصل العراق على الاستقلال من الانتداب البريطاني في 3 تشرين الاول عام 1932 بتشكيل المملكة العراقية، وعقدت الحكومة العراقية في هذا الزمن عدد من الاتفاقيات مع شركة نفط العراق، الاتفاقية الاولى السابقة في 1931 توسع امتياز شركة نفط العراق من مساحة محصورة ب (192) ميلاً مربعاً الى (32.000) ميلاً مربعاً الواقعة شرق دجلة وولاية بغداد والموصل، والاتفاقية الثانية عام 1938 عدم منح الحكومة العراقية اي امتياز غرب نهر دجلة، والاتفاقية الاخيرة عام 1952 تم تعديل الاتفاقيات السابقة اشبه بالتأميم هي المناصفة في الارباح بين الحكومة العراقية وبين الشركات الاجنبية لتصل الارباح الى 50%، الا ان هذا الاتفاقية لم تطبق على ارض الواقع⁽¹⁾، وقد بلغ الانتاج في هذه الفترة اقصى طاقة له 4 ملايين طن سنوياً اي 190 الف برميل يومياً، ويتم نقل النفط على الخط الشمالي باتجاه سوريا ولبنان، بعد توقف خط حيفا بالأراضي الفلسطينية اثناء حرب 1948، ثم تم اكتشاف حقل نفط الزبير عام 1947 ثم حقل الرميلة العملاق عام 1954 وهو نهاية عملية الاستكشاف لشركة النفط التركية، تم اتفاق العراق مع الشركات بإعطاء ارباح 50% من هذه الارباح، ادى ذلك ارتفاع انتاج العراق من 600 الف طن عام 1934 الى 6 مليون طن عام 1950 والى 18 مليون طن عام 1952 كانت الزيادة بنسبة 66%⁽²⁾، وكانت إيرادات النفط الخام لغاية عام 1958 تقدر ب (45) مليون دولار هذا المبلغ جزء بسيط لا يتجاوز 1% من حقوق الشعب العراقي، هذه الاسباب ادى الى الاستياء الشعبي مما جعل الحكومة العراقية تتفاوض مع هذه الشركات لزيادة حصتها مرة اخرى.

4 - النفط العراقي في مرحلة الجمهورية 14 تموز 1958 حل النظام الجمهوري بدل الحكم الملكي بانقلاب عبد الكريم قاسم، الذي يرى ان النفط العراقي يعود بالنفع للدول الغربية بدل من منفعة الشعب العراقي، وبدأ يتراس الوفد العراقي شخصياً مع الشركات النفطية الاجنبية لمدة ثلاث سنوات، وتركزت المفاوضات لحل المشاكل المتعلقة بالاتفاقيات الماضية وطالب العراق بالتخلي عن الاراضي غير المستثمرة وتحديد الاسعار والارباح ومشاركة الادارة النفطية، وبعد فشل المفاوضات، شكلت وزارة النفط عام 1959 ثم اصدرت الحكومة اهم قرار هو قانون النفط

(1) سامي عبيد محمد، دراسة في قانون النفط والغاز العراقي الجديد مع التركيز على اتفاقيات (عقود) المشاركة في الإنتاج، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 22، 2006، ص 77.

(2) سيف الدين محمد الحديثي، النفط في العراق بين حقائق التاريخ و متغيرات السياسة والاقتصاد، مجلة دنائير، العدد 3، ص 73.

رقم (80) في 11 كانون الاول لسنة 1961 بموجب هذا القانون تم تحديد مناطق الاستثمار لشركات النفط واسترجاع الاراضي غير المستثمرة، وتم استرجاع (99.5%) من الاراضي الخاضعة للامتياز بهذا القانون⁽¹⁾، اما عن السياسة النفطية لهذه الفترة اتاح القانون سحب الحقول غير المنتجة والحقول في مرحلة الاكتشاف والتنقيب من الشركات الاجنبية، وادارتها من قبل الشركات النفطية الوطنية العراقية، وبسبب هذه المفاوضات حجت الشركات عن التنقيب وزيادة الانتاج وبذلك تدهور الانتاج من 13.3% الى 1.3% للمدة ما بين 1960-1962، ثم ساءت العلاقة بين الحكومة العراقية والشركات، ادى ذلك الى تأسيس شركة النفط الوطنية (INOC) Iraq National Oil Company عام 1962 للحفاظ على الثروة الوطنية، ولمواجهة ضغوط الشركات الاجنبية قامت الدول المنتجة للنفط بأنشاء منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) في مؤتمر بغداد في 10-14 سبتمبر 1960 من قبل الدول (ايران، العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية، فنزويلا)، وانضم الأعضاء الآخرون في سنوات لاحقة⁽²⁾، وسعت هذه المنظمة الى تنسيق وتوحيد السياسات النفطية وتنظيم الانتاج بين الدول المنتجة الأعضاء في المنظمة، من أجل الحصول على إمدادات فعالة واقتصادية ومنظمة من النفط إلى الدول المستهلكة وعلى أسعار عادلة ومستقرة لمنتجات النفط، وكانت منظمة أوبك مقرها في السنوات الخمس الأولى جنيف سويسرا ثم انتقلت إلى فيينا النمسا عام 1965.

5 - **النفط في مرحلة انقلاب شباط 1963** قام عبد السلام عارف بالانقلاب على عبد الكريم قاسم وتسلم الحكم، أذ تم استغلال الاوضاع من قبل الشركات الاجنبية لوضع الحكومة التي نشأت بعد الاطاحة بثورة 14 تموز، فقامت الشركات بزيادة الانتاج الى 14.3% لكسب الحكومة الجديدة، بادرت الحكومة بإصدار قانون رقم (97) و(123) عام 1967 اعطاء هذه القوانين صلاحيات واسعة لشركات النفط العراقية في اعتماد سياسة الاستثمار المباشر وتطوير وتنفيذ الحقول وعقد الاتفاقيات مع الدول الاوربية والدول الآخري، ثم استلم الحكم في العراق عام

(1) غانم العنّاز، الزعيم عبد الكريم قاسم وسياسته النفطية أو القانون رقم (80) لسنة 1961 لتعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط في العراق، ص6، <http://iraqieconomists.net>.

(2) عمار محمد سلو أحمد العبادي، تأثير إنتاج منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك من النفط الخام في الاستهلاك النفطي لبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للمدة 1980-2010، جامعة دهوك، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية 10، 31، ص151.

1968 لعبد الرحمن عارف وكان اول توقيع وعقد خدمة مع الشركة الفرنسية (Erab) عام 1968، وتم استغلال حقل الرميلة بمساعدة سوفيتية وتنفيذ حفر بئر لشركة هغارية.

6 - النفط العراقي في اثناء التأميم بعد زيادة قوة شركة النفط الوطنية في الاستثمار والاستكشاف بمساعدة الاتفاقية السوفيتية عام 1969، مما شجع الحكومة العراقية الى زيادة عدد المطالب للشركات من ضمنها ملكية 20% من اصول الشركات وزيادة الاسعار والانتاج والارباح، وقام العراق بتصدير اول شحنة بناقلات عراقية في 7 نيسان 1972، وفي 15 ميس عام 1972 اندرت الحكومة العراقية متمثلة بوزارة النفط اسبوعين لشركات النفطية لتنفيذ مطالب الحكومة، وكانت ثلاثة خيارات هي تسليم الإنتاج الزائد بنفس التكلفة لشركة النفط الوطنية العراقية، وثانيا التخلي عن البطء في الانتاج وتحويله لشركة النفط الوطنية العراقية، واخيراً تسليم حقول كركوك الى شركة النفط الوطنية، وعندما امتنعت الشركات الاجنبية على تنفيذ المطالب، اجتمع مجلس قيادة الثورة المنحل في 1 حزيران 1972⁽¹⁾، واذاغ احمد حسن البكر بيان التأميم، وصدر قانون التأميم رقم 69 لسنة 1972 بأنشاء الشركة العراقية للعمليات النفطية IPC⁽²⁾، ومن خلال المفاوضات تم تعويض الشركات الاجنبية، وكان التأميم يقتصر على نفط الشمال فقط، اما نفط الجنوب فأُهم على مرحلتين في نهاية 1973 وسيطر العراق على ثروته النفطية، ثم باشر العراق وتركيا في تشرين الثاني 1974 ببناء خط كركوك جيهان لنقل النفط و تم افتتاحه في 1 كانون الثاني 1977⁽³⁾، وخلال الفترة 1970-1985 تم اكتشاف 21 حقلاً، أذ بلغ الانتاج ذروته في كانون الاول 1979 عندما وصل الى 3.7 مليون برميل يومياً⁽⁴⁾.

7 - النفط العراقي في مرحلة الحرب والعقوبات 1980-2000 كانت الخطة في هذه المرحلة هي تطوير الانتاج ليصل الى 5.5 مليون برميل يومياً في عام 1983، و بسبب الحرب توقفت

(1) Joe Stork, Middle East Oil and the Energy Crisis, <https://www.globalpolicy.org>.

(2) عبد الرزاق خضر حسن، التكيف الهيكلي للصناعة النفطية في ظل قبول الاستثمارات الأجنبية دراسة حالة في شركة نفط الشمال، جامعة تكريت، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ٥، العدد ١٣، ٢٠٠٩، ص 122.

(3) صباح عبد الرسول التميمي، دور النفط العربي في تحقيق الأمن الإقتصادي العربي، مجلة كلية التربية للبنات، مجلد 1، العدد 21، 2010، ص 8.

(4) أحمد عمر الراوي، التراخيص النفطية ودورها في مستقبل الصناعة النفطية بالعراق، الجامعة المستنصرية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ص 218.

الخطّة، وانخفضت إيرادات العراق من 26 مليار دولار الى 10 مليار دولار عام 1980⁽¹⁾، والسبب الآخر هو ايقاف الخط السوري عام 1982 ثم انخفض انتاج النفط ليصل الى 1.069 مليون برميل عام 1983⁽²⁾، وكانت نتائج الحرب هي تدمير معظم مرافق الانتاج والتصدير، ثم عاد الانتاج الى معدل 3.5 مليون برميل يومياً عام 1989، وبسبب اجتياح الكويت تراجع الانتاج في عام 1990 الى 2.1 مليون برميل يومياً ادى هذا الى فرض العقوبات الاقتصادية الدولية على صادرات العراق النفطية من قبل الامم المتحدة رقم القرار 661 في اب 1991، الذي انخفض الانتاج النفطي الى 282 ألف برميل يومياً وهو يعد ادنى مستوى لإنتاج النفط في العراق، ثم ارتفع الانتاج الى 526,2 ألف برميل يومياً في عام 1992⁽³⁾، وبعدها ارتفع انتاج النفط بعد قبول العراق قرار النفط مقابل الغذاء الصادر من الامم المتحدة رقم 986 عام 1999 الى 2.719 مليون برميل يومياً⁽⁴⁾، لغاية قرار 1483 في ايار 2003 تم فيه رفع العقوبات الاقتصادية الدولية.

8 - النفط العراقي بعد عام 2003 خلال فترة الاحتلال دمرت البنية التحتية لجميع مفاصل الدولة وقطاعاتها وخاصة قطاع النفط، وتعرض هذا القطاع الى اعمال نهب وتخريب مما سبب اضراراً بالغة لهذا القطاع الحيوي، وخلالها قامت السلطة المؤقتة بأنشاء صندوق لوضع إيرادات النفط اسمه صندوق تنمية العراق DFI، وقد قام الحاكم المدني الامريكي بريمر بالاستعانة بشركة KBR وهي شركة تابعة لشركة Halliburton الامريكية لإعادة تشغيل المنشآت النفطية العراقية من اجل تصدير النفط، وتطور الانتاج بعدة مراحل المرحلة الاولى وصل الانتاج نهاية ايلول عام 2003 الى 1.5 مليون برميل يومياً، والمرحلة الثانية وصل الانتاج الى 2 مليون برميل يومياً نهاية عام 2003، لكن رغم المبالغ الطائلة التي صرفت على قطاع النفط لم تتجح السلطة المؤقتة من زيادة الانتاج بسبب الفساد الاداري والمالي والوضع الامني المتدهور لم تكن الاحزاب

(1) أديب قاسم شندي، نور عبد الستار إبراهيم، تأثير الاستثمار الأجنبي على القطاع النفطي في بيئة الاقتصاد العراقي، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط.

(2) مابع شبيب الشمري و زمن راوي سلطان ، الخيارات المتاحة أمام السياسة النفطية العراقية، جامعة الكوفة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 23، السنة 8، ص 215 .

(3) محمد محي لهيمص، الواقع الجغرافي والاقتصادي للنفط العراقي رؤيتان متناقضتان دراسة في الجغرافية السياسية، جامعة المستنصرية، مجلة كلية التربية، العدد 9، ص 387-388.

(4) مالك عبد الحسين احمد و ميادة رشيد احمد، الاثار الاقتصادية والبنية لصناعة تكرير النفط دراسة تطبيقية في شركة مصافي الجنوب شركة عامة، كلية التقنية الادارية بالبصرة، العلوم الاقتصادية ، العدد 34، مجلد9، 2013، ص33.

مسيطرة بعداً، ثم بعد ذلك تم التعاقد مع عدد من الشركات مثل شركة جولف ستاندرد البترولية لمشروع غاز ميسان، وشركة شل لحقل كركوك لزيادة الانتاج، وبعد تشكيل الحكومة الدائمة 2006 أذ انخفض الانتاج في هذا العام الى 1.9 مليون برميل يوميا بعد ان كان 2.7 مليون برميل يوميا في عام 2000، وكان النمو في الانتاج سالباً بنسبة - 4.66 وهو دليل على تراجع الانتاج النفط العراقي.

بدأت الحكومة في 30 حزيران عام 2008 الخطوات الاولى لجولات التراخيص تنافس فيها 120 شركة عالمية، وتأهلت 35 شركة وفازت 4 منها ووقعت العقود لتطوير الحقول، الرميطة و غرب القرنة 1 و الزبير ومجموعة حقول ميسان، ثم جولة التراخيص الثانية في 12-13-2008 فتأهلت 10 شركات على سبعة حقول هي غرب القرنة 2 وحقل مجنون وحقل حلفايا وحقل الغراف وحقل بدرة وحقل نجمة وحقل القيارة، وفي الجولة الثالثة تم تطوير حقول السبية في البصرة وحقل المنصورية في ديالى وحقل عكاز في الانبار⁽¹⁾، وكانت هناك اثار سلبية وايجابية لهذه الجولات، وان اثرها على الاقتصاد العراقي هو ارتفاع الانتاج من 1950 الف برميل يوميا في كانون الاول لعام 2010 الى 2160 الف برميل يوميا كانون الثاني عام 2011⁽²⁾، وعقدت الوزارة في 30 حزيران عام 2009 مع الشركة الوطنية الصينية (CNPC) لتطوير حقل الاحدب النفطي في واسط، ومع شركة داتش رويال شل لجمع غاز الجنوب، مع هذه الشركات⁽³⁾، اما في الاقليم تم الاتفاق على 37 عقد مع 27 شركة اجنبية.

ثانياً : تطور كميات انتاج وتصدير النفط في العراق للمدة 1970-2015

يعد العراق من الدول المهمة المنتجة للنفط الخام سواء كان على المستوى الاقليمي او العالمي بما يمتلكه من احتياطي مؤكد قدر ب 143.1 مليار برميل لعام 2015⁽⁴⁾، وكلف منخفضة لاستكشاف واستخراج النفط.

1 : تطور كميات انتاج النفط الخام للمدة 1970-2015

(1) ميثم ربيع هادي و علي كريم راضي الأعرجي، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية وتطوير قطاع النفط العراقي، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة 35، عدد 91، 2012، ص 56.

(2) عبد الرحمن نجم المشهدي، جولات التراخيص النفطية وأثرها على اقتصاد العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 35، ص 10.

(3) احمد بريهي علي، اقصاد النفط وتراخيص الاستثمار، ص 166

(4) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الأوابك، التقرير الاحصائي السنوي 2016، جدول 1، ص 8.

وعند متابعة التطور التاريخي للإنتاج النفط الخام في العراق فقد بدأ الإنتاج سنة 1927 وكان بكميات قليلة، وتطور الإنتاج التجاري للنفط في سنة 1934 عندما بلغ الإنتاج اليومي 16.5 ألف برميل ونسبة نمو 9.3 % عن الاعوام السابقة وكان انتاج النفط قد وصل ب 89000 ألف برميل يومياً في 1938⁽¹⁾، ثم انخفض الإنتاج في اوائل الحرب العالمية الثانية 1939-1943، و ارتفع الانتاج تدريجياً لسنوات 1945-1947، وبعدها انخفض الانتاج لعدد من الاسباب اول هذه الاسباب هو ايقاف ضخ النفط الى خط حيفا خلال حرب فلسطين 1948-1949 وزيادة المعروض من انتاج النفط من قبل السعودية والكويت وايران و بالإضافة الى منع تصدير النفط العراقي لأي بلد باستثناء بريطانيا وفرنسا، وهناك اسباب اخرى ادت الى تراجع انتاج النفط هي :

1- امكانيات نقل النفط المحدودة أذ بلغت انابيب خطوط نقل النفط اقصى طاقتها الانتاجية في عام 1945 تقدر كمية النفط المنقولة 90 ألف برميل يوميا.

2- طبيعة تكوين شركة النفط العراق لأنها متكونة من شركات مساهمة شركة النفط البريطانية، شركة شل الهولندية، شركة النفط الفرنسية وشركة النفط الامريكية، وكلبنكيان، ادى ذلك الى عرقلة انتاج النفط بسبب تحديد حصص الانتاج لكل شركة وان الشركة تمتلك شركات في بلدان اخرى وتنتج النفط من حقول اخرى غير العراق.

وفي سنة 1950 تضافرت مجموعة عوامل منها داخلية وعوامل خارجية ادت الى ارتفاع الطاقة الانتاجية للنفط بنسبة 54% عن عام 1949 وهذه العوامل هي اكتشاف حقول جديدة للنفط الخام مثل حقل الزبير عام 1951 وعين زاله وحقل بطمة في كركوك عام 1952 وحقل الرميلا 1953، فضلاً عن قيام شركة نفط العراق بمد خط انابيب كبير للنفط قطره 30 انج ينقل النفط من الحقول الشمالية وحقل كركوك الى البحر المتوسط عبر منطقة بانياس في الاراضي السورية، واتفاقية المملكة العربية السعودية مع شركة النفط الامريكية ارامكو في تقاسم الارباح وتأمين النفط الايراني عام 1951⁽²⁾، وغزارة الاحتياطي النفطي المكتشف نتيجة توسع

(1) عباس العيداني، تاريخ انتاج النفط في المنطقة عامة والعراق خاصة ، معلومات متاحة على شبكة الانترنت، <http://www.alnoor.se/article.asp?id=210704>.

(2) طه خلف محمد الجبوري، اهمية النفط العراقي في الاستراتيجية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام 1952، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية ، المجلد1، العدد1، السنة 1، 2009، ص121.

الاستثمارات لتوقع الشركات في زيادة ارباحها، بالإضافة الى عقد اتفاقية مناصفة بين شركة نفط العراق والحكومة العراقية في شباط عام 1952، هذه العوامل ساعدت على زيادة انتاج النفط فارتفع الانتاج من 180.8 الى 389 الف برميل يومياً في عامين 1951-1952 اي تضاعف الانتاج خلال سنتين⁽¹⁾، وارتفع الانتاج عام 1955 بنسبة 399.3%، وبعدها تراجع تصدير النفط العراقي بنسبة 16.6% اثناء العدوان الثلاثي على مصر 1956 من خلال نسف خطوط نقل النفط العراقية الموجودة داخل الاراضي السورية وتوقف تصدير النفط عبر هذا الخط ولم يبقى سوء حقول الرميطة والزيبر، وادى ذلك الى تراجع الانتاج بنسبة 9.9 % عام 1957، وقدرت ايرادات النفط الخام لغاية عام 1958 بـ 45 مليون دولار امريكي وكانت السياسة التي تتبعها الشركات الاجنبية المنتجة للنفط قبل التأميم هي وسيلة ضغط على الحكومة العراقية لتسليم المطالب للشركات والتخلي عن المطالب المشروعة، وكانت الشركات تسيطر وتمتلك اراضي واسعة منتجة للنفط في العراق فهي تقلل الانتاج في منطقة وتزيد في منطقة اخرى، وهذه السياسات عرضت للاقتصاد العراقي الى ضرر كبير.

وبعد قيام ثورة 14 تموز 1958 طالبت الحكومة العراقية الشركات النفطية الاجنبية بالتفاوض من اجل زيادة انتاج النفط الخام، الا ان الشركات قامت بتجميد الزيادة في الانتاج، فترة الركود النفطي من 1961 - 1972، واستمرت على ذلك حتى صدور قانون 80 لسنة 1961 الذي مهد لتأسيس شركة نفط العراق الوطنية عام 1964 التي بدورها في باشرت بأبرام العقود مع الاتحاد السوفيتي سابقا وفرنسا وهنغاريا في حفر ابار في حقول الرميطة بطاقة 100 الف برميل يوميا في عام 1972/4/7 ثم ارتفعت إلى ما يقارب 400 الف برميل يوميا بحلول عام 1975⁽²⁾، وكان التوجه السياسي ملائم لعملية تأميم الشركات النفطية العراقية خلال فترة 1972-1975 وبعد التأميم قامت شركة النفط الوطنية من خلال الإدارة الوطنية المباشرة بنشاط كبير لعمليات الاستكشاف والاستخراج والتطوير، وتعاقد على مقاولات فرعية مع الشركات النفطية (الفرنسية والروسية)، ادى هذا الى توسيع الطاقة الإنتاجية⁽³⁾، كما يشير الجدول (3) الى ارتفاع إنتاج النفط الخام التدريجي من 1.5 مليون برميل يوميا بنسبة نمو بلغ

(1) محمد علي الزيني، مصدر سابق ص 134.

(2) Joe Stork, Middle East Oil and the Energy Crisis, Posted on the Internet on the site, <https://www.globalpolicy.org/component/content/article/185/40719.html>.

(3) علي مرزا، النفط بين السياسات والأوهام، مجلة سياسات عربية، العدد 19، 2016، ص 18.

1.8 % في عام 1970 إلى 3.5 مليون برميل يوميا في عام 1979، بمعدل نمو بلغ نسبته 35.7 % وهي نسبة كبيرة اي ان هذه المرحلة تسمى بذروة انتاج النفط العراقي كما هو واضح في الشكل البياني (6) ارتفاع كبير للانتاج، ثم بعد ذلك بدء الانتاج بالانخفاض الى ان وصل الانتاج 897.4 الف برميل يوميا عام 1981 ومعدل نمو سالب -66.1 وهو واضح في الشكل البياني رقم (7) وهي تعتبر الصدمة الانتاجية الاولى كبيرة لقطاع النفط العراقي، بسبب الحرب العراقية الايرانية عام 1980 وما لحق هذا القطاع من دمار في البنية التحتية وتوقف بعض خطوط التصدير⁽¹⁾، ويبين الشكل (6) اثر الصدمة على الانتاج، وبعدها بدأ الانتاج بالارتفاع التدريجي حتى وصل عام 1989 الى 2.785 مليون برميل يوميا بمعدل نسبة نمو 1.5، بعدها صدمة الانتاج النفطي الثانية عام 1991 انخفض الانتاج النفطي الى 282.5 الف برميل يوميا بمعدل نمو سالب - 86.6 % وهي تعتبر نسبة منخفضة جداً وهو اقل انتاج للنفط خلال مدة الدراسة 45 عام، نتيجة احتلال الكويت وما نتج عنه من حصار اقتصادي من قبل الامم المتحدة على صادرات العراق النفطية حسب القرار رقم 661 في اب 1990 وكما موضح في الشكل البياني رقم (6)، ثم ارتفع الانتاج النفطي ارتفاعاً طفيفاً خلال فترة الحصار، وبعدها ارتفع الانتاج بعد قبول العراق برنامج النفط مقابل الغذاء الصادر من الامم المتحدة رقم 986 عام 1999 الى 2.719 مليون برميل يوميا⁽²⁾،

(1) يحيى حمود علي، خصخصة القطاع النفطي في العراق الممكنات والتحديات، دراسات في الاقتصاد العراقي، ط1، 2012، ص78.

(2) منتظر سعد البطاط، الاثار الاقتصادية لتطبيق قانون النفط والغاز في العراق، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد، الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد17، ص62.

جدول (3)

تطور حجم انتاج النفط في العراق للمدة 1970-2015 مليون برميل / يوم

السنة	الانتاج	معدل نمو %	السنة	الانتاج	معدل نمو %
1970	1.548.6	—	1993	659.5	25.3
1971	1.694.1	9.4	1994	748.7	13.5
1972	1.465.5	13.5 -	1995	736.9	1.6 -
1973	2.018.1	37.7	1996	740.4	0.5
1974	1.970.6	2.4 -	1997	1.383.9	86.9
1975	2.261.7	14.8	1998	2.181.1	57.6
1976	2.415.4	6.8	1999	2.719.8	24.7
1977	2.348.2	2.8 -	2000	2.810.0	3.3
1978	2.562.0	9.1	2001	2.593.7	7.7-
1979	3.476.9	35.7	2002	2.126.5	18.0-
1980	2.646.4	23.9 -	2003	1.377.8	35.2 -
1981	897.4	66.1 -	2004	2.106.2	52.9
1982	1.078.4	20.2	2005	1.830	13.3 -
1983	1.098.8	1.9	2006	1.932	5.6
1984	1.221.3	11.1	2007	2.089	8.1
1985	1.404.4	15.0	2008	2.341	12.1
1986	1.876.5	33.6	2009	2.422	3.5
1987	2.358.7	25.7	2010	2.358.1	2.6-
1988	2.744.5	16.4	2011	2.652.6	10.5
1989	2.785.8	1.5	2012	2.942.4	10.9
1990	2.112.6	24.2 -	2013	2.980.0	1.2
1991	282.5	86.6 -	2014	3.110.0	4.4
1992	526.2	86	2015	3.504.1	12.6

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :

وفي عام 2003 تم رفع الحظر عن صادرات النفط العراقية بموجب الفقرات 12 و 13 و 14 حسب قرار مجلس الامن الدولي المرقمة 1483 في 2003 وانهاء برنامج النفط مقابل الغذاء، وبعد 6 أشهر تولى صندوق تنمية العراق Development Fund for Iraq DFI⁽¹⁾، وفي العام نفسه تمت صدمة انتاج النفط الثالثة أذ انخفض الانتاج الى 1.377.8 مليون برميل يومياً بمعدل نمو سالب بلغ -35.2 بعد ان كان الانتاج 2,126 مليون برميل يومياً في عام 2002، وهي فترة الاحتلال الامريكي وما خلفه هذا الاحتلال من دمار وتخريب شامل ومتعمد لهذا القطاع الحيوي ففي عام 2005 بلغت الهجمات الارهابية على المنشأة النفطية 165 هجمة وقدرت تكلفة الاضرار حوالي 6.25 مليار دولار وكانت انابيب النقل اكثر تضرراً وقدرت اضرار الخطوط الداخلية وخطوط التصدير 5.83 مليار دولار وبلغت اضرار الحقول 300 مليون دولار⁽²⁾، ثم بدئت فترة الانتعاش في الانتاج النفطي وبلغ قيمة الانتاج الى ما كان عليه عام 1979 وهو نفس الانتاج تقريبا لعام 2015 الذي بلغ 3.504.1 مليون برميل يومياً والشكل البياني (6) يوضح هذا الارتفاع وهذا التحسن في الانتاج راجع الى التخصيصات الاستثمارية الكبيرة من قبل الحكومة وجولات التراخيص الاولى والثانية من قبل الشركات الاجنبية عام 2009 لقطاع النفط، والذي توقعت وصول العراق الى انتاج 12 مليون برميل يومياً عام 2017⁽³⁾، وهي كمية انتاج اقل مما كان مخططا لها من قبل وزارة النفط، كما تتبأ خبراء صندوق النقد الدولي ان انتاج النفط في الاجل المتوسط والحالي يمكن أن يصل العراق الى (4.7) مليون برميل يومياً في 2018⁽⁴⁾.

(1) فلاح حسن ثويني، الادارة الاقتصادية للإيرادات النفطية في العراق بعد عام 2003، العدد 93، السنة 35، كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية، ص 347.

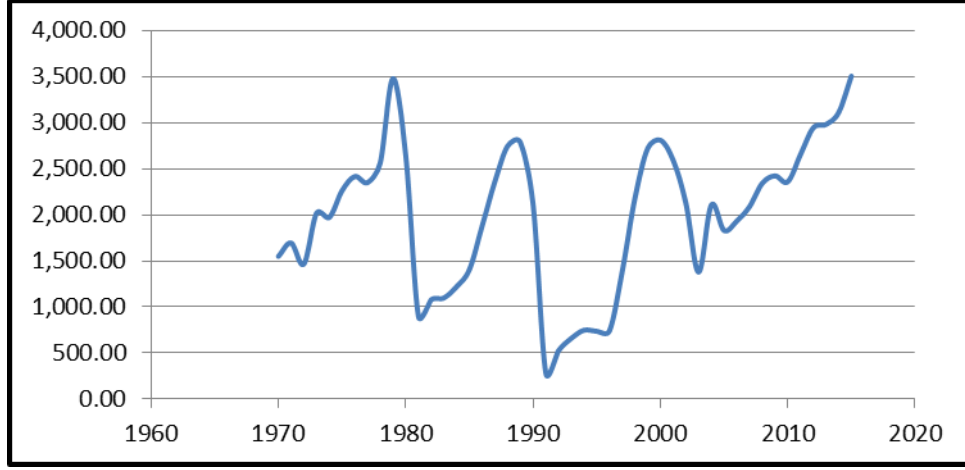
(2) جعفر طالب محمد وكوثر محمد دهيم، السياسة النفطية العراقية ودورها في اقتصاده دراسة مقارنة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، ص 16.

(2) محمد حسين الجبوري وآخرون، دراسة مقارنة مكانية تطبيقاتها في العراق، المجلد 3، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، ص 157.

(3) صندوق النقد الدولي، العراق تقرير القضايا المختارة، التقرير القطري 15/236، 2005، ص 13.

الشكل (6)

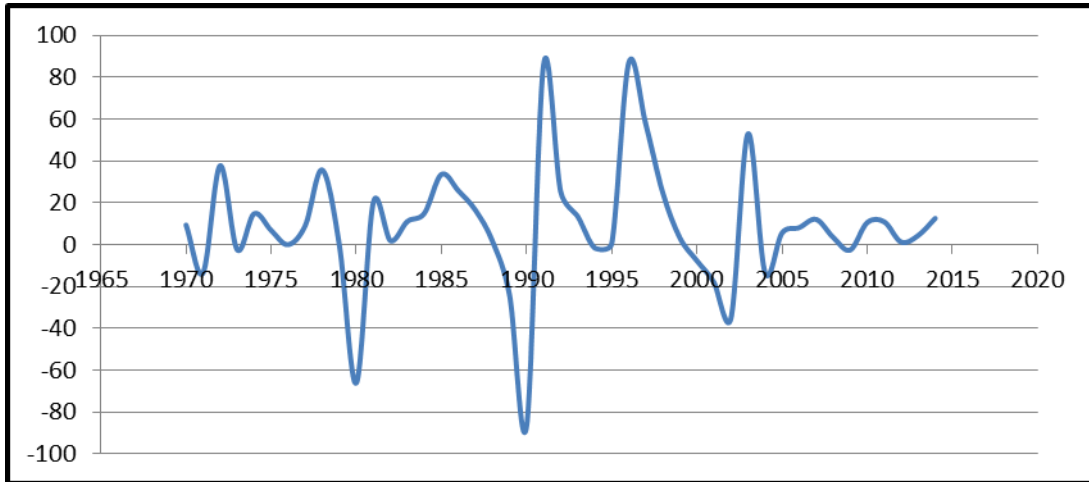
تطور انتاج النفط في العراق للمدة 1970-2015



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3)

الشكل (7)

معدل نمو انتاج النفط للمدة 1970 - 2015



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3)

2: تطور حجم الطاقة التصديرية للنفط العراقي للمدة 1970-2015

ان دراسة تطور صادرات العراق النفطية مهمة جداً للاقتصاد العراقي لان عوائد هذه الصادرات هي من تمول الموازنة العامة للدولة فعند ارتفاع الصادرات ينتعش الاقتصاد وفي حالة انخفاضها ينكمش الاقتصاد اذ تشكل الصادرات 99.3 % من اجمالي الصادرات لعام 2015⁽¹⁾، اي انها عصب الحياة الرئيس في تمويل الخطط التنموية والمصدر الوحيد للعملات الاجنبية لتمويل نفقات الدولة، وان دراسة هذا القطاع خلال المدة المذكورة هو لمعرفة مدى تطور هيكل الصادرات التي تزيد من اليرادات ومعرفة النمو الاقتصادي لهذا القطاع الحيوي فترات الانتعاش، وماهية الصعوبات والتحديات التي واجهت صادرات النفط العراقي فترات الركود، تعتمد الطاقة التصديرية للنفط العراقي على خطوط الانابيب التي تنقل النفط وهي باتجاهين اما عن طريق خطوط انابيب الشمال على موانئ البحر الابيض المتوسط او خطوط انابيب الجنوب الى موانئ الخليج ثم ربط خطوط الشمال بخطوط الجنوب المعروف بالخط الاستراتيجي، وتم انشاء اول خط انابيب بقطر 12 أنج عام 1934 يربط حقول كركوك ومينائي طرابلس في لبنان وحيفا في فلسطين، وفي عام 1949 اكمل خط ثاني بقطر 16 أنج الى طرابلس بسعة 150 ألف برميل يوم، وفي عام 1952 تم مد خط جديد بين كركوك وميناء بانياس السورية بقطر 30 أنج، اما في ما يتعلق بنفط الجنوب فقد تم انشاء 6 خطوط خلال الاعوام 1951-1972 تتراوح اقطارها ما بين 12-32 أنج اربعة خطوط تربط حقول الرميطة والزبير مع ميناء الفاو والباقي يربط ميناء الفاو بخور العمية في الخليج ولتأمين المرونة في التصدير تم انشاء الخط الاستراتيجي عام 1975 يبلغ طوله 810 كيلو متر وقطره 42 أنج، وفي عام 1977 تم انشاء خط حقول كركوك وميناء جيهان التركي على البحر الابيض المتوسط بقطر 40 أنج، وفي عام 1977 تأسست الشركة العراقية لناقلات النفط بسبع ناقلات حمولة الواحدة 35 ألف طن⁽²⁾.

بدأت صادرات العراق النفطية في العهد الملكي و خلال المدة 1930-1950 لا تزيد الصادرات عن (50 ألف برميل يوميا) و كانت اسعار النفط الخام لا تفوق 2 دولار للبرميل الواحد، ثم ارتفعت هذه الصادرات خلال الاعوام 1950-1954 الى 100 ألف برميل يوميا ثم بعد ذلك ارتفعت الصادرات الى 500 ألف برميل يوميا سنة 1958، وكان الصادرات ما بين اعوام 1930-1958 هو 120 ألف برميل يوميا وسعر 2.13 دولار للبرميل الواحد، وفي

(1) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التجارة الخارجية، اجمالي الصادرات 2015، ص1.

(2) محمد علي الزيني، مصدر سابق، ص ص 132-133.

وخلال فترة 1958-1963 ارتفعت صادرات النفط الى 760 ألف برميل يومياً وسعر 2.92 دولار للبرميل الواحد، وفي الفترة 1963-1968 أذ ارتفعت صادرات النفط الخام وصلت الى 1.15 مليون برميل يومياً⁽¹⁾، فخلال خطة التنمية الوطنية للمدة 1970-1975 تم تخصيص مبالغ استثمارية تقدر 75,9 مليون دينار عام 1970 ثم ارتفعت هذه التخصيصات في عام 1975 الى 635.38 مليون دينار وهو واضح في الشكلين البيانيين (8) (9)، لتنمية القطاعات المختلفة ادى ذلك الى زيادة الانتاج النفطي وبدوره الى زيادة الصادرات وبالنظر الى الجدول (4) وصلت صادرات العراق من النفط الى 1.495.8 مليون برميل يومياً أذ بلغت قيمة صادرات النفط الخام نحو 71.182 مليون دينار، وفي عام 1975 اعتمد العراق على الصادرات في تكوين نصف دخله من الموارد النفطية والمصدر الوحيد للعمالات الاجنبية الصعبة وشكلت الصادرات 99% من اجمالي الصادرات⁽²⁾، ثم بعدها خطة التنمية للمدة 1976-1980 تم زيادة ورفع كفاءة الطاقة الانتاجية من خلال الاستثمارات أذ ارتفع معدل النمو للطاقة التصديرية من 8.9 % عام 1976 الى 36.2 % عام 1979 وهو اعلى معدل نمو وصل له العراق خلال مدة الدراسة أذ بلغت الصادرات النفطية 3.247.0 مليون برميل يوم⁽³⁾، وهي فترة الانتعاش الاولى، لكن خطة التنمية لم تستمر بسبب الحرب العراقية الايرانية فانخفضت الصادرات الى 872 ألف برميل يومياً بمعدل نمو سالب بلغ - 64.9 في عام 1981 اي انخفضت الصادرات بمقدار 2.375 مليون برميل يومياً وهو واضح في الشكلين البيانيين (8) (9) ،

(1) نزار احمد، دراسة اقتصادية حول اموال النفط العراقي ما بين 1930-2010، غرفة تجارة صناعة السليمانية، بحث منشور على شبكة الانترنت <http://www.sulcci.com/arabic/drejaWtar.aspx> .

(2) محمد علي الزيني، مصدر سابق، ص43.

(3) قيس ناظم غزال، اثر صادرات العراق الاستخراجية في النمو الاقتصادي للمدة 1970-2000، جامع الموصل، كلية الزراعة والغابات، مجلة تنمية الراقدين، مجلد 74، العدد26، 2004، ص 110.

جدول (4)

تطور حجم صادرات النفط في العراق للمدة 1970-2015 مليون برميل يوم

السنة	الصادرات	معدل نمو %	السنة	الصادرات	معدل نمو %
1970	1.495.8	—	1993	59.0	1.7 -
1971	1.618.9	8.2	1994	60.0	1.7
1972	1.436.1	11.3-	1995	64.0	6.7
1973	1.925.8	34.1	1996	92.0	43.8
1974	1.849.0	4 -	1997	717.0	679.3
1975	2.058.8	11.3	1998	1.568.0	118.7
1976	2.241.1	8.9	1999	2.080.0	32.7
1977	2.167.4	3.3 -	2000	2.057.0	1.0 -
1978	2.384.4	10	2001	2.016.0	2 -
1979	3.247.0	36.2	2002	1.621.0	19.6 -
1980	2.482.0	23.6 -	2003	1.010.0	37.7 -
1981	872.0	64.9 -	2004	1.535.0	52
1982	846.0	3 -	2005	1.472.2	5 -
1983	702.0	17 -	2006	1.467.8	0.3 -
1984	867.0	23.5	2007	1.643	1.2
1985	1.085.4	25.2	2008	1.850	12.6
1986	1.393.5	28.4	2009	1.900	2.7
1987	1.717.0	23.2	2010	1.900	0
1988	2.095.0	22.1	2011	2.165.7	14
1989	2.260.0	7.9	2012	2.423.4	11.9
1990	1.596.0	29 -	2013	2.400.0	1 -
1991	39.0	97.6 -	2014	2.514.0	4.6
1992	60.0	53 .8	2015	3.004.9	19.5

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على

1-OPEC,(2006), ,(2008), ,(2015), (2016), Annual Statistical Bulletin.

2- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول اوابك، التقرير الاحصائي السنوي 2016 .

3- التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث لسنوات، 2008، 2009 ، 2014.

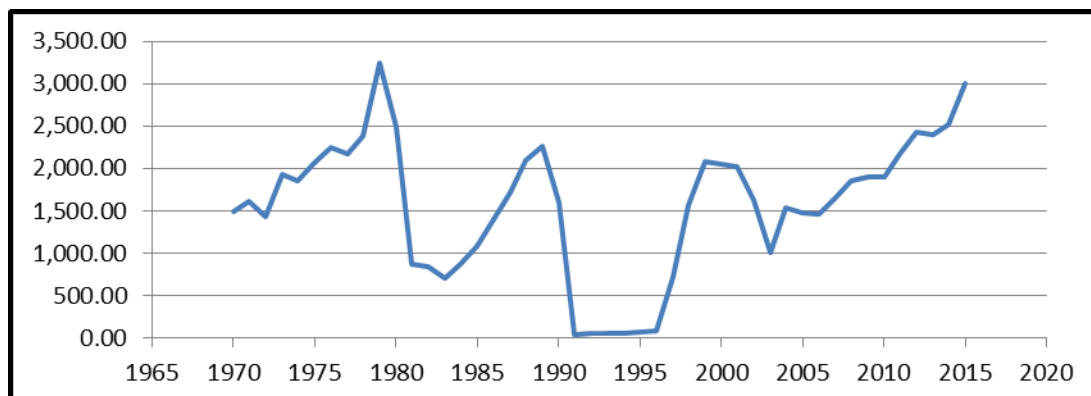
4- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية 2012 -2013، الباب 13، التجارة الخارجية.

وخلال فترة الحرب سارت الصادرات على نفس الوتيرة بمعدل مليون برميل يومياً فاكثراً، فعند انتهاء الحرب عام 1988 ارتفعت الصادرات في هذه السنة الى 2.095.0 ألف برميل يومياً **فترة الانتعاش الثانية** لكن هذه الفترة قصيرة جداً، ثم انخفض مرة أخرى التصدير الى ادنى مستوى خلال فترة الدراسة بسبب اجتياح النظام للكويت أذ وصل الانتاج 39.0 ألف برميل يومياً عام 1991 بمعدل نمو سالب - 97.6 اي انخفضت الطاقة التصديرية بمقدار 2.056 مليون برميل يومياً وهي نسبة كبيرة جداً وهو واضح في الشكلين البيانيين (8) (9)، وظل التصدير لمدة سبع سنوات منخفضاً بسبب الحظر الاقتصادي المفروض على العراق من قبل الامم المتحدة رقم القرار 661 في 1990/8/6 أدت إلى تدمير الاقتصاد العراقي بتخفيض صادرات بنسبة بمقدار 97% وخفضت استيراداته 90%⁽¹⁾، وبدأ الارتفاع التدريجي في صادرات النفط العراقي بعد قرار الامم المتحدة النفط مقابل الغذاء رقم القرار 986 لعام 1995 وفي عام 1997 ارتفعت الصادرات بمعدل نمو 679.3 % بعد ان كان معدل النمو لعام 1996 هو 43.8% اي ارتفعت الصادرات من 92 ألف برميل يومياً الى 717 ألف برميل يومياً وهي **فترة الانتعاش الثالثة** أذ وصلت صادرات في عام 1999 الى 2.080.0 مليون برميل يومياً، ثم بدأت الصادرات بالانخفاض التدريجي بعد الاحتلال الامريكي عام 2003 ووصلت الصادرات الى 388.6 ألف برميل يومياً بمعدل نمو سالب - 74 اي انخفضت الصادرات 1.742.3 مليون برميل يومياً بسبب النهب والتدمير المتعمد لهذا القطاع المهم اقتصادياً للعراق حتى يتمكن الاحتلال من ادخال الشركات الاجنبية للاستثمار في هذا القطاع لزيادة الانتاج، فكانت جولات التراخيص عام 2009 وبعد الاتفاق مع عدد من الشركات تم رفع الصادرات الى ان وصل في عام 2015 الى 3.004.9 مليون برميل يومياً وهو اقل من المتوقع .

(1) فيوليت داغر، العقوبات الاقتصادية على العراق، اللجنة العربية لحقوق الإنسان، 1999، بحث متاح على الانترنت، <http://www.achr.eu/rep6.htm>.

الشكل (8)

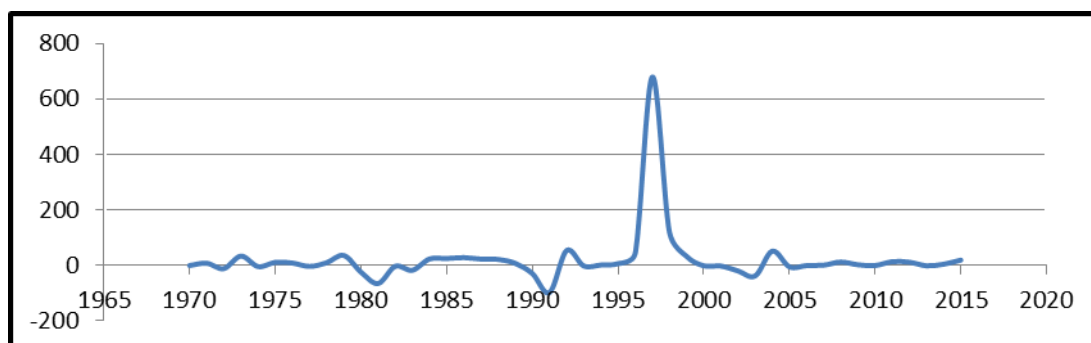
تطور صادرات النفط العراقي للمدة 1970-2015 مليون برميل يومياً



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4).

الشكل (9)

معدل نمو تصدير النفط العراقي 1970-2015



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (4)

3: تطور ايرادات النفط الخام في العراق للمدة 1970 - 2015

ان التطور التاريخي للإيرادات النفطية في العراق مر بعدد من المراحل منذ اكتشاف النفط والى الوقت الحاضر، أذ اختلفت الإيرادات التي تلقتها الحكومة العراقية منذ مدة الامتيازات النفطية وما تضمنه هذا الاتفاق بين الحكومة العراقية ومع شركة نفط العراق، وكانت الشركات الاجنبية تسلم الحكومة العراقية مكافأة او تعويض في وقت ابرام الاتفاق او عند التصدير للكميات الاولى من النفط الخام او الاكتشاف التجاري، والإيرادات النفطية الاخرى من الامتيازات

(الضرائب) الذي تدفعها الشركات صاحبة الامتياز بدفع ضريبة على دخلها الناتج من الارباح، وتستلم الحكومة الربح نتيجة الامتياز.

وبعد تعميم مبدأ المناصفة عام 1952 لتصل عائدات النفط الى 50 % لكن العراق لم يحصل على مبدأ المناصفة واحتسبت الشركات الربح البالغ 12.5 %، وشهد العراق ارتفاعاً في اسعار النفط الخام من 0.22 - 0.84 سنت للبرميل الواحد للفترة 1950-1958 ورافق ذلك زيادة في انتاج النفط من 91-697 الف برميل وارتفعت الايرادات من 19 الى 144 الى 244 مليون دولار خلال الاعوام 1950 و1953 و1958 على التوالي⁽¹⁾، وكان مجموع المبالغ المستحقة لغاية 1958 بحدود 45 مليون دولار، وفي عام 1959 بدأت وزارة النفط تتفاوض مع الشركات وبعد فشل هذه المفاوضات قامت الحكومة بإصدار قانون 80 لسنة 1961 وبعد صدور القرار تدهورت نسبة الانتاج من 13.3 - 1.3 % وخسر العراق ملايين الدولارات⁽²⁾، وخلال فترة 1963-1968 شهد العراق تطورات كبيرة في النظام السياسي ذكرت سابقاً.

خلال عقد السبعينات وهي فترة تأميم النفط العراقي الذي شهد الانتاج والاسعار بالارتفاع أذ بلغت ايرادات النفط 788 مليون دولار عام 1970 وسعر البرميل من 2.1 دولار كما موضح في الجدول (5) في الشكلين (10) (11) (12)، ثم ارتفعت الايرادات عام 1974 الى 6.543 مليون دولار بسبب ارتفاع الاسعار الى 10.4 دولار بنسبة نمو في الايرادات هي 255.2 % **فترة الانتعاش الاولى**، ثم ارتفعت الايرادات عام 1979 لتصل الى 21.382 مليون دولار بسعر برميل 29.2 دولار وهو اعلى معدل انتاج خلال وصل اليه العراق خلال اربعة عقود الماضية بلغ ما يقارب 3.5 مليون برميل يومياً وفي عام 1980 ارتفعت الايرادات الى 26.096 مليون دولار بسعر برميل 36 دولار وهذه الزيادة هي نتيجة ارتفاع الاسعار وزيادة الانتاج والتصدير وتعتبر هذه فترة **الانتعاش الثانية** للإيرادات النفطية، ثم جاءت فترة الثمانينات الحرب العراقية

(1) حسن لطيف الزبيدي، ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية في العراق مركز العراق للدراسات، مطبعة الساقى، ط1، 2013، ص 67.

(2) يحيى حمود حسن البوعلي، ملامح السياسة النفطية في العراق، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 25، 2015، ص 66-67-68.

جدول (5)

تطور حجم الإيرادات النفطية في العراق للمدة 1970-2015

السنة	الإيرادات مليون دولار	معدل نمو الإيرادات %	السعر	السنة	الإيرادات مليون دولار	معدل نمو الإيرادات %	السعر
1970	0.788	—	2.1	1993	0.425	11.8 -	16.4
1971	1.083	37.4	2.6	1994	0.421	1 -	15.5
1972	1.027	5.2 -	2.8	1995	0.470	11.6	16.9
1973	1.842	79.4	3.1	1996	0.680	44.7	20.3
1974	6.543	255.2	10.4	1997	4.280	529.4	18.7
1975	8.227	25.7	10.4	1998	5.111	19.4	20.3
1976	9.201	11.8	11.6	1999	12.104	136.8	17.5
1977	9.560	3.9	12.6	2000	19.771	63.3	27.6
1978	10.913	14.2	12.9	2001	15.685	20.7 -	23.1
1979	21.382	95.9	29.2	2002	12.592	19.7 -	20.75
1980	26.096	26.1	36	2003	8.348	33.7 -	25.61
1981	10.039	61.5 -	34.2	2004	19.509	133.7	31.41
1982	9.933	1.1 -	31.7	2005	23.199	18.9	45.66
1983	7.816	21.3 -	30.1	2006	30.299	30.6	55.65
1984	8.863	13.4	28.1	2007	39.530	24.9	66.78
1985	10.097	13.9	27.5	2008	59.538	57.3	97.35
1986	6.905	31.6 -	13	2009	41.330	30.6 -	61.0
1987	9.416	36.4	17.7	2010	52.203	26.3	77.4
1988	9.312	1.1 -	14.2	2011	83.0	59.0	107.5
1989	11.867	27.4	17.3	2012	94.0	13.3	109.5
1990	9.594	19.2 -	22.3	2013	89.214	5.1 -	105.9
1991	0.351	96.3 -	18.6	2014	84.1	5.7 -	91.6
1992	0.482	37.3	18.4	2015	49.1	41.6 -	44.7

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على

1-OPEC,(2004), Annual Statistical Bulletin, Table5/ 23, P(13,31).

2- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير السنوي للصادرات لسنوات 2014 ، 2015، الموجز الإحصائي للمحافظات، الجهاز المركزي للإحصاء، 2015، ص21، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، السعر الفوري لخامات اوبك 2003-2008، الصادرات حسب نظام المنسق (H.SO2) للسنوات 2007-2010-2015 ، لسنة 2012، مديرية احصاء التجارة 2015، مديرية الحسابات القومية 2014، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة 2009 - 2013 .

3- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، تطور الاسعار من 2009 - 2013. 2014، الملاحق الإحصائية، ص.394

4- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة السنوات 2005 ، 2006، 2015.

5-International Monetary Fund, IMF Executive Board Concludes 2015 Article IV Consultation with Iraq, 2015.

الايروانية الصدمة الاولى لقطاع النفط وما تركته من اثار سلبية على الاقتصاد العراقي وخاصة قطاع النفط فانخفضت الايرادات تدريجياً لتصل الى ادنى مستوى لها في عام 1986 وهي 6.905 مليون دولار بمعدل نمو سالب - 31.6 بسبب انخفاض اسعار النفط وتوقف خطوط نقل النفط وتعرض المنشأة النفطية للدمار ادى الى انخفاض الانتاج والتصدير، ثم بعد ذلك ارتفعت الايرادات بشكل تدريجي الى ان وصلت عام 1989 الى 11.867 مليون دولار بمعدل نمو 27%، ولكن هبطت الايرادات مرة اخرى بسبب اجتياح الكويت عام 1990 وفرض الحصار الاقتصادي على صادرات العراق من قبل الامم المتحدة ادى ذلك الى انخفاض الايرادات بشكل كبير كما هو واضح في الشكلين (10) (11) وكانت خسارة العراق للمدة 1990-1996 قدرة ب 100 مليار دولار⁽¹⁾، وفي عام 1991 وصل معدل النمو إلى سالب - 96.3 وتقدر ب 0.351 مليون دولار بسعر 18.6 دولار، واستمرت الايرادات بهذا بالانخفاض لمدة سبع سنوات حتى صدر قرار الامم المتحدة عام 1997 برنامج النفط مقابل الغذاء وتم رفع الحظر الجزئي عن صادرات العراق النفطية أذ ارتفعت الايرادات الى 4.280 مليون دولار وهي فترة الانتعاش الثالثة للإيرادات، وبدأت ترتفع الايرادات النفطية حتى وصلت في عام 2000 الى 19.771 مليون دولار مع ارتفاع سعر برميل النفط الى 27.6 دولار ثم انخفضت الايرادات اثناء الاحتلال الامريكي عام 2003 الى 8.348 مليون دولار بمعدل نمو سالب - 33.7 ، وفي عام 2008 ارتفعت الايرادات بشكل كبير بمعدل نمو 50.6 نتيجة ارتفاع اسعار النفط

(1) حاكم محسن محمد، تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالادارة الكفوة للعوائد النفطية، مجلة اهل البيت، العدد3، ص13.

الخام 97.35 دولار للبرميل كما هو واضح في الشكلين (10) (11) خلال الأشهر الثمانية الأولى ارتفعت الإيرادات بسبب ارتفاع أسعار النفط إلى أعلى مستوى⁽¹⁾ كما في الشكل البياني الشكل (12) **فترة الانتعاش الرابعة**، ثم انخفضت أسعار النفط مرة أخرى نتيجة الأزمة العالمية عام 2008 وفي عام 2009 بلغ سعر البرميل 61 دولار وصلت الإيرادات إلى 41.330 مليون دولار بمعدل نمو سالب -30.6 وفي عام 2010 حققت العوائد النفطية ارتفاعاً نتيجة ارتفاع الأسعار إلى 77.4 وزيادة الإنتاج بمعدل نمو للإيرادات 26.3%⁽²⁾، ثم تزايد الطلب العالمي على النفط عام 2011 وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع الأسعار إلى مستوى 107.5 وارتفعت الإيرادات **فترة الانتعاش الخامسة**، وفي عام 2012 وصلت الإيرادات 94 مليار دولار، ثم عادت أسعار النفط الخام مرة أخرى في عام 2015 للانخفاض 44.7 دولار للبرميل كما في الشكل البياني (12) أذ وصلت الإيرادات إلى 49.1 مليون دولار بمعدل نمو سالب - 41.6 كما هو واضح في الشكلين (10) (11)، ويرجع هذا إلى انخفاض أسعار النفط العالمية نتيجة عدد من الأسباب منها تخمة السوق من المعروض النفطي وزيادة إنتاج النفط الصخري الأمريكي و رفع الحظر عن صادرات النفط الإيرانية وتباطؤ النمو العالمي ومنها أسباب سياسية بين القطبين الأمريكي السعودي من جهة والروسي الإيراني من جهة أخرى للاحاق الضرر باقتصاد القطب الثاني من خلال زيادة المعروض النفطي وخفض الأسعار، وقدر صندوق النقد الدولي خسارة العراق من انخفاض قيمة الصادرات النفطية ب 46 مليار دولار في عام 2015⁽³⁾، وكان عجز الموازنة لعام 2016 بأكثر من 24 ترليون دينار بافتراض سعر برميل النفط 45 دولار والكمية المصدرة للنفط قدرت ب 36 مليون برميل يومياً⁽⁴⁾.

(1) عبد الصمد سعدون الشمري وخضر عباس احمد النداوي، اتجاهات الإيرادات النفطية العراقية بعد 3002

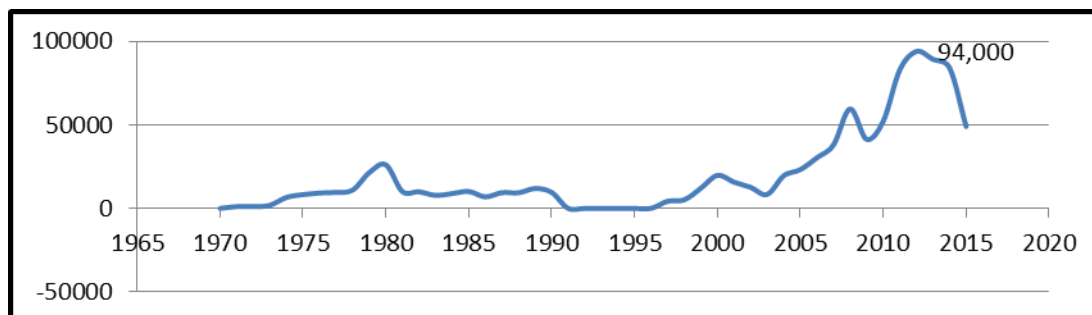
(2) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة 2007 – 2010 ، 2011، ص4.

(3) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصادات دول منطقة الشرق الأوسط المصدرة للنفط ، قطر ، 2015، ص6.

(4) سامي عبيد التميمي، الاقتصاد العراقي أسباب الانهيار وطرائق المعالجة، بحث ملقى في وقائع المؤتمر العلمي 2016/4، جامعة البصرة كلية الإدارة والاقتصاد وكلية شط العرب الأهلية ، ص337.

شكل (10)

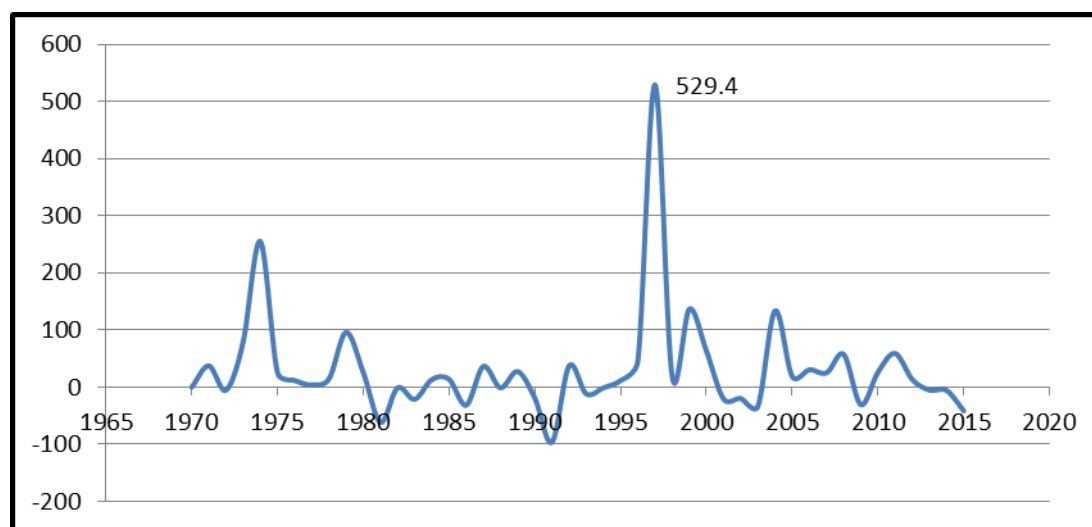
تطور الإيرادات النفطية في العراق 1970 - 2015 مليون دولار



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (5).

شكل (11)

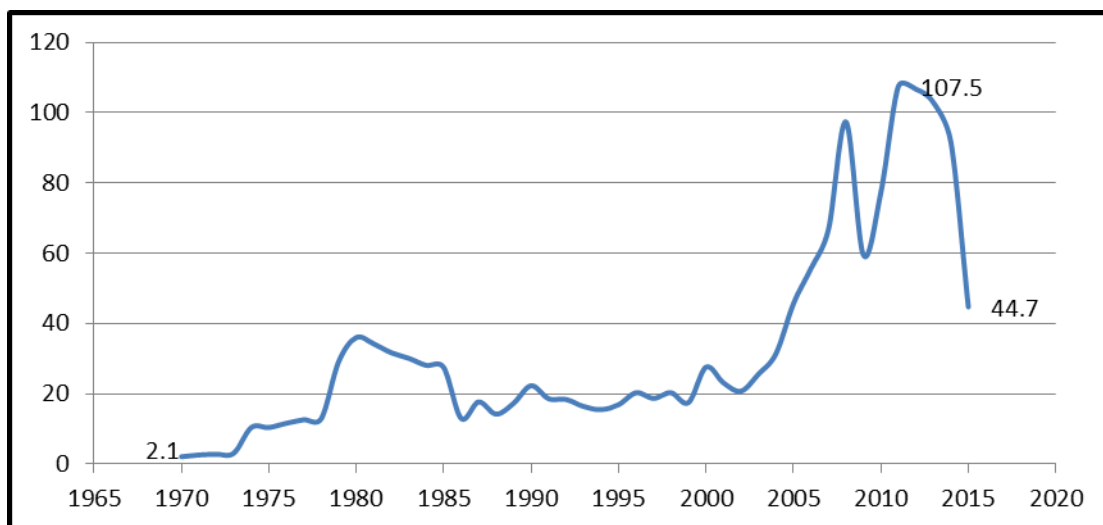
معدل نمو الإيرادات النفطية للمدة 1970 - 2015



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (5).

الشكل (12)

تطور اسعار النفط الخام للبرميل بالدولار للمدة 2015-1970



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (5)

المبحث الثالث

التحليل الاقتصادي لظاهرة المرض الهولندي في العراق

أولاً : الأهمية النسبية للقطاعات الانتاجية الرئيسية في الناتج المحلي الاجمالي في

العراق GDP

يعد مؤشر الناتج المحلي الاجمالي GDP احد المقاييس الشاملة لبيان محصلة النشاط الاقتصادي في جميع القطاعات الاقتصادية، فهو يعكس قوة ومتانة الدولة وما له من اهمية كبيرة تؤثر على الأفراد وعلى السوق.

وبالنظر للناتج المحلي الاجمالي بالعراق حسب الجدول (6) نجد ان عقد السبعينات أسهم قطاع النفط بنسبة 30.2 % لعام 1970، وقطاع الزراعة أسهم ب 16.2% و 18.6 في الناتج المحلي الاجمالي لعامي 1970-1972 وان نسبة مساهمة القطاعين الصناعي و الزراعي تعتبر مرتفعة مقارنة بالسنوات اللاحقة كما موضح بالشكل البياني (13)، وخلال فترة التأميم في عام 1972 ادى الى ارتفاع اسعار النفط الطفرة النفطية الاولى من 2 - 11 دولار خلال الاعوام 1970-1974⁽¹⁾، اما في عام 1980 فقد بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي ب 4.6 % مع ارتفاع نسبة قطاع النفط الى نسبة 65.3 % ويرجع الى سياسة التنمية المتبعة في اهمال قطاع الزراعي والاستثمار في قطاع النفط بالإضافة الى ارتفاع اسعار النفط اما في عام 1982 فقد تراجع قطاع النفط الى 39.5% بسبب الحرب الايرانية⁽²⁾، اما القطاع الصناعي فقد بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي GDP منخفضة طيلة فترة السبعينات أذ ارتفعت الى 10 % وهي اقصى نسبة في عام 1972 وانخفضت هذه النسبة عام 1980 الى 4.4 %، اما خلال الحرب الايرانية العراقية عام 1980 فنجد ان القطاع الصناعي انتعش وبدأ يتصاعد ووصل الى اعلى نسبة له طيلة فترة الدراسة في مساهمته في GDP عام 1986 بنسبة 32.6% بسبب الاهتمام الحكومي المتزايد بالتصنيع العسكري والصناعات الاخرى والشكل

(1) باسم حمادي الحسن، الاستثمار الاجنبي المباشر FDI عقود التراخيص النفطية واثرها في تنمية الاقتصاد، ط1، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2014، ص 107.

(2) حسين شناوة مجيد، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، جامعة واسط، كلية الادارة والاقتصاد، ص19.

البياني (13) يوضح هذا التحسن على العكس من تراجع القطاعين الزراعي والنفطي الى 14.1% و 13.9 % على التوالي للعام نفسه وهذا التراجع سببه حرب الخليج الاولى وما نتج عن تدهور واهمال للقطاع الزراعي وانخفاض صادرات النفط وتوقف خط انابيب نقل النفط السوري.

اما عقد التسعينات فترة اجتياح الكويت والعقوبات الاقتصادية فأنها تعتبر فترة انتعاش القطاع الزراعي أذ وصل الى القمة في نسبة مساهمته في GDP ب 54.0 % في عام 1995 والشكل البياني (13) يوضح ذلك يرجع ذلك الى اهتمام الدولة لهذا القطاع لتأمين الحاجات الضرورية وبدل على امكانية هذا القطاع الحيوي وامكانية مساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الاجمالي لان العراق يمتلك مقومات وقدرات للنهوض بالقطاع الزراعي اضافة الى العقوبات الدولية على الاقتصاد العراقي من قبل الامم المتحدة ادى الى تدهور القطاعين قطاع النفط وقطاع الصناعي الى ادنى مستوى بنسبة مساهمة ب 0.04 % و 2.3 % على التوالي للعام نفسه⁽¹⁾، هذا نتيجة فرض العقوبات وقصف المنشآت النفطية وتضرر منافذ التصدير في الجنوب بسبب حرب الخليج الثانية وتوقف صادرات النفط العراقي وتقدم القطاع الصناعي وتخلفه، وبعد التوقيع على مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة عام 1995 و ارتفاع النسبي في اسعار النفط ووصل ارتفاع مساهمة قطاع النفط عام 1999 الى 72.2%⁽²⁾، ووصل القطاع النفطي العراقي الى مستوى القمة في نسبة مساهمته في GDP ب 83.3 % وانخفضت القطاعات الزراعية والصناعية انخفاضاً كبيراً بنسبة مساهمة ب 4.6 % و 0.90 % على التوالي في عام 2000.

اما في الالفية الثالثة فقد تراجع القطاع النفطي مرة اخرى بسبب الاحتلال الامريكي عام 2003 وما نتج عنه من تخريب للمنشآت النفطية وغير النفطية فانخفضت عوائد النفط نهاية العام نفسه بسبب خفض الانتاج والتصدير، ثم نهض هذا القطاع مرة اخرى أذ وصلت نسبة مساهمة النفط عام 2006 ب 55.2 % وتراجع أيضاً القطاعان الزراعي والصناعي وكانت نسبة مساهمتهما GDP ب 5.8 % و 1.5 % وبعد ذلك بدأ قطاع النفط في عام 2008 يرتفع

(¹) مناف مرزة محمد، استراتيجية التنوع واثرها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي العراقي دراسة تحليلية للمدة 2003-2014 ، بحث ملقى في وقائع المؤتمر العلمي لكلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة وكلية شط العرب الاهلية ، 4/ 2016، ص 463.

(²) حسين شناوة مجيد، مصدر سابق، ص 20.

بسبب ارتفاع الاسعار عالمياً وزيادة صادرات النفط الخام وصلت نسبة مساهمته 55% من GDP⁽¹⁾ والشكل البياني (13) يوضح، و يعود الى الاستثمار عن طريق جولات التراخيص اما سبب تراجع القطاعين الزراعي والصناعي فيرجع الى الانكشاف الاقتصادي للبضائع المستورة وعدم وضع خطة رصينة لنهوض بهذه القطاعات وغيرها، اما في منتصف عام 2014 فقد حدثت صدمتان للاقتصاد العراقي هما انهيار اسعار النفط الخام في السوق العالمية ومواجهة تنظيم داعش الارهابي هذا ادى الى التأثير على مجمل الفعاليات الاقتصادية،⁽²⁾ وفي عام 2015 انخفضت نسبة مساهمة قطاع النفط بشكل كبير وصلت 32.2 بسبب انخفاض اسعار النفط الخام الى 44.7 دولار⁽³⁾، و اما عن القطاعات الاخرى سببه انخفاض التخصيصات الفعلية للاستثمار الحكومي في خطة التنمية الوطنية 2010 - 2014 للصناعات التحويلية اذ بلغت هذه المخصصات للسنوات الاربعة 3.52% و أيضاً كانت نسبة التنفيذ متدنية وبلغت 23.3% ادى الى تراجع نمو القطاعات الاخرى⁽⁴⁾.

(1) أديب قاسم شندي وبتول حسن رداد الزبيدي، تقييم أداء الموازنة العامة في العراق للمدة (2003- 2012)، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة واسط، ص11.

(2) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، التقديرات الاولى السنوية للنتائج المحلي الاجمالي والدخل القومي 2014، ص3.

(3) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، التقديرات الاولى الفصلية للنتائج المحلي الاجمالي ، 2015، ص2.

(4) صبرينة يونس وهشام بن عزة ، نحو مشروع وطني للتنمية ، بحث ملقى في وقائع المؤتمر العلمي 2016/4، لجامعة البصرة كلية الادارة والاقتصاد وكلية شط العرب الجامعة الاهلية ، ص344.

الجدول (6) الناتج المحلي الاجمالي في العراق ونسبة مساهمة القطاعات للمدة (1970 – 2015)

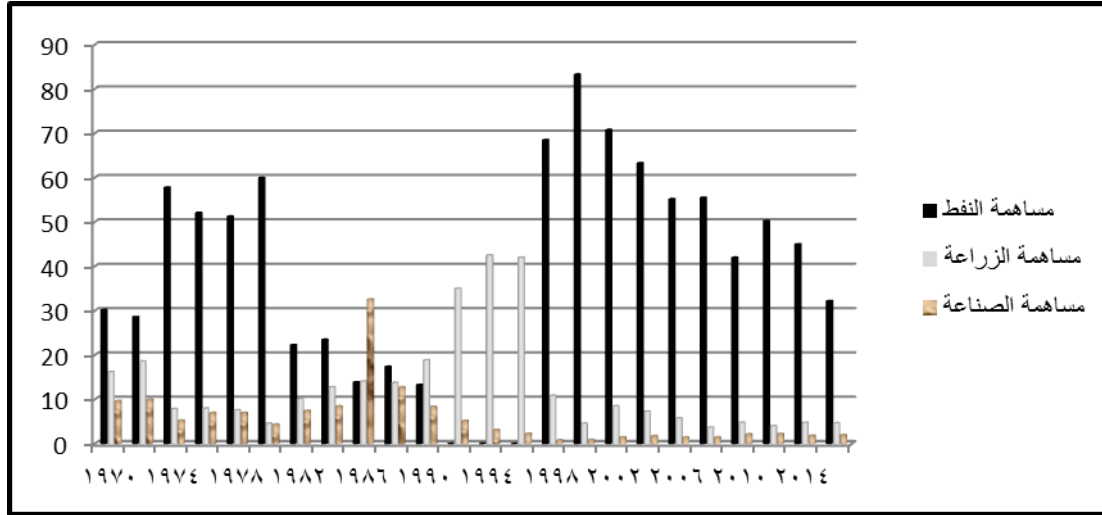
السنة	الناتج المحلي الاجمالي	مساهمة النفط %	مساهمة الزراعة	مساهمة الصناعة
1970	1199.1	30.2	16.2	9.7
1972	1398.9	28.6	18.6	10.0
1974	3522.6	57.8	7.9	5.3
1976	5381.7	52.1	8.0	7.0
1978	7225.4	51.3	7.6	7.0
1980	15918.2	60.0	4.6	4.4
1982	12932.5	22.3	10.12	7.5
1984	15271.8	23.5	12.8	8.5
1986	15419.0	13.9	14.1	32.6
1988	20555.6	17.4	13.8	12.8
1990	24398.8	13.3	18.9	8.4
1992	56814	0.05	35.0	5.2
1994	703821	0.09	42.5	3.2
1996	2556307	0.04	42.0	2.3
1998	4653524	68.5	10.9	0.86
2000	7930224.0	83.3	4.6	0.90
2002	41022927.4	70.8	8.5	1.5
2004	48206524.3	63.3	7.3	1.8
2006	96067160.6	55.2	5.8	1.5
2008	155982258	55.5	3.7	1.5
2010	177008632.3	42.0	4.8	2.2
2012	251666999.1	50.28	4.03	2.26
2014	258900633.1	45.01	4.77	1.90
2015	192403827.9	32.2	4.7	2.0

1 - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، التقديرات الأولية والفصلية والاجمالية للناتج المحلي الاجمالي، 2009 - 2014.

2 - البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث 2003، المجموعة الاحصائية من 1991 – 2001 .
3 - صندوق النقد العربي، الحسابات القومية، (1988 – 1998)(1994 – 2004)، التقرير العربي الموحد.

الشكل (13)

نسبة مساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي GDP لسنوات مختارة



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6) .

ثانياً : مضاعفات المرض الهولندي في العراق

يعاني الاقتصاد العراقي من حالات وتشوهات كبيرة وخطيرة ويمكن تسميتها مضاعفات وتداعيات المرض الهولندي ويمكن ايجازها باختصار لكثرتها وهي كالآتي :

1 - سوء ادارة العوائد النفطية : عانى الاقتصاد العراقي من ادارات متتالية متمثلة بالحكومة في عدم توجيه هذه العوائد في تنمية القطاعات الاخرى، والخلل هو عدم توظيف هذه العوائد وانفاقها على مشاريع استثمارية تنوع الاقتصاد وتكون سائدة للاقتصاد وتجنبه احادية المورد وتحقق اهدافه التنموية، وكانت النتيجة تدهور اهم القطاعات الانتاجية في مقدمتها القطاع الصناعي والزراعي واصبحت المشاريع المملوكة للدولة البالغ عددها 192 مشروعاً معطلة تنتظر عطف الحكومة لإعادة تأهيلها⁽¹⁾.

2 - الاختلال الهيكلي للاقتصاد العراقي : ان الاختلال واضح في الاقتصاد العراقي من خلال تمحور الاقتصاد في انتاج وتصدير النفط الخام وانقسم الاقتصاد على قطاعين قطاع منطور

(1) سامي عبيد التميمي، مصدر السابق، ص335.

نسبياً ويعتمد على الاستثمارات الاجنبية لجلب تكنولوجيا متطورة وعمالة متدربة ونسبة راس المال فيه كبيرة ونسبة مساهمته أيضاً كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي متمثلة بقطاع النفط والقطاع المتخلف ويضم جميع القطاعات الاخرى ويتسم بضعف الامكانيات المادية والبشرية وليس له القدرة للوصول الى متطلبات الاقتصادية في تلبية الاحتياجات بسبب قصور الخطط التنموية.

3 - **اختلال هيكل الصادرات** : تهيمن الصادرات النفطية على هيكل الصادرات العراقية اذ تقدر نسبتها في اغلب السنوات بعد عام 2003 ب 99 % الى الصادرات الكلية، وبما ان القطاعات الاقتصادية غير النفطية عاجزة ونسبة مساهمتها قليلة في الاقتصاد، فان الطلب المتزايد على السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية لتلبية هذه القطاعات لذلك يتم التوجه الى الخارج ولاسيما بعد عام 2003 اصبح يعتمد على الاستيراد بشكل كبير لتغطية الطلب المتزايد على هذه السلع والخدمات وهو ما يسمى بالانكشاف الاقتصادي اذ الاستيرادات اكبر من الصادرات وبلغت قيمة الاستيرادات منذ عام 2003-2013 تقدر 49141 مليار دولار وهو ما يدل على الاعتماد الكبير على السوق الدولية⁽¹⁾، ووصلت نسبة العراق في الانكشاف الاقتصادي عام 2012 الى 70.27 %، وهي تعتبر كبيرة جداً وتستخرج وفق الصيغة الآتية⁽²⁾:

$$\text{درجة الانكشاف الاقتصادي} = \frac{\text{قيمة التجارة الخارجية}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times 100$$

4 - **اثر سعر الصرف المرتفع والمتقلب للعملة المحلية**: حقق النفط دخلاً هائلاً للعراق وهذا الدخل يرفع من قيمة العملة المحلية امام العملات الاجنبية الاخرى وهو لب المشكلة كما هو معروف ان سبب المرض الهولندي هو ارتفاع السلع المنتجة محلياً وتصبح غير تنافسية في سعر السوق العالمية لذلك تصبح السلع الاجنبية ارخص ثمناً امام المستهلك العراقي مما يقلل الحافز لدى المنتج العراقي فيخرج من السوق، فارتفع سعر الصرف الدينار العراقي امام الدولار الامريكي خلال المدة 1991 الى 2002 من 10 دينار الى 1957 الف دينار ثم انخفض سعر الصرف خلال السنوات الى ان وصل في الفصل الاول لعام 2016 الى 1190 لكل دينار

⁽¹⁾ وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نشرات احصائية التجارة الخارجية، المجموعة الاحصائية السنوية ، لسنوات متفرقة.

⁽²⁾ ستار جبار خليل البياتي، الانكشاف الاقتصادي للعراق وانعكاساته في الاقتصاد الوطني، بحث ملقى في وقائع المؤتمر العلمي 2016، جامعة البصرة كلية الادارة والاقتصاد و كلية شط العرب الاهلية، ص 423 .

عراقي امام الدولار⁽¹⁾، ويمكن ملاحظة هذا من خلال معدل التبادل الداخلي للعراق ويبين مدى ارتفاع اسعار السلع غير التبادلية كالعقار والخدمات وغيرها بالنسبة للسلع التبادلية المواد الغذائية والملابس وغيرها، ويمكن ايجاد معدل التبادل الداخلي من خلال قسمة الارقام القياسية لأسعار المستهلك للسلع غير التبادلية على الرقم القياسي لأسعار المستهلك للسلع التبادلية فاذا كانت النتيجة اكبر من واحد هذا يدل على ان العراق مصاب بالمرض الهولندي فاذا نظرنا الى معدل التبادل الداخلي في العراق في عام 1970 كان معدل التبادل هو 0.96 هو اقل من واحد يعني أن العراق غير مصاب بالمرض، اما في عام 2010 فقد كان معدل التبادل 12.30 وهو معدل كبير جداً⁽²⁾، هذا يدل على عمق الاصابة بالمرض الهولندي للاقتصاد.

5 - الضغوط التضخمية بسبب (الانفاق الزائد و الضرائب المنخفضة): ان سبب زيادة الانفاق وانخفاض الضرائب يؤدي الى التضخم وهذا سبب اتساع عرض النقد و الفجوة التضخمية الكبيرة في التسعينيات فترة الحصار الاقتصادي اثرت على عدم دخول السلع وضعف الاداء الانتاجي ووصل التضخم عام 1994 الى 458.1%⁽³⁾، وبعد عام 2003 ارتفعت العوائد النفطية وهذه العوائد تذهب على شكل اجور ورواتب نفقات تشغيلية كبيرة وتخصيصات اخرى ودعم للبطاقة التموينية وغيرها، ولا يمكن تخفيضها وذلك ادى ذلك الى توسع الكتلة النقدية لتمويل الموازنة فارتفع عرض النقد M1 للفترة من 2002 - 2014 من 30.14 الى 72.7 ترليون دينار عراقي⁽⁴⁾ وارتفع معدل التضخم السنوي خلال الفترة 2003-2006 من 33.6 % الى 53.2 % وهو تضخم مفرط ثم انخفض التضخم في عام 2013 الى 1.9 %⁽⁵⁾ كما في الشكل (14)، وان عدم وضع سياسة ضريبية واضحة المعالم وضعف الادارة القائمة على هذا الجهاز الضريبي والتهرب الضريبي، وحتى ان وجدت لا تمثل سوى نسبة بسيطة جداً تصل الى 6 % من الايرادات العامة ويمتنع المجتمع عن دفعها.

⁽¹⁾ البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي 2016، التقرير الاقتصادي للفصل الاول 2016، ص2.

⁽²⁾ يوسف علي الاسدي وميثم عبد الحميد روضان، تحليل المرض الهولندي على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العدد37، مجلد 10، 2014، جدول رقم 1، ص45.

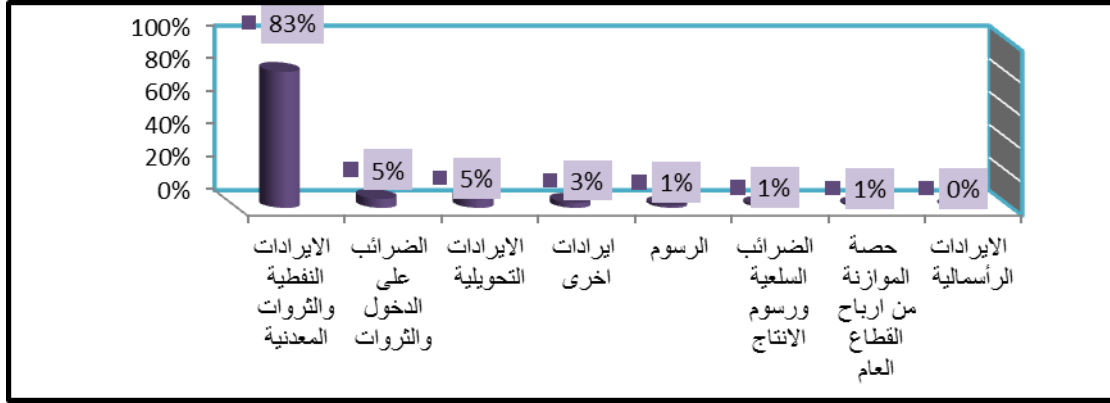
⁽³⁾ عبد العظيم الشكري وسوسن كريم الجبوري، دور البنك المركزي في معالجة بعض مشاكل الاقتصاد العراقي للمدة 1991-2013، بحث ملقى في وقائع المؤتمر العلمي 2016، جامعة البصرة كلية الادارة والاقتصاد و كلية شط العرب الاهلية، ص241

⁽⁴⁾ البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء المجموعة الإحصائية، 2003-2014.

⁽⁵⁾ وزارة التخطيط، التضخم السنوي للاقتصاد العراقي لعام 2013.

الشكل (14)

نسبة مساهمة الضرائب في الإيرادات العامة لعام 2016



المصدر : وزارة المالية العراقية، تقارير المالية العامة، تقرير تنفيذ الموازنة لغاية تشرين الثاني 2016 للموازنة.

7 - **الاستبداد السياسي والفساد الإداري** : أحد أسباب وجود الاستبداد في معظم الدول المصدرة والمنتجة للنفط، هو السعي للامساك بالسلطة مع غياب الديمقراطية أذ يسمح لها بالدكتاتورية دون مقاومة الشعب الذي ليس له علاقة بإدارة الدولة عكس ما هو موجود في المجتمعات التي تدفع الضرائب فهي تحاسب السلطة وتشارك بإدارة الدولة، والعراق عانى من الانظمة السابقة المركزية المتسلطة بعوائد النفط ففي الفترة ما بين 1980 - 2006 تراجع دخل الفرد العراقي بنسبة 85 % وشهد الكثير من الحروب هذا ما يسمى بلعنة النفط بامتياز⁽¹⁾، اما النظام السياسي متمثلاً بالحكومة الحالية فهو غير واضح المعالم والدولة واقعة بين الاستبدادية والديمقراطية، فقد حصل العراق على المرتبة 111 في دليل الديمقراطية لعام 2015 من بين 167 دولة⁽²⁾، اما الفساد الاداري فاخذ يستشري في جميع مفاصل الدولة واصبح نتيجة غياب الرقابة الحقيقية بعد عام 2003 وبسبب طبيعة الموازنة التي يعتمد عليها العراق موازنة البنود وهي من اقدم الموازنات وما فيها من سلبيات.

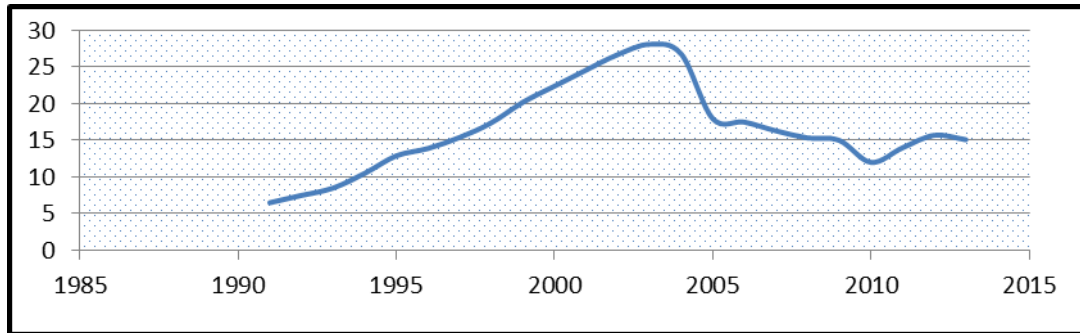
8 - **البطالة وعدم احترام العمل** : تعد مشكلة البطالة من اخطر المشاكل التي يواجهها الاقتصاد العراقي بسبب هيمنة القطاع النفطي على الناتج المحلي الاجمالي وهو قطاع لا يستخدم سوى نسبة منخفضة جداً من العمالة الموجودة ويترك الغالبية العظمى من العمالة في

(1) مايكل روس، نقمة النفط، مصدر سابق، ص 28.

(2) الموسوعة الحرة، مؤشر الديمقراطية، 2015 منشور على الانترنت، <https://ar.wikipedia.org/wiki>

نشاطات اقتصادية منخفضة الانتاجية والاجور، وهو وما يعكس هيمنة الحكومة على القطاع العام بنسبة 80% من الناتج المحلي الاجمالي والباقي نسبة 20% للقطاع الخاص مما جعل السوق حاضنة للبطالة⁽¹⁾، مما ادى الى ارتفاع معدلات البطالة الى اعلى مستوياتها في عام 2003 لتصل الى 28.1% بسبب الاحتلال الامريكي وما نتج عنه من حل العديد من مؤسسات الدولة ثم انخفضت في عام 2012 الى 11.9%⁽²⁾، كما ان الاعتماد على النفط المتزايد يضعف اخلاقيات العمل التقليدي ويضعف محفزات سوق العمل والانضباط داخل اجهزة الدولة التي تكاد الانتاجية تساوي صفراً للموظفين في هذه الدوائر، والشكل (15) يوضح نسبة البطالة في العراق للمدة 1991 – 2013. الشكل (15)

معدلات البطالة في العراق للمدة 2013-1991



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على

عبد العظيم الشكري وسوسن كريم الجبوري، دور البنك المركزي في معالجة بعض مشاكل الاقتصاد العراقي للمدة 1991-2013، بحث ملقى في وقائع المؤتمر العلمي 4 / 2016، جامعة البصرة كلية الادارة والاقتصاد و كلية شط العرب الاهلية ، جدول 2، ص244.

9- **ضعف القطاع الخاص في ظل اقتصاد السوق** ظل القطاع الخاص في العراق ضعيفاً كما هو في الشكل (16) خلال المدة 2011 – 2014 اذ بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بمعدل متوسط 31.5 %، وكان التوظيف في القطاع الخاص ايضاً ضعيفاً خلال المدة نفسها ففي عام 2011 بلغت التوظيف 56.5 % وفي عام 2014 ارتفع التوظيف ليصل

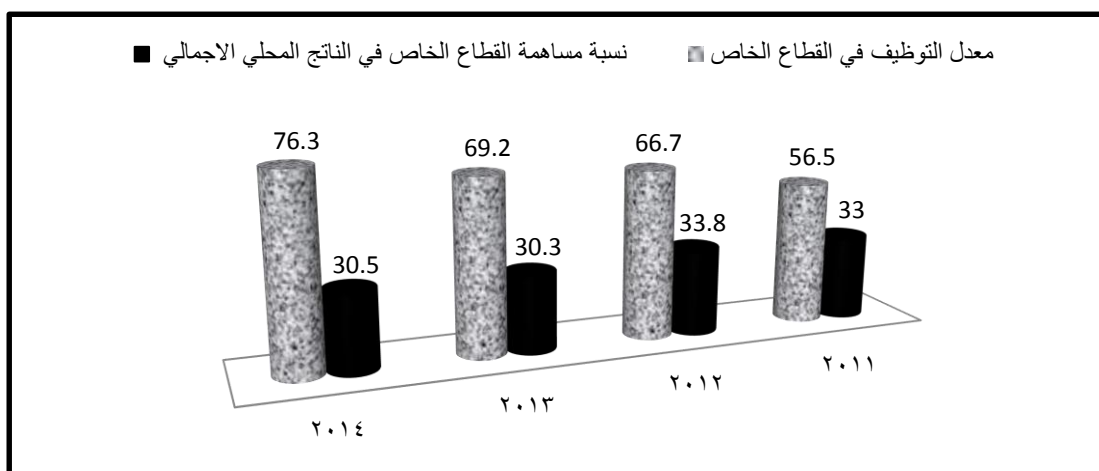
(1) مظهر محمد صالح، نحو اعادة توصيف النظام الاقتصادي رؤية اكااديمية في المستقبل النظام الاقتصادي في العراق، بحث منشور على موقع البنك المركزي العراقي، 2012، ص4.

(2) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية احصاء البيئة، مؤشرات البنية والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق لسنوات 2003-2014.

الى 76.3%⁽¹⁾، رغم سلبيات القطاع الخاص في التوظيف بعدم وضع حد ادنى للأجور والساعات الطويلة في بعض انواع العمل والبطالة المقنعة وعدم وجود نقابة للعمال وعدم وجود راتب تقاعدي وغيرها ويرجع الى عدم اقرار قوانين من قبل الحكومة العراقية لهذا القطاع المهم.

الشكل (16)

نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي والتوظيف للمدة 2011-2014



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على

عامر عبد الامير شاكر، منهج الاستثمار في استراتيجية تطوير القطاع الخاص، بحث ملقى في وقائع المؤتمر العلمي لكلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة وكلية شط العرب 2016، شكل 3 وشكل 5، ص 686.

هذا وتوجد اعراض اخرى للمرض الهولندي في العراق كالإفراط بالإنفاق الحكومي وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي وسوء عدالة التوزيع في الدخول و النزاعات على السلطة واهمال التنمية البشرية وغيرها والتي لا يمكن ايجازها بسبب محدودية الرسالة.

(1) عامر عبد الامير شاكر، منهج الاستثمار في استراتيجية تطوير القطاع الخاص، بحث ملقى في وقائع المؤتمر العلمي لكلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة وكلية شط العرب 2016، ص 674-675.

المبحث الرابع

أثر العوائد النفطية على بعض مؤشرات الاداء الاقتصادي

ان العوائد النفطية ظهرت واضحا على بعض المؤشرات الاقتصادية وتركزت اثر على التنمية البشرية ومؤشر سهولة الاعمال ومقياس معامل جيني ومؤشر مدركات الفساد المالي في الدول العربية المصدرة والمنتجة للنفط الخام خلال بداية فترة السبعينات وقد تزامن هذا الأثر مع التوجهات والاقتراحات التي ركزت على ضرورة رفع المستوى المعيش للأفراد، لتكون استراتيجيات التنمية شاملة لجميع النواحي لتتضمن النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولاسيما التنمية البشري التي ركزت عليها الدول المتقدمة.

اولاً: مؤشر التنمية البشرية Human Development Index

حقق العراق تقدماً ملحوظاً في مجال التنمية البشرية في عقد الثمانينيات وبداية التسعينات لكن سرعان ما وصل الى ادنى مستوى بسبب الحروب والعقوبات الاقتصادية الدولية، رغم ما يملكه العراق من موارد بشرية ومادية وكان ترتيب العراق حسب هاذ المؤشر بين دول العالم غير ثابت متقلباً بين الارتفاع والهبوط بسبب تقلب اسعار وانتاج وتصدير النفط هذا يؤدي الى تأرجح نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي مع تأرجح عوائد نفط بالإضافة الى ارتفاع معدل النمو السكاني مع انخفاض معدل النمو الاقتصادي، من الجدول (7) بلغ معدل التنمية البشرية HDI في العراق عام 1990 نسبة 0.759 وهي مرتبة متقدمة قياساً مع الدول المجاورة وانخفض الرقم القياسي للسنوات 1991، 1992، 1993 الى 0.582 - 0.589 - 0.589 وبعدها تراجعت مرتبة العراق مقارنة بدول الجوار في عام 1997 بلغ 0.586 وترتيبه 127 ثم تحسن قليلاً عام 1999 وبلغ دليل التنمية البشرية 0.569 ثم ارتفع في عام 2000 عن العام السابق بفارق 0.037 درجة وبعد عام 2003 فترة الاحتلال الامريكي وتدهور البنية التحتية وتراجع معدل التنمية البشرية واستبعد العراق من هذا المؤشر لعدم وجود بيانات دقيقة ثم ارتفع خلال الاعوام 2010 - 2013 وكانت مرتبة العراق 159 - 164 خلال العامين 2011 -

2012⁽¹⁾، وانخفض في عام 2014 وصل الى 0.654 ومرتبة العراق ما بين الدول 121⁽²⁾، وهذه القيمة للتنمية البشرية في العراق منخفضة جداً اذا ما قورنت بعام 1990، نلاحظ ان التنمية البشرية في انحدار نتيجة سنوات العقوبات المفروضة على العراق وما ترتب عليها من تدهور وهي مرتبة منخفضة لقيمة للتنمية البشرية العراق كما في الشكل (17) مقارنة بدول الجوار والدول العربية الاخرى التي لا تملك اي موارد مادية كالأردن ومصر وفلسطين وحسب تقرير التنمية البشري لعام 2015 المملكة العربية السعودية مرتبتها 39 وقيمة التنمية البشرية هي 0.863 و الكويت مرتبتها 48 وقيمة التنمية البشرية 0.816 اما مصر و فلسطين فأن مرتبتهما 108 و 113 هذا يدل على ان العراق بالرغم من تزايد الايرادات النفطية لاسيما للمدة 2003- 2015 والتي حققت اكثر من 950 مليار دولار الا اننا لم نشهد اي تحسن في مؤشرات التنمية البشرية كالتعليم والصحة والخدمات ومتوسط دخل الفرد بل العكس تفاقمت معدلات البطالة والفقر حتى بلغت 30 % ، لذا يعد العراق متأخراً و امامه الكثير ليرفع قيمة التنمية البشرية لأنه متخلف كثيراً عن دول العربية فضلاً عن الدول المتقدمة⁽³⁾.

الجدول (7)

دليل التنمية البشرية في العراق وفق تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة الانمائية لسنوات مختارة

السنة	1990	1992	1994	1997	1999	2000	2011	2012	2013	2014	2015
HDI	0.559	0.614	0.531	0.586	0.569	0.606	0.648	0.654	0.657	0.654	0.649

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على

1- United Nations Development Programme, Human Development Reports, Table 2: Trends in the Human Development Index, 1990-2014, <http://hdr.undp.org/en/composite/trends>.

2- برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية 2015.

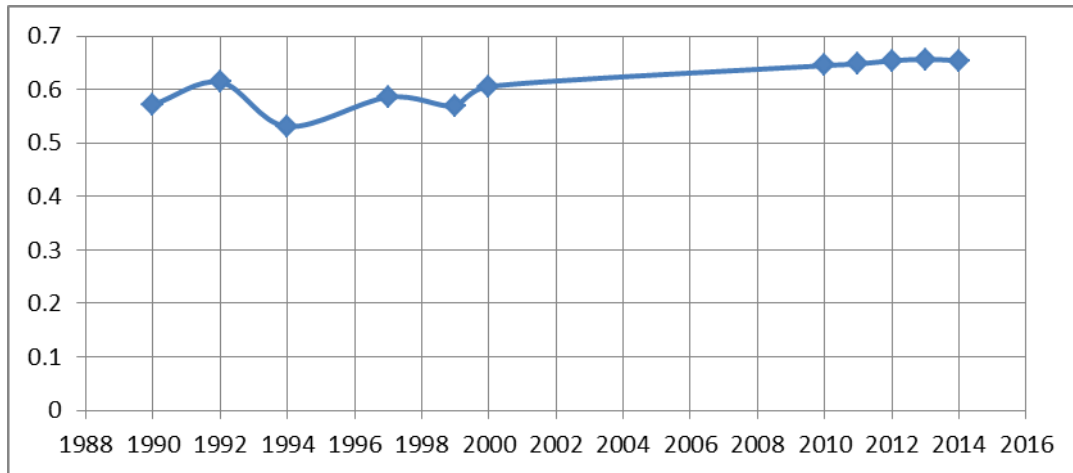
الشكل (17)

(¹) البنك الدولي للانشاء والتعمير، تقرير ممارسة أنشطة الاعمال، 2012.

(²) برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية، 2014.

(³) برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية، 2015، 2016.

معدل التنمية البشرية في العراق لسنوات مختارة



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (7)

ثانياً : مؤشّر سهولة الاعمال Doing Business

يعد مؤشر ممارسة الاعمال من المؤشرات المهمة عالمياً ويقيس مدى تطور البلدان ادارياً، ومدى التسهيلات القانونية والاجراءات الحكومية المبسطة لإنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة واعمال تجارية، بعيداً عن التعقيد داخل هذه البلدان والتي يبلغ عددها 190 بلداً، دخل العراق في هذا المؤشر لأول مرة عام 2005 واحتل العراق المرتبة 114 في هذا المؤشر من أصل 155 ثم تراجع العراق في هذا المؤشر إلى 145 عام 2006 من أصل 175 دولة ضمها المؤشر وتراجع بعدها إلى المرتبة 146 عام 2007 وبعدها ارتفع الفارق بين العراق والدول في هذا المؤشر خلال هذه الفترة حتى وصل عام 2017 تسلسل 165 وهو اسفل التسلسل من بين الدول التي تعاني من صعوبة الاعمال كما هو موضح الجدول (8)، ووفقاً لهذا المؤشر نلاحظ ان الزيادة في العوائد النفطية منذ عام 2005 الى عام 2017 تزيد معها صعوبة الاعمال وتراجع هذا المؤشر خلال هذه الفترة 51 درجة اي ان هنالك علاقة طردية بين العوائد النفطية وتدهور سهولة الاعمال وهذا يرجع الى ان بيئة أداء الأعمال العراقية تعاني من صعوبات عديدة متعلقة ضعف النظام القضائي، وعدم اتساق القواعد التنظيمية، وضعف في استخراج التراخيص

وحماية المستثمر وضعف تأسيس المشاريع وعدم كفاية الأمن والاستقرار، مما يتطلب العمل على تذليل الصعوبات ضمانا لسهولة أداء الأعمال⁽¹⁾.

الجدول (8)

مؤشر سهولة الأعمال في العراق لسنوات مختلفة

السنة	2005	2006	2007	2010	2011	2012	2014	2015	2016	2017
مرتبة العراق	114	145	146	166	166	164	151	166	165	165

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على :

1- صندوق النقد الدولي، العراق، تقرير خبراء حول مشاورات المادة الرابعة لعام 2013.

2 - دائرة التنمية الاقتصادية في ابو ظبي وصندوق النقد العربي والوكالة الامريكية للتنمية الاقتصادية، ممارسة أنشطة الاعمال في العالم العربي لسنوات 2010، 2011.

3 - البنك الدولي، سهولة ممارسة الاعمال العراق، للسنوات 2012، 2016-2017، منشور على الموقع <http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/iraq>.

ثالثاً : معامل جيني Gini coefficient

يعد معامل جيني مقياس مهم لقياس عدالة توزيع الدخل القومي واكثر شيوعاً ، ويمتاز أيضاً بأنه يعطي قياساً رقمي للعدالة توزيع الدخل⁽²⁾، من خلال منحني لورنز بحساب المساحة المحصورة بين خط المساواة خط المرشد الواصل بين نقطة الاصل والنقطة (1,1) ومنحني لورنز في الرسم البياني (18) وهذه المساحة المحصورة تضرب في (2)، لان مساحة المثلث بين الإحداثيين الأفقي والعمودي وخط التساوي تساوي 0.5، ان معامل جيني يتراوح بين 0 - 1، و يكون صفراً عندما يلتصق منحني لورنز على خط التساوي ويكون عندها التوزيع الأمثل أي ان توزيع الدخل متساوياً لجميع أفراد المجتمع ($A = 0$)، وعندها يلتصق منحني لورنز على الخط الأفقي يكون اسوء توزيع في الدخل اي ($G=1$)، والخط الأفقي يمثل (النسبة التراكمية

(¹) نبيل جعفر عبد الرضا و خولة رشيد ، بعض مؤشرات مناخ الاستثمار في العراق، الحوار المتمدن العدد 3750 ، 2012 ، على موقع الانترنت <http://www.ahewar.org>.

(²) يونس علي احمد، تحليل و قياس الرفاهية و علاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009، جامعة السليمانية ، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 83، 2010، ص 10.

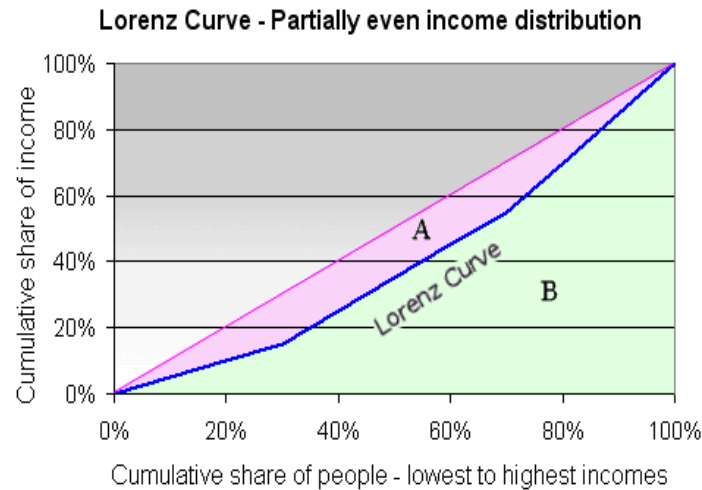
للسكان) والخط العمودي (النسبة التراكمية للدخل للانفاق)، المنطقة المتمثلة بالشكل البياني التالي (18) تمثل $A+B$ ويستخرج معامل جيني بقسمة $G = \frac{A}{A+B}$ ⁽¹⁾، او حسب الصيغ

$$Gin = 1 - \frac{1}{10000} \sum_{i=1}^n (S_i + S_{i-1}) W_i \quad \text{الرياضية الآتية}^{(2)}:$$

المجتمع المساعد النسب المئوية الدخل لفئة اللاحقة S_i ، المجتمع المساعد للنسب المئوية للدخل لفئة السابقة S_{i-1} ، النسب المئوية لعدد الافراد في الفئة W_i ، عدد الفئات n ، وكلما كان معامل جيني قيمة صغيرة دل على عدالة التوزيع بين الافراد وبالعكس.

الشكل (18)

قيمة معامل جيني في توزيع الدخل قيمة افتراضية



Source : Murray Bourne, The Gini Coefficient of wealth distribution, <http://www.intmath.com/blog/mathematics/the-gini-coefficient-of-wealth-distribution-4187>.

وبشير الجدول رقم (9) إلى إن التفاوت في توزيع الدخل في العراق قد ارتفع في سنة 1976، هي السنة الأولى في تطبيق خطة التنمية الوطنية كما وصفت تنمية انفجارية، ، فأن الفوارق أشد الريف العراقي مما هي عليه في المدن حسب مقياس معامل جيني والسبب يرجع الى ان السكان المدينة الموظفون الحكوميون يشكلون نسبة كبيرة، نتيجة التوسع والتوظيف

⁽¹⁾ Murray Bourne, The Gini Coefficient of wealth distribution, <http://www.intmath.com/blog/mathematics/the-gini-coefficient-of-wealth-distribution-4187>.

⁽²⁾ مهدي محسن العلاق و اخرون، الفقر وعلاقته بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية في العراق، على موقع الانترنت <http://int.search.tb.ask.com/search/GGmain.jhtm> ص6.

الحكومي مع نمو الاقتصاد خلال الاعوام 1976 - 1980 توسع القطاع العام في العديد من المجالات منها الخدمات والانتاج والتوزيع، وتشير بعض التقديرات ان فئات السكان المتوسطة و تشمل العاملين باجر إضافة الى الذين يحصلون على دخل من الملكية التجارية الصناعية الصغيرة أو المتوسطة تقدر ب 45 % من السكان في المدينة عام 1992 بينما كانت 34 % في عام 1968، وان تقليص التفاوتات في المدن من خلال توسع الفئات المتوسطة ولاسيما العاملين بأجر، و زيادة اللامساواة والفوارق في الريف يرجع الى تركز الأراضي الجيدة والخصبة لفئة محدودة تملك الأراضي، وابتدأ من السبعينات ارتفعت معامل جيني في زيادة الفوارق في توزيع الدخل في المدن من 0.37% عام 1976 إلى 0.36 % عام 1985⁽¹⁾ ومن ثم ازدادت الفوارق في توزيع الدخل إلى 0.43 عام 1993 بسبب الحروب والاثار التراكمية للعقوبات الدولية وغياب السياسات المالي والنقدية فضلاً عن توقف تصدير النفط، ويتضح ان في سنة 2005 برز التفاوت في توزيع الدخل واضحاً بسبب الفشل الحكومي في ادارة العوائد المالية النقطية مما انعكس سلباً على فئات المجتمع ثم تحسن التفاوت في توزيع الدخل أذ بلغت قيمة هذا المعامل 0.29 طبقاً لنتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي لسنة 2007 مما يدل على انخفاض في مستويات التفاوت بالدخل بينما بلغت قيمة معامل جيني 29.5% وذلك حسب نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي 2012⁽²⁾ ان نسبة الفقر انخفضت الى 18.9% من مجموع السكان مقارنة مع عام 2007 التي بلغت 22.9% من مجموع السكان والتي تركزت بالمناطق الريفية⁽³⁾ كما في الشكل البياني (19)، واذا ما قارنت معامل جيني التفاوت في توزيع الدخل للعراق مع الدول التي لا تملك اية موارد كالأردن فان معامل جيني للمملكة لعامي 2008 و 2010 انخفض من 0.39 الى 0.37 نقطة⁽⁴⁾ وتعتبر الاردن اقرب الى العراق في عدالة توزيع الدخل للأفراد بفارق 10 نقاط، من هذه المقارنة نجد ان العراق لم يستغل العوائد النفطية بشكل صحيح وان نسب الفقر مرتفعة والتفاوت في توزيع الدخل كبير بسبب سياسات

(1) سليمان القدسي، منظومة التكافل الاجتماعي ومثلث النمو والفقر والتوزيع في الاقتصاد العربي، المعهد العربي للتخطيط، ص13، على موقع <http://int.search.tb.ask.com/search/GGmain.jhtml>.

(2) مهدي محسن العلاق وآخرون، مصدر سابق، ص7.

(3) نبيل جعفر عبد الرضا ومصطفى عبدالله محمد، المسارات العكسية للنفط والغاز، ط1، البصرة، شركة الغدير

للطباعة والنشر المحدودة، 2016، ص90.

(4) بتر، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، على موقع الانترنت

http://www.petra.gov.jo/public_news/Nws_NewsDetails.aspx

النظام السابق والاختفاء التي يتحملها النظام الحالي والهدر الكبير للموارد وسوء الادارة في توظيف العوائد لصالح الطبقات الاجتماعية وتخفيض نسبة الفقر ومن خلال الرسم البياني رقم (19) نجد ان تفاوت في توزيع الدخل غير مستقر، الخلاصة ان العوائد النفطية لا تؤثر بشكل مباشر على عدالة التوزيع والتنمية البشرية وسهولة الاعمال والفساد بل هناك اسباب اخرى استفادت منه وفرة العوائد لتخلق هذه المشاكل.

الجدول (9)

مؤشر معامل جيني في العراق لسنوات مختارة

السنة	معامل جيني	السنة	معامل جيني
1976	0.37	1993	0.43
1979	0.42	2003	0.35
1981	0.38	2005	0.42
1984	0.40	2007	0.29
1988	0.34	2012	0.29

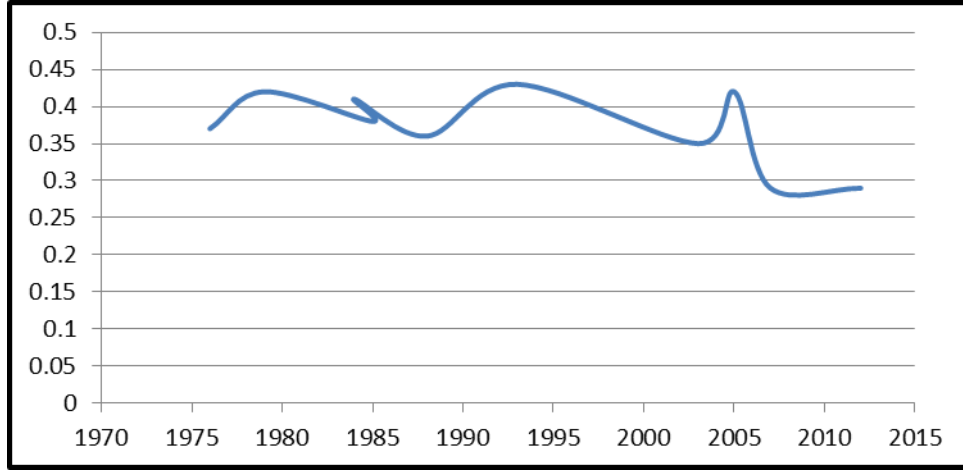
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على

1- نبيل جعفر عبد الرضا ومصطفى عبدالله محمد، المسارات العكسية للنفط والغاز، ط1، البصرة، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة، 2016، ص89.

2- رائد فهمي، استخدام الربيع النفطي في العراق ملاحظات أولية، الثقافة الجديدة، العدد 316، ص6.

الشكل (19)

معامل جيني في العراق لسنوات مختارة



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (9).

رابعاً : مؤشرات الفساد المالي والاداري (مؤشر مدركات الفساد CPI)

تبرز ظاهرة الفساد الحاد في البلدان التي تمر بمراحل التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي فالكثير من الديمقراطيات الناشئة تسعى الى تحديد سبل مكافحة اثار الفساد، ويعد التقرير السنوي الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية TI التي مقرها برلين معنية بالفساد المالي والاداري الذي تعاني منه الدول التي عددها 180 دولة، وصدر اول تقرير في عام 1995، وتصدر تقريرها السنوي الذي يتضمن مؤشر مدركات الفساد Perceptions Corruption Index لجميع دول العالم، يعتمد هذا المؤشر CPI دراسات عديدة في تصنيف هذه الدول لذلك يعرف بدقته العالية، وتقوم المنظمة بعدد من المسوحات تشمل رجال الاعمال من الداخل والخارج والاعتماد على عدد من المؤشرات للبلد المعني⁽¹⁾، وقد عرف هذا المؤشر من قبل المنظمة بانه سوء استغلال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية، ويظهر الفساد بعدد من المسميات منها الرشوة والاستغلال والاثراء غير المشروع، وتتراوح درجة المؤشر من 0 - 10 الصفر يدل

(1) لورنس يحيى صالح و فاطمة محسن محمد، الاقتصاد العراقي بين المرض الهولندي ولعنة الموارد ، بحث ملقى في المؤتمر العلمي لكلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة وكلية شط العرب الجامعة الاهلية، للفترة من 20- 21- 2016، ص ص 115- 116.

على مستويات كبيرة من الفساد او فاسد جداً و العشرة تدل على مستويات منخفضة وعلى هذا الاساس تصنف الدول⁽¹⁾.

ان استثناء ظاهرة الفساد وتشابك حلقاته وترابط الياته بدرجة لم يسبق لها مثيل في التاريخ العراقي بعد عام 2003، واصبح من اهم المعوقات التي تقف امام التنمية الاقتصادية، وان الفساد الموجود في العراق له صفات تختلف عن الفساد الموجود في العالم اي انه ليس فساداً ادارياً فقط وانما هو فساد مركب ومعقد بدأ من فساد الفرد وفساد الجماعة وثم فساد المؤسسات ثم فساد الكيانات التي تحيط بالمؤسسات، واصبح الفساد يتداخل لتخريب الاقتصادي والتشريد السياسي واثارة الفوضى وتمويل الارهاب وتمويل الجماعات المسلحة التي يحتمي بها هذا الفساد، وهو احد مقاييس لجنة الموارد في العراق وذلك بسبب التبعات الخطيرة لظاهرة الفساد المالي والاداري على مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والاثار السلبية التي تسببها هذه الظاهرة في العراق من زيادة في معدلات الفقر والبطالة وضياع الموارد وغيرها من الاثار، وان هذا المؤشر يوضح كيفية تحول نعمة الموارد النفطية الى لعنة، من خلال مقارنة تطور ايرادات النفط في العراق مع مؤشر الفساد المالي والاداري CPI ونلاحظ من الجدول (10) ان الزيادة في ايرادات النفط منذ عام 2006 نتيجة ارتفاع اسعار النفط ارتفع مؤشر مدركات الفساد انخفضت مرتبة العراق من 141 عام 2005 الى 160 عام 2006 ووصل العراق الى المرتبة الاخيرة تقريباً في عام 2007 من اصل 180 دولة اي ان العراق تراجع 48 مرتبة من عام 2004 - 2008 مع ارتفاع ايرادات النفط فوق النصف لنفس المدة اي ان العلاقة طردية كلما ترتفع الايرادات يرتفع معها مؤشر الفساد المالي والاداري كما في الشكل (20)، وبقي تسلسل العراق لمدة عشر سنوات من الدول العشرة الاخيرة، ووفقاً لتقرير منظمة الشفافية العالمية خلال المدة 2009 - 2011 ان مؤشرات ادراك الفساد المالي في العراق متقاربة لم تتجاوز درجة المؤشر 2 وهي تعتبر درجة كبيرة جداً من الفساد المالي والاداري، وكان من المفترض ان هذه الايرادات تستخدم في تنمية الاقتصاد العراقي الذي يعاني من مشاكل عديدة واهمها الفقر والبطالة⁽²⁾، ويرى الباحث ان الفساد سبب كل مشاكل العراق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فعلى المستوى الاقتصادي فانه يزيد من الفوارق الطبقيّة الكبيرة وغسيل الاموال وعلى المستوى

(1) ابراهيم جاسم جبار الياصري، التنمية الاقتصادية في العراق الواقع والمعوقات، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة ميسان، ص 11-12.

(2) لورنس يحيى صالح و فاطمة محسن محمد، المصدر السابق، ص 115-116.

الاجتماعي فله تأثير على المجتمع كالتجارة بالأسلحة والمخدرات، وعلى المستوى السياسي فانه يغير من المعادلة السياسية لصالح الطبقة التي لديها اموال كثيرة في شراء اصوات الناخب والتأثير على الخصوم السياسيين والتزوير وتكوين جماعات مسلحة تحمي الحزب وغيرها، والحصول على الامتيازات والمناصب بقوة السلاح والمال، وهو اخطر من الارهاب.

الجدول (10)

مؤشر مدركات الفساد وايرادات النفط في العراق للمدة (2004-2016)

السنة	مؤشر CPI تسلسل العراق عالمياً	الايرادات النفطية (ترليون دينار)
2004	130	32
2005	141	39
2006	160	46
2007	178	53
2008	178	77
2009	176	51
2010	175	66
2011	175	71
2012	169	111
2013	171	105
2014	170	98
2015	166	57
2016	166	98

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على

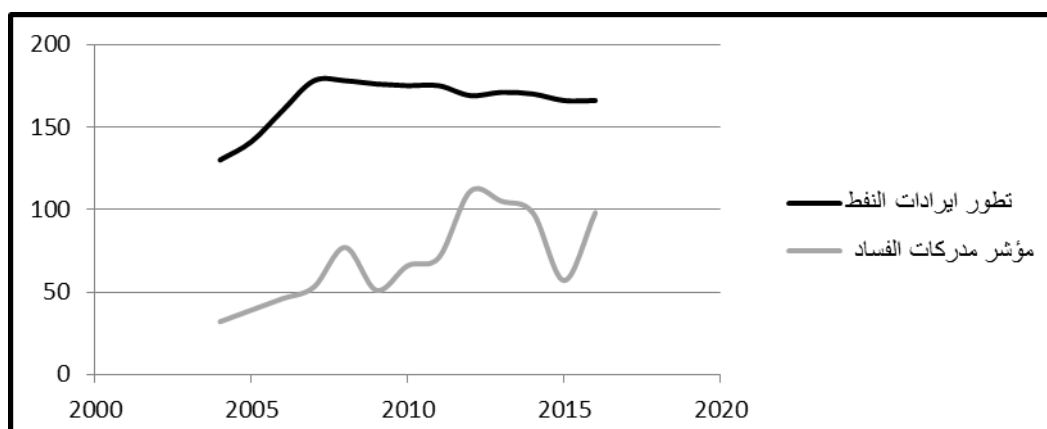
1-Transparency International, for a number of years, On the site online,

<https://www.transparency.org/research/cpi/cpi>.

2- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، لعدد من السنوات.

الشكل (20)

تطور إيرادات النفط ومرتبة مؤشر مدركات الفساد في العراق للمدة 2004-2016



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (10).

الفصل الثالث

قياس اثر العوائد النفطية على معدلات النمو الاقتصادي في العراق

تمهيد

يعد الاقتصاد القياسي فرع من فروع علم الاقتصاد والذي يعنى بتحليل الظواهر الاقتصادية الواقعية تحليلاً كمياً، ويعتمد في قياس العلاقات الاقتصادية وتحليلها ودمج النظرية الاقتصادية والرياضيات والأساليب الاحصائية في نموذج متكامل، لغرض اختبار الفروض و التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية، ولقياس أثر العوائد النفطية على القطاعات الانتاجية لاسيما قطاع الزراعة وقطاع الصناعة التحويلية، سيتم استخدام الاساليب القياسية الحديثة لاختبار استقراره المتغيرات والوقوف على صحة فرضية الدراسة، و يقسم هذا الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الاول:- الإطار النظري للنموذج القياسي (منهجية البحث)

المبحث الثاني: - مراحل بناء وتوصيف النموذج القياسي.

المبحث الثالث: - تقدير وتحليل النتائج.

الاطار النظري للنموذج القياسي (منهجية البحث)

اولاً: اختبار الاستقرار (Stationary Test)

يعد تحليل السلاسل الزمنية خطوة مهمة قبل تقدير واختبار العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية. للتأكد من استقرارية (Stationers) هذه المتغيرات ومعرفة الخصائص الاحصائية لها، ويقال عن بيانات السلسلة مستقرة عندما تكون متوسطاتها وتباينها ثابتة مع مرور الزمن⁽¹⁾. وفي حالة كون السلاسل الزمنية غير مستقرة ستظهر لنا مشكلة تدعى بالانحدار الزائف (Spurious Regression) ولمعالجة ذلك سيتم اعتماد اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test) للتأكد من استقرارية المتغيرات وتحديد درجة تكاملها ، ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة الا اننا سوف نستخدم اختبارين هما : اختبار ديكي - فولر (Dickey and Fuller 1979) واختبار فيليبس - بيرون (Phillips-Perron 1988)، ففي عام 1981 طور كل من ديكي وفولر ثلاث معادلات مختلفة لاختبار وجود جذر الوحدة تحتوي المعادلة الثانية على الحد الثابت فقط حين تحتوي الثالثة على الحد الثابت والاتجاه العام اما المعادلة الاولى فهي بدون حد ثابت واتجاه عام وان (e_t) في المعادلات الثلاثة هي حدود الخطأ والتي تتصف بالضوضاء البيضاء (White Noise) وتتميز بالخواص المرغوبة⁽²⁾.

ويمكن توضيح اختبار ديكي - فولر من خلال المعادلة الاتية⁽³⁾

$$\Delta Y = \delta y_{t-1} + e_{1t} \quad \dots \dots \dots (1)$$

$$\Delta Y = \alpha + \delta y_{t-1} + e_{2t} \quad \dots \dots \dots (2)$$

$$\Delta Y = \alpha + BT + \delta y_{t-1} + e_{3t} \quad \dots \dots \dots (3)$$

أذ :

(1) عدنان الوردى : "اساليب التنبؤ الاحصائي ، طرق وتطبيقات ، جامعة البصرة ، 1990 ، ص258.

(2) صفاء يونس، مزاحم محمد ، تحليل العلاقة بين الاسعار العالمية للنفط واليورو والذهب باستخدام قيمة الانحدار الذاتي (VAR) ، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية (14) ، 2008 ، ص18.

(3) انظر في ذلك :

- Badi G. Baltagi , Econometrics , 2nd Edition , Verify Berlin Heidelberg New York . USA .1999.p370.
- Gujarati N.D , Basic Econometrics . Fourth Edition . The Mc. Graw-till , Cmpaines , 2004 , pp800-820.

T:الاتجاه الزمني

Δ : صيغة الفرق من الدرجة الاولى

فاذا كان حد الخطأ (e_t) يعاني من الارتباط الذاتي ، فيمكن ان يصحح بإضافة عدد مناسب من حدود الفروق المبطنه (متأخرة زمنياً) و تصبح معادلة الانحدار لهذا الاختبار على النحو الآتي⁽¹⁾:

$$\Delta y_t = B_1 + B_2 T + \delta y_{t-1} + \sum_{i=1}^m \alpha_i \Delta y_{t-1} + e_t$$

وهذا الاختبار يدعى اختبار ديكي - فولر الموسع (Augmented Dickey – Fuller) اذ تصبح (e_t) غير مرتبطة ذاتياً وتتميز بالخصائص المرغوبة (White Noise) ولتحديد طول الفجوات الزمنية (m) المناسبة ، يتم استخدام معايير مثل ((Akaike Info Criterion (AIC) او ((Schwartz Info criterion (SC) (Final Prediction Error (FPE))⁽²⁾.

ويتم اختيار فرضية العدم ($H_0: \delta = 0$) اي وجود جذر الوحدة من خلال مقارنة احصائية (τ) المقدرة للمعلمة (δ) مع القيم الجدولية والمطورة ايضاً بواسطة (Makinnon 1991)، اذ يتم رفض فرضية العدم التي تتضمن على عدم استقرار السلسلة عندما تكون المعلمة (δ) سالبة ومعنوية احصائياً، اي ان السلسلة الزمنية مستقرة اذا كانت قيمة (τ) اكبر من القيمة الجدولية بشكل مطلق، وبالعكس اذا كانت اقل من القيمة الجدولية فأن لا يمكن قبول فرضية البديلة وتشير الى عدم استقراره السلسلة⁽³⁾.

اما بالنسبة لاختبار فيليبس- بيرون (Phillips – Perron) ، فيعتمد على نفس المعادلة اعلاه، الا انه يختلف عن اختبار (Dickey – Fuller) البسيط والموسع في طريقة معالجة وجود الارتباط الذاتي، اذ تقوم بعملية تصحيح غير معلميه (Non parametric) لـ إحصائية (τ) للمعلمة (δ) وله قدرة اختبارية افضل وأدق لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيراً، وتعد الكثير من السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية غير مستقرة عند مستوياتها ولكنها تصبح مستقرة في الفرق الأول.

ثانياً: اختبار التكامل المشترك (Co integration Test) :

تستخدم منهجية التكامل المشترك لمعرفة طبيعة العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المدى الطويل والذي يتطلب ان تكون المتغيرات الخاضعة لهذا الاختبار غير مستقرة عند

⁽¹⁾Dickey D.A., Fuller W.A., Likelihood Ration tests for Autoregressive time series unit Root , Econometrica , vol.99 .1981. p.1072.

⁽²⁾Dimitios Asterion and Stephen G.Hall .Applied Econometrics , palgrave Macmillan Ltd. New York , 2007 .p295.

⁽³⁾ عابد العبدلي : اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية – دراسة تحليلية قياسية ، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي ، جامعة الازهر ، السنة التاسعة ، العدد (27) 2005، ص18-

المستوى لكنها تتمتع بنفس درجة السكون اي تصبح مستقرة بعد اخذ الفرق الاول او الثاني⁽¹⁾، اذ يشترط تطبيق اختبار التكامل المشترك هو ان تكون المتغيرات قيد الدراسة متكاملة في نفس الدرجة*، اي ان العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات x_t , y_t ستكون ذات معنى فقط عندما يكون حد الخطأ المقدر (Error term) مستقراً من الدرجة صفر $(0) \sim I(u_t)$ ولا يعاني من جذر الوحدة.

ويتم اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات قيد الدراسة: باستخدام اسلوب (انجل - كرانجر) (Granger - Engle) ذات الخطوتين بتقدير المعادلة والتي تسمى انحدار التكامل المشترك (Co integration Regression) وعلى النحو الاتي⁽²⁾:

الخطوة الاولى : تقدير معادلة انحدار العلاقة طويلة المدى بين المتغيرين (y , x) باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) بشرط ان تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة

$$y_t = \alpha_0 + \alpha_1 x_t + e_t$$

$$x_t = B_0 + B_1 y_t + u_t$$

أذ a, B : المعلمات المقدرة (u_t, e_t) : حد الخطأ

الخطوة الثانية : اختيار مدى استقرارية البواقي المتحصل عليها من الخطوة الاولى، باستخدام احد اختبارات جذر الوحدة ، فاذا كانت الاختبارات تدل على استقرار البواقي (u_t, e_t) بأذ تكون البواقي متكاملة من الدرجة صفر $(0) \sim I(u_t, e_t)$ نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة فهذا يعني وجود تكامل مشترك بين (y_t) ، (x_t) ونستنتج وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات، اما اذا كانت سلسلة البواقي غير مستقرة فهذا يعني عدم وجود تكامل مشترك بين هذين المتغيرين.

اما اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانس-جسليوس (Johanon - Juselins) فهو يتفوق على اختبار انجل - جرانجر، نظراً لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم ويستخدم عندما يزيد عدد المتغيرات عن متغيرين او حتى عندما يكون عددها اثنين، والاهم من ذلك ان

(1) حلمي ابراهيم منشد ، تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة (1975-2000) اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة البصرة ، (غ . أ) ، 2004 ، ص 130-131 .

* درجة التكامل تعني جعل المتغير مستقر بعد اخذ (d) من الفروق ونرمز لذلك بـ (d) ا فمثلاً يكون المتغير (x) متكامل من الدرجة الاولى ونرمز له $(1) \sim I(x_t)$.

(2) Engle , R. F and Granger c.w, co integration and error correction" Representation and Testing "Econometric .

هذا الاختبار يكشف عن ما اذا كان هناك تكامل مشترك فريد، وهذا له اهمية في نظرية التكامل المشترك ، ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك هناك اختباران احصائيان⁽¹⁾:

1. اختبار الأثر (Trace Test) أذ نختبر فرضية العدم القائلة بأن عدد متجهات التكامل

المشترك الفريدة يقل عن او يساوي العدد (r) مقابل الفرض البديلة بأن عدد المتجهات يساوي (r) (n=r).

2. اختبار القيمة العظمى (λ_{max}) اذ يتم اختبار فرضية العدم بأن عدد متجهات

التكامل المشترك يساوي (n=r)r مقابل الفرضية البديلة بوجود (n=r+1) متجه للتكامل المشترك، فإذا ازدادت القيمة المحسوبة عن القيمة الحرجة بمستوى معنوية معينة فاننا نرفض فرضية العدم التي تشير الى عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرين وقبول الفرضية البديلة وبالعكس.

ثالثاً: تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) (Error Correcting Term)

يتم استخدام النموذج في حالة كون المتغيرين (x , y) متكاملين تكاملاً مشتركاً لبيان العلاقة بين الاجل القصير يقوم هذا النموذج على فرضية ان هناك علاقة توازنيه طويلة المدى وبالرغم من وجودها فإن من النادر ان تحقق ومن ثم فقد تأخذ (y) قيمة مختلفة عن قيمتها التوازنية، ويمثل الفرق بين القيمتين عند كل فترة زمنية بخطأ التوازن ويتم تعديل او تصحيح هذا الخطأ او جزء منه على الاقل في المدى الطويل لذلك جاءت تسمية هذا النموذج بنموذج تصحيح الخطأ اذ يمكننا هذا النموذج (ECM) من فحص وتحليل سلوك المتغيرات على المدى القصير من اجل الوصول الى التوازن على المدى الطويل⁽²⁾، ولتقدير هذا النموذج يتم ادخال البواقي المقدرة في العلاقة طويلة الامد كمتغير مستقل مبطاً لفترة واحدة (e_{t-1}) الى جانب فروق المتغيرات الاخرى غير الساكنة وفق المعادلتين الاتيتين⁽³⁾:

$$\Delta y = \alpha_0 + \sum_{j=1}^n \alpha_{1j} y_{t-j} + \sum_{i=1}^m B_{1i} \Delta x_{t-i} + \rho_1 e_{t-1} + v_{1t}$$

(1) عايد العبدلي : محددات الطلب على وارادت المملكة العربية السعودية في اطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي ، جامعة الازهر ، العدد (32) ، 2007 ، ص 181.

(2) شفيق عريش وآخرون: اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية ، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (33) العدد (5) ، 2011 ، ص 85.

(3) عايد العبدلي، محددات الطلب على وارادت المملكة العربية السعودية في اطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ مصدر سابق، ص 181.

$$\Delta x = B_0 + \sum_{s=1}^n B_j \Delta X t_j + \sum_{i=1}^m a_i \Delta y_{t-1} + p_2 e_{t-1} + v_{2t}$$

أذن :

Δ : تشير الى صيغة الفروق من الدرجة الاولى .

e_{t-1} : حد تصحيح الخطأ ويمثل العلاقة طويلة الأجل.

فاذا كانت قيمة معالم حد تصحيح الخطأ (p_1, p_2) معنوية وسالبة في اختبار (t) فأن ذلك يدل على وجود علاقة توازنه في الأجل الطويل وتسمى معلمة سرعة التعديل للتوازن وتحديداً تقيس نسبة اختلال التوازن في الفترة السابقة $(t-1)$ التي يتم تصحيحها او تعديلها في الفترة الزمنية (t) ⁽¹⁾. وبالتالي تعني إعادة توفيق سلوك متغير اقتصاديا ما في المدى القريب مع سلوكه في المدى الطويل.

(1) شفيق عريش وآخرون مصدر سابق ، ص 87.

مراحل توصيف وبناء النموذج القياسي

توصيف وبناء النموذج القياسي

تعد النماذج القياسية إحدى أدوات القياس التي تستخدم في الدراسات الاقتصادية لمعالجة المشاكل الاقتصادية من جهة ولمعرفة مدى امكانية تحقق فروض النظرية الاقتصادية من جهة اخرى ، والمرحلة الأولى لدراسة أية ظاهرة اقتصادية دراسة كمية هي التعبير عن هذه الظاهرة بصيغة رياضية معبراً عنها برموز ومعادلات رياضية وهذه المعادلات تعكس العلاقات المختلفة بين المتغيرات التي يتضمنها النموذج ،وتسمى هذه المرحلة مرحلة توصيف وصياغة النموذج⁽¹⁾، وتتضمن الخطوات الآتية :

1. بناء هيكل النموذج .
2. تحديد متغيرات النموذج .
3. تحديد العلاقة بين متغيرات النموذج .
4. مصفوفة معاملات الارتباط.

1 : بناء هيكل النموذج :

يتكون النموذج من مجموعة معادلات، كل معادلة تضم متغيراً تابعاً ومتغيراً مستقلاً واحداً أذ تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط Simple linear Regression في تقدير العلاقات المدروسة ، وفي النموذج الذي تم بناؤه حالياً سوف يتم قياس العلاقة على شقين:

أ - قياس العلاقة بين مساهمة قطاع الصناعة التحويلية (Ind) في الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع وبين الايرادات النفطية (Rev) في الناتج المحلي الاجمالي او كمتغير مستقل.

ب - قياس العلاقة بين مساهمة قطاع الزراعة (AGR) في الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع وبين الايرادات النفطية (Rev) كمتغير مستقل في الناتج المحلي الاجمالي.

أذ تم استخدام نموذج الانحدار البسيط Simple Regression Model في تقدير العلاقات المدروسة وبعده صيغ رياضية بعد اختيار استقراريه البيانات المستخدمة او السلسلة الزمنية للمدة 1970 - 2015 وبواقع (46) مشاهدة.

⁽¹⁾وليد اسماعيل السيفو، احمد محمد مشعل، الاقتصاد القياسي التعليمي بين النظرية والتطبيق، عمان، الطبعة الاولى، 2003، ص21.

2 - متغيرات النموذج : استخدم عدداً من المتغيرات الاقتصادية المهمة لبيان اثر القطاع النفطي على القطاعات الاقتصادية الاخرى كالزراعة والصناعة وفيما يأتي وصف كل المتغيرات التي يتضمنها النموذج:

أ - المتغيرات المستقلة : وهي متغيرات تتحدد بقوى من خارج النموذج وتسمى ايضاً بالمتغيرات الخارجية (External variables) ويمكن الحصول عليها من الاحصاءات الرسمية للدولة او من خلال النشرات الدولية للجهات والمؤسسات ذات العلاقة، ويتضمن النموذج المقدر في هذه البحث متغير مستقل الايرادات النفطية (REV) في الناتج المحلي الاجمالي .

ب - المتغيرات التابعة : وهي متغيرات تتحدد قيمتها من داخل النموذج وتسمى ايضاً بالمتغيرات الداخلية (Internal variables) وتتضمن المتغيرات الآتية :

A - مساهمة قطاع الصناعة (Ind) في الناتج المحلي الاجمالي.

B - مساهمة قطاع الزراعة (AGR) في الناتج المحلي الاجمالي.

3 : تحديد العلاقة بين متغيرات النموذج يتضمن النموذج عدة معادلات وبعده صيغ وهي :

$$Ind = \alpha_1 + \beta oil + e_{t1} \quad AGR = \delta + \varphi oil + e_{t1}$$

$$Ind = + \beta REV + e_{t2} \quad AGR = \delta_1 + \varphi_1 Rev + e_{t2}$$

α_2

هذا ويمكن تحديد اتجاه العلاقة بين هذه المتغيرات بالاعتماد على الاسس والافكار النظرية الاقتصادية أذ يفترض ان تكون العلاقة بين مساهمة القطاعات الاستخراجية في الناتج المحلي الاجمالي (Oil) ومساهمة قطاع الصناعية التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي علاقة طردية ايجابية ويتوقع ان تكون المعلمة (β ، β_1) موجبة لاسيما وان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد بشكل اساس على القطاع النفطي، كذلك تفترض النظرية الاقتصادية العلاقة بين مساهمة القطاع الاستخراجي في الناتج المحلي الاجمالي وقطاع الزراعي علاقة طردية موجبة ويتوقع ان تكون المعلمة (φ_1 , φ) موجبة، اي ان الزيادة في مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي سوف يؤدي الى زيادة مساهمة كل من قطاع الصناعي التحويلية والقطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي.

4: مصفوفة معاملات الارتباط : لغرض تحديد انحدار درجة العلاقة بين المتغيرات قيد الدراسة

تم اعتماد معاملات الارتباط الآتية :

جدول (11)

مصفوف معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

Variables	OIL	REV	IND	AGR
OIL	1.000000	0.299307	-0.461431	-0.685973
REV	0.299307	1.000000	-0.321460	-0.411473
IND	-0.461431	-0.321460	1.000000	0.146565
AGR	-0.685973	-0.411473	0.146565	1.000000

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 9

يشير جدول معاملات الارتباط الى العلاقة بين هذه المتغيرات، أذ يوضح متوسط اتجاه العلاقة بين هذه المتغيرات ويتضح منه وجود درجة متوسطة من الارتباط بينهما واتجاه العلاقة العكسية اي ان زيادة مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي سوف يؤدي الى انخفاض مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي وكذلك انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي وقد بلغت درجة الارتباط (-0.46143 ، -0.6859) على التوالي الا ان هذا الارتباط اضافة الى كونه عاجزاً عن تحديد اتجاه التأثير بين المتغيرات لا يقدم دليلاً كافياً على وجود علاقة سببية، فقد تكون هذه المتغيرات مرتبطة مع بعضها ارتباطاً دالياً (Function ally) تتجه لمجرد التزامن في تحركاتها او تأثيراتها بعوامل مشتركة فيما بينها⁽¹⁾، لذا سيتم اللجوء الى اعتماد نماذج الانحدار القياسي واستخدام الاختبارات للوقوف على صحة هذا الارتباطات.

(1) سلام عبد الجليل ، الانفاق الحكومي والتغيرات السنوية في الاقتصاد العراقي لسنوات (1970- 1990)، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة 1995، ص119.

تقدير وتحليل النتائج

أولاً: قياس أثر العوائد النفطية على قطاع الصناعة التحويلية

1- نتائج اختبار الاستقرارية:

تم اجراء اختبار استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باعتماد طريقة ديكي- فولر الموسع (ADF)، اذ تختبر فرضية العدم (H_0) عدم استقراريه السلاسل الزمنية مقابل الفرضية البديلة (H_1) التي تشير الى استقراريه السلاسل الزمنية.

الجدول (12)

نتائج اختبار ADF ديكي فولر الموسع

1 st difference test			Level			المتغيرات
None	Intercept & Trend	Individual Intercept	None	Intercept & Trend	Individual Intercept	
- 6.770*	- 6.6138*	- 6.688*	- 0.963	- 1.9073	- 1.947	Oil
- 4.4641*	- 4.2515*	- 4.4189*	- 0.4243	- 1.8096	- 1.13286	Rvo
-7.1321*	- 6.9739*	- 7.0580*	- 1.9454	- 2.9361	- 2.5099	Ind
- 6.69831*	- 6.5391*	- 6.6172*	- 1.6939	- 2.6688	- 2.7094	AGR

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIWS9

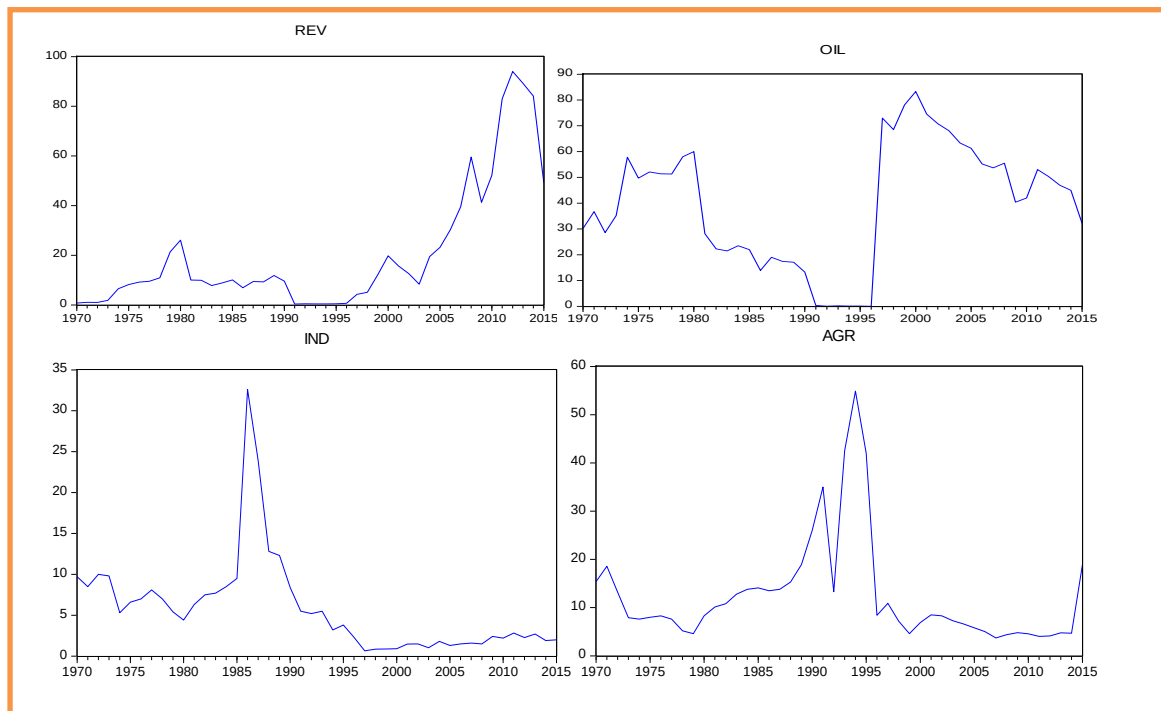
*تشير الى المعنوية الاحصائية 1% **تشير الى المعنوية الاحصائية 5%

وتشير النتائج الموضحة في الجدول (12) الى ان المتغيرات (REV،OIL،AGR،IND،) غير مستقرة بالمستوى ولجميع الحالات سواء بحد ثابت فقط او بحد ثابت واتجاه عام أو بدون حد ثابت واتجاه، وكانت قيم (τ) المحسوبة اقل من قيمتها الجدولية (الدرجة) بشكلها المطلق، مما يعني قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة وبعد اخذ الفروق الاولى لها اصبحت هذه المتغيرات مستقرة عند مستوى معنوية (1%) ، أذ (τ) المحسوبة اكبر من قيمتها الجدولية عند كل الحالات وبمستوى معنوية (1%)، اي ان السلسلة الزمنية متكاملة من الدرجة الاولى ($I \sim 1$)، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول

فرضية البديلة، نستنتج من ذلك ان السلاسل الزمنية كافة تكون مستقرة في جميع الحالات (ثابت فقط، ثابت واتجاه عام، بدون ثابت واتجاه عام) وعند جميع المستويات (1%، 5%)، بعد اخذ الفروق الاولى لجميع المتغيرات كما في الجدول (12) اي ان السلاسل الزمنية كافة متكاملة من نفس الدرجة $I(1)$ ، الامر الذي ينسجم مع منطق النظرية القياسية، التي تفترض ان اغلب المتغيرات الاقتصادية تكون غير ساكنة في المستوى، ولكنها تصبح ساكنة في الفرق الاول، وبناء على النتائج السابقة في اختبار Group Unite Root، يبين امكانية بناء نموذج انحدار يتصف بالاستقرار، وامكانية تحليل انحدار هذا النموذج ولا يكون هذا الانحدار زائفا، ويمكن إيضاح استقراره المتغيرات في الاشكال البيانية الاتية :

الشكل (21)

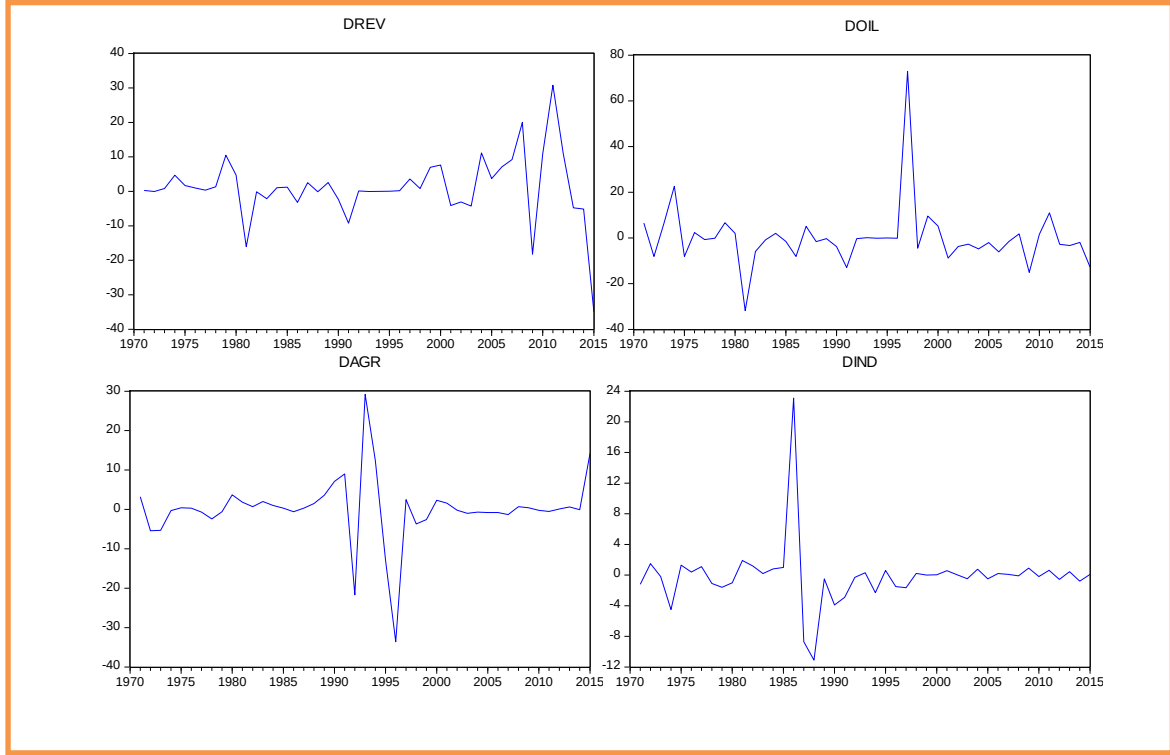
عدم استقراره السلسلة عند المستوى للمتغيرات



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIWS9

الشكل (22)

استقراري السلسلة الزمنية عند الفرق الاول للمتغيرات



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIWS9

2- نتائج اختبار التكامل المشترك

ان اختبار التكامل المشترك Co integration test هو اختبار استباقي لتجنب الانحدار الزائف (Spurious regression) وان وجود تكامل مشترك بين المتغيرين (oil، ind) يعني وجود علاقة توازنه طويلة الاجل رغم تباينها عن العلاقة القصيرة الاجل.

ولغرض اختبار التكامل المشترك بين العوائد النفطية وقطاع الصناعة التحويلية، تم استخدام طريقة انجل – جرانجر ذات الخطوتين للتكامل المشترك كما اشرنا في المبحث الاول، **الخطوة الاولى** : تتضمن تقدير علاقة انحدار التكامل المشترك بطريقة OLS بين المتغيرين

$$ind = \alpha + \beta oil + e_t$$

الخطوة الثانية : اختبار مدى استقراريه البواقي المتحصل عليها من الخطوة الاولى، باستخدام احد اختبارات جذر الوحدة، فاذا كانت الاختبارات تدل على استقرار البواقي (e_t) بأذ تكون البواقي متكاملة من الدرجة صفر ($e_t \sim I(0)$) نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة فهذا يعني وجود تكامل مشترك بين (ind)، (oil) ونستنتج وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرين، اما اذا كانت سلسلة البواقي غير مستقرة فهذا يعني عدم وجود تكامل مشترك بين هذين المتغيرين.

جدول (13)

علاقة أنحدار التكامل المشترك

Dependent Variable: IND
Method: Least Squares
Date: 06/02/17 Time: 09:02
Sample: 1970 2015
Included observations: 46

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	6.752075	1.537638	10.38225	C
0.0012	-3.450037	0.033273	-0.114795	OIL
5.827391	Mean dependent var		0.212919	R-squared
5.958598	S.D. dependent var		0.195031	Adjusted R-squared
6.233101	Akaike info criterion		5.346059	S.E. of regression
6.312607	Schwarz criterion		1257.535	Sum squared resid
6.262885	Hannan-Quinn criter.		-141.3613	Log likelihood
0.637462	Durbin-Watson stat		11.90275	F-statistic
			0.001248	Prob(F-statistic)

المصدر : مخرجات البرنامج 9: Eviews

وتشير نتائج انحدار التكامل المشترك بين المتغيرين الى وجود علاقة دالية معنوية بينهما وهذا ما يؤكد معنوية الاختبارات الاحصائية (F, R², t) بمستوى دلالة 1%، ويتضح أيضاً من النموذج وجود علاق عكسية بين المتغيرين (*ind*) و (*oil*)، هذا وقد تم اختبار حد الخطأ (البواقي) (e_t) من هذه العلاقة المقدره لبيان مدى استقرارها عند المستوى وتكاملها من الدرجة صفر (0)، وباستخدام اختبار جذر الوحدة ديكي فولر الموسع (ADF).

جدول (14)

اختبار جذر الوحدة لحد الخطأ (e_t)

Null Hypothesis: ET has a unit root
Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic	
0.0053	-2.857211	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-2.617364	1% level Test critical values:
	-1.948313	5% level
	-1.612229	10% level

المصدر : مخرجات البرنامج 9: Eviews

وقد تبين ان قيمة (t) المحسوبة والبالغة (-2.857) اكبر من القيمة الجدولية (الدرجة) (-2.6173) بمستوى معنوية 1% عند المستوى وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية

البديلة، بمعنى ان سلسلة البواقي (حد الخطأ) تمثل سلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة صفر(0)، وهذا يؤكد ان المتغيرين المذكورين يتصفان بخاصية التكامل المشترك ويرتبطان بعلاقة توازنه طويلة الاجل، وطالما ان البواقي مستقرة عند المستوى فان الانحدار السابق غير زائف ، وهناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين، وللتأكد أكثر من صحة النتائج سيتم اعتماد الاختبار الثاني للتكامل المشترك باستخدام منهجية جوهانسن- جسيوس (1990) (Johansen and Juselius) لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك لكل معادلة تقدرها والكشف عن وجود علاقة خطية طويلة الاجل بين المتغيرين .

وقبل البدء بإجراء هذا الاختبار لابد من تحديد مدة الابطاء الزمني المثلى أذ يشار هنا الى ان اختبار السببية حساس لاختبار الفجوة الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة ولتحديد العدد الامثل لمدد التباطؤ (Lags)، تم استخدام نموذج (VAR) والذي يوضح خمسة معايير (AIC , SC, FPE ,LR , HQ). وقد اظهرت النتائج ان المعايير الخمسة اختارت فترة واحدة كما موضح في الجدول (15)، وعليه سوف يتم التقدير لاختبار التكامل المشترك في اطار (VAR) فترة زمنية واحدة.

جدول (15)

اختيار عدد فترات التباطؤ في نموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: IND OIL						
Exogenous variables: C						
Date: 06/02/17 Time: 09:50						
Sample: 1970 2015						
Included observations: 42						
HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
15.58160	15.63402	15.55127	19448.71	NA	-324.5767	0
13.96857*	14.12582*	13.87758*	3649.400*	72.70237*	-285.4293	1
14.18886	14.45094	14.03721	4288.649	1.141407	-284.7815	2
14.38259	14.74951	14.17028	4918.735	2.009189	-283.5759	3
14.51832	14.99007	14.24536	5340.616	3.808267	-281.1525	4

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر : مخرجات البرنامج 9: Eviews

ولاختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية جوهانسن – جسيوس ، أذ تشير النتائج الواردة في الجدول (16) الى رفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بمستوى معنوية 5% ، ان قيمة (Trace λ) المحسوبة اكبر من القيمة الحرجة Critical Value بالنسبة للمتغيرات، وقيمة (Max λ) المحسوبة اكبر من القيمة الحرجة Critical value، مما

يعني بوجود تكامل مشترك بين العوائد النفطية وقطاع الصناعة التحويلية، وهذا يعني وجود علاقة توازن طويلة الاجل بينهما وهذا يمكننا من اجراء الخطوة الآتية وعندها يكون النموذج اكثر ملاءمة لتقدير العلاقة بينهما هو نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM).

جدول (16)

اختبار جوهانسن – جسيوس للتكامل المشترك

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0055	15.49471	21.49193	0.365362	None *
0.1637	3.841466	1.939807	0.044109	At most 1

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0066	14.26460	19.55213	0.365362	None *
0.1637	3.841466	1.939807	0.044109	At most 1

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر : مخرجات البرنامج 9: Evieews

2- نموذج تصحيح الخطأ (ECM) : بعد التأكد من وجود التكامل المشترك تأتي الخطوة الآتية والمتمثلة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وذلك بإدخال مقدرات سلسلة بواقي العلاقة طويلة الاجل بوصفها متغيراً مستقلاً مبطناً لفترة واحدة في نموذج (VAR) وفق النموذج المشار اليه سابقاً وقد اظهرت النتائج الموضحة في الجدول (17) ان معلمة تصحيح الخطأ هي (ET-1).

جدول (17)

نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لاختبار التكامل المشترك

Dependent Variable: DIND				
Method: Least Squares				
Date: 06/02/17 Time: 11:18				
Sample (adjusted): 1971 2015				
Included observations: 45 after adjustments				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.8196	-0.229435	0.592202	-0.135872	C
0.0945	-1.710781	0.043935	-0.075164	DOIL
0.0101	-2.692587	0.113770	-0.306336	ET_1
-0.171111	Mean dependent var	0.180313	R-squared	
4.286054	S.D. dependent var	0.141280	Adjusted R-squared	
5.660637	Akaike info criterion	3.971763	S.E. of regression	
5.781082	Schwarz criterion	662.5457	Sum squared resid	
5.705538	Hannan-Quinn criter.	-124.3643	Log likelihood	
1.861919	Durbin-Watson stat	4.619540	F-statistic	
		0.015368	Prob(F-statistic)	

المصدر : مخرجات البرنامج Eviews:9

(-0.3063) وهي سالبة ومعنوية مما يعني ان المتغيرين يتصفان بخاصية التكامل المشترك وهناك علاقة توازنه طويلة الاجل بينهما، كما تعني ان 30% من الاختلال قصير الاجل في الفترة السابقة (t-1) يمكن تصحيحه في الفترة الحالية (t) سنوياً باتجاه التوازن من خلال تغيير العوائد النفطية، هذا وقد بلغت F المنسبة لهذا النموذج 4.619 وهي معنوية بمستوى 1% كما ان قيمة (D.W) هي 1.86 وهي قريبة جدا من (2) مما يدل على خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم حد الخطأ هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى فان نسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل مقبولة نحو التوازن، بمعنى ان قطاع الصناعة التحويلية (IND) يستغرق حوالي (3.3) (0.30 ÷ 1) سنة باتجاه قيمته التوازنية اثر اي صدمة او تغيير من العوائد النفطية (oil) وهذا يؤكد وجود علاقة توازنه في الاجل الطويل .

هذا ومن الجدير بالذكر ان الميل الحدي لمساهمة قطاع الصناعة التحويلية في GDP تجاه العوائد النفطية بلغت (0.11) في الامد الطويل، في حين بلغت (0.07) في الامد القصير، ومن الجدول نلاحظ أن إشارة المعلمات المقدرة جاءت خلافاً للمتوقع، اي أن مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في GDP تتأثر عكسياً بالعوائد النفطية، بمعنى ان زيادة العوائد النفطية بوحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض مساهمة قطاع الصناعة التحويلية بنسبة 75%، وهذه الحقيقة تؤكد صحة فرضية الدراسة .

ثانياً : أثر العوائد النفطية عل القطاع الزراعي

1- اختبار التكامل المشترك (co integration test)

بعد التأكد من استقرارية السلسلة الزمنية لكل متغيرات النموذج كما تبين لنا سابقاً، ولغرض اختبار التكامل المشترك بين العوائد النفطية وقطاع الزراعة، تم استخدام طريقة انجل – جرانجر ذات الخطوتين للتكامل المشترك كما اشرنا في المبحث الاول:
الخطوة الاولى : تتضمن تقدير علاقة انحدار التكامل المشترك بطريقة OLS بين المتغيرين

$$AGR = \alpha + \beta oil + e_t$$

الخطوة الثانية : اختيار مدى استقرارية البواقي المتحصل عليها من الخطوة الاولى، باستخدام احد اختبارات جذر الوحدة، فاذا كانت الاختبارات تدل على استقرار البواقي (u_t, e_t) بأذ تكون البواقي متكاملة من الدرجة صفر $(u_t, e_t) \sim I(0)$ نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة وهذا يعني وجود تكامل مشترك بين (AGR) و (OIL) ونستنتج وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرين، اما اذا كانت سلسلة البواقي غير مستقرة فهذا يعني عدم وجود تكامل مشترك بين هذين المتغيرين .

جدول (18)

علاقة أنحدار التكامل المشترك بين (AGR) و (oil)

Dependent Variable: AGR
Method: Least Squares
Date: 06/02/17 Time: 12:43
Sample: 1970 2015
Included observations: 46

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	10.70462	2.342942	25.08030	C
0.0000	-6.253525	0.050700	-0.317052	OIL
12.50022	Mean dependent var		0.470559	R-squared
11.07013	S.D. dependent var		0.458527	Adjusted R-squared
7.075421	Akaike info criterion		8.145941	S.E. of regression
7.154927	Schwarz criterion		2919.679	Sum squared resid
7.105205	Hannan-Quinn criter.		-160.7347	Log likelihood
1.363362	Durbin-Watson stat		39.10657	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر : مخرجات البرنامج 9: Eviews

وتشير نتائج انحدار التكامل المشترك بين المتغيرين الى وجود علاقة دالية معنوية بينهما وهذا ما يؤكد معنوية الاختبارات الاحصائية (F, R^2, t) بمستوى دلالة 1%، ويتضح أيضاً من النموذج وجود علاق عكسية بين المتغيرين (AGR) و (OIL) ، هذا وقد تم اختبار حد الخطأ (البواقي) (e_t) من هذه العلاقة المقدرة لبيان مدى استقرارها عند المستوى وتكاملها

من الدرجة صفر (0)، وباستخدام اختبار جذر الوحدة ديكي فولر الموسع (ADF)، فيما اذا كانت متكاملة من الدرجة صفر (0).

جدول (19)

اختبار جذر الوحدة لحد الخطأ (e_t)

Exogenous: None			
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)			
Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-4.760510	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.617364	1% level	Test critical values:
	-1.948313	5% level	
	-1.612229	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر : مخرجات البرنامج Evieews:9

وقد تبين ان قيمة (t) المحسوبة والبالغة (-4.7605) اكبر من القيمة الجدولية (الدرجة) (-2.6173) بمستوى معنوية 1% عند المستوى وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة ، بمعنى ان سلسلة البواقي (حد الخطأ) تمثل سلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة صفر(0)، وهذا يؤكد ان المتغيرين المذكورين يتصفان بخاصية التكامل المشترك ويرتبطان بعلاقة توازنية طويلة الاجل، وطالما ان البواقي مستقرة عند المستوى فان الانحدار السابق غير زائف، وهناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين، وللتأكد أكثر من صحة النتائج سيتم اعتماد الاختبار الثاني للتكامل المشترك باستخدام منهجية جوهانسن- جسيوس (1990) (Johansen and Juselius) لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك لكل معادلة تقدرها والكشف عن وجود علاقة خطية طويلة الاجل بين المتغيرين، وقبل البدء باجراء هذا الاختبار لابد من تحديد مدة الابطاء الزمني المثلّي كما هو موضح في الجدول (20).

جدول (20)

اختيار عدد فترات التباطؤ في نموذج VAR

Endogenous variables: AGR OIL
Exogenous variables: C
Date: 06/02/17 Time: 12:56
Sample: 1970 2015
Included observations: 42

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
16.42911	16.48153	16.39878	45390.00	NA	-342.3744	0
15.12720	15.28445	15.03621	11625.31	60.56905	-309.7603	1
14.97218	15.23427	14.82053	9386.699	15.02751	-301.2312	2
14.90626	15.27318	14.69396	8303.892	11.09691	-294.5731	3
14.73739*	15.20914*	14.46443*	6648.631*	13.86016*	-285.7530	4

المصدر : مخرجات البرنامج 9: EvIEWS

وقد اظهرت النتائج ان المعايير الخمسة اختارت أربعة فترات أبطاء زمني كما موضح في الجدول (20). وعليه سوف يتم التقدير لاختبار التكامل المشترك في اطار (VAR) (4) فترات زمنية .

جدول (21)

اختبار جوهانسن – جسيوس للتكامل المشترك

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0278	15.49471	17.16209	0.212090	None *
0.0066	3.841466	7.388843	0.164910	At most 1 *

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.2272	14.26460	9.773246	0.212090	None
0.0066	3.841466	7.388843	0.164910	At most 1 *

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

أذ تشير النتائج الواردة في الجدول (21) الى رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بمستوى معنوية 5% وذلك حسب اختبار الاثر trace test (trace λ) أذ بلغ (17.1620) وهو يفوق القيمة الحرجة البالغة (15.4947) بمستوى معنوية 5% الذي يشير الى وجود تكامل مشترك بين المتغيرين (OIL) و(AGR) وهذا يعني وجود علاقة توازن طويلة الاجل بينهما.

2 - نموذج تصحيح الخطأ (ECM) : بعد التأكد من وجود التكامل المشترك تأتي الخطوة الآتية والمتمثلة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) ، وذلك بإدخال مقدرات سلسلة بواقي العلاقة طويلة الاجل متغيراً مستقلاً مبطناً لفترة واحدة في النموذج كما موضح في الجدول (22).

جدول (22)

نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لاختبار التكامل المشترك

Dependent Variable: DAGR					
Method: Least Squares					
Date: 06/02/17 Time: 13:40					
Sample (adjusted): 1971 2015					
Included observations: 45 after adjustments					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
C	0.031652	1.121732	0.028217	0.9776	
DOIL	-0.133451	0.087469	-1.525694	0.1346	
ET_1	-0.581461	0.147737	-3.935798	0.0003	
R-squared					
Adjusted R-squared					
S.E. of regression					
Sum squared resid					
Log likelihood					
F-statistic					
Prob(F-statistic)					

وقد اظهرت النتائج الموضحة في الجدول (22) ان معلمة تصحيح الخطأ (ET-1) هي (-0.5814) وهي سالبة ومعنوية مما يعني ان المتغيرين يتصفان بخاصية التكامل المشترك وهناك علاقة توازنه طويلة الاجل بينهما ، كما تعني ان 58% من الاختلال قصير الاجل في الفترة السابقة (t-1) يمكن تصحيحه في الفترة الحالية (t) سنوياً باتجاه التوازن من خلال التغيير العوائد النفطية ، هذا وقد بلغت F المنسبة لهذا النموذج 7.777 وهي معنوية بمستوى 1% كما

ان قيمة (D.W) هي 1.83 وهي قريبة جدا من (2) مما يدل على خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم حد الخطأ هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى فان نسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل مقبولة نحو التوازن، بمعنى ان الانفاق العام يستغرق حوالي (1.7) ($1 \div 0.58$) سنة باتجاه قيمته التوازنية اثر اي صدمة او تغيير من (OIL) وهذا يؤكد وجود علاقة توازنه في الاجل الطويل، هذا ومن الجدير بالذكر ان الميل الحدي لمساهمة قطاع الزراعة في GDP تجاه العوائد النفطية بلغت (0.13) في الامل الطويل، ومن الجدول نلاحظ أن إشاره المعلومات المقدرة جاءت خلافاً للمتوقع، اي أن مساهمة قطاع الزراعة في GDP تتأثر عكسياً بالعوائد النفطية، بمعنى ان زيادة العوائد النفطية بوحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض مساهمة قطاع الزراعة بنسبة 31% وهذه الحقيقة تؤكد صحة فرضية الدراسة.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات :

- 1- ان الاقتصاد العراقي يعتمد اعتماداً كلياً على قطاع واحد استراتيجي هو قطاع النفط وهي صفة احادية الجانب في تمويل الميزانية الحكومية ويهيمن هذا القطاع على الصادرات بحيث تؤثر الصدمات الخارجية تأثيراً كبير في الاقتصاد وهي صفة الدولة الريعية.
- 2- اتضح من تحليل الاهمية النسبية للقطاعات الرئيسية المكونة للناتج المحلي الاجمالي ان ارتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي يؤدي الى انخفاض نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية (الصناعة والزراعة) مما يؤكد وجود العلاقة العكسية بين تطور ايرادات قطاع النفطي وانخفاض وتراجع معدلات النمو في القطاعات غير النفطية للمدة الدراسية (1970 - 2015).
- 3- إن وفرة العوائد المالية من الموارد الطبيعية الناضبة متمثلة (بالنفط الخام) ذات اثر سلبي على عملية النمو الاقتصادية العراقي ما يعرف في الادبيات الاقتصادية بلعنة الموارد والاصابة بالمرض الهولندي للمدة 1970 - 2015.
- 4- رغم حصول الاقتصاد العراقي على ايرادات كبيرة جداً من الموارد النفطية المتمثلة بالصادرات لا توجد خطة لتنويع الاقتصاد العراقي من خلال دعم واستثمار هذه الايرادات للقطاعات الانتاجية (الصناعة والزراعة).

5- ان القطاع النفطي قطاع كثيف راس المال لا يستوعب عدداً كبيراً من العمالة العراقية وبالتالي لا يعالج مشكلة البطالة الكبيرة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وهي مشكلة لها ابعادها المتعددة الخطيرة.

6- لقد أدت السياسات الاقتصادية الخاطئة والتوجه نحو دعم الاقتصاد من خلال زيادة الاستثمار في القطاع النفطي واهمال القطاعات الانتاجية الاخرى ادى الى حدوث اختلالات هيكلية، وهو هيمنة صادرات النفط الخام بنسبة تفوق 90 % مقابل ارتفاع في الاستيرادات.

7- ان الاقتصاد العراقي يمتلك مقومات النهوض بالقطاعات الانتاجية غير النفطية وثبت خلال مدة الدراسة أنه عندما تنخفض الايرادات النفطية تزيد الايرادات الانتاجية وترتفع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي وهذا واضح خلال فترة السبعينيات وخلال فترة العقوبات الدولية فترة التسعينات.

8- تشير الدراسة إلى تراجع في مؤشرات الاداء الاقتصادي كمؤشر التنمية البشرية ومؤشر الفساد المالي والاداري ومؤشر جيني ومؤشر سهولة الاعمال مع تزايد العوائد النفطية وهو ما يخالف النظرية الاقتصادية.

9- تشير معاملات الارتباط بين هذه المتغيرات (القطاع النفطي والقطاع الصناعي والقطاع الزراعي)، الى وجود علاقة عكسية سالبة اي ان زيادة مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي سوف يؤدي الى انخفاض مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي وكذلك انخفاض مساهمة قطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي وقد بلغت درجة الارتباط $(-0.46143, -0.6859)$ على التوالي.

10- كما تثبت الدراسة الكمية أن هناك وجود تكامل مشترك بين العوائد النفطية وقطاع الصناعة التحويلية والقطاع الزراعي، وهذا يعني وجود علاقة توازن طويلة الاجل بين المتغيرات اي في حالة وجود خطة حكومية طويلة الاجل لتطوير القطاعات الانتاجية غير الاستخراجية من العوائد النفطية المتزايدة سوف ترتفع مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي.

11- واثبتت الدراسة ايضاً أن مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في GDP تتأثر عكسياً بالعوائد النفطية، بمعنى ان زيادة العوائد النفطية بوحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض مساهمة قطاع الصناعة التحويلية بنسبة 13%، وأن مساهمة قطاع الزراعة في GDP تتأثر عكسياً بالعوائد النفطية، بمعنى ان زيادة العوائد النفطية بوحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض مساهمة قطاع الزراعة بنسبة 31% وهذه الحقيقة تؤكد صحة فرضية الدراسة.

ثانياً : التوصيات :

1- العمل على رسم استراتيجية اقتصادية واضحة الرؤى والأهداف وتستند إلى واقع الاقتصاد العراقي، وتعمل على تحديد الأولويات للقطاعية الانتاجية في عملية النمو الاقتصادي تتميز بالتربط والتكامل بين جميع القطاعات الاقتصادية الرئيسة، وان تسعى إلى بناء قاعدة أساسية للاقتصاد من خلال التحول في هيكل الإنتاج بالقدر الذي يخلص الاقتصاد من الاعتماد على المورد الواحد (النفط) لتنويع الاقتصادي.

2- أن تستند استراتيجية النمو إلى ثورة زراعية وصناعية وسياسة تنمية تجعل من القطاعات الزراعية والصناعية قطاعات ديناميكية قادرة على النمو الذاتي المستدام، من أجل تحقيق التوازن للنمو الاقتصادي لجميع القطاعات بالشكل الذي يحقق تنمية زراعية صناعية مستدامة قادرة على زيادة الإنتاج لتلبية الحاجات الغذائية والسلعية الأساسية للسكان وصولاً إلى مرحلة الأمن الغذائي وصناعة قادرة على تحقيق أقصى درجة من الاكتفاء الذاتي ثم التوجه نحو التصدير.

3- العمل على وضع إستراتيجية محددة لتنمية الصناعة التحويلية، وان يكون ذلك في إطار المشروعات الصناعية الصغيرة باعتبارها محركات أساسية لنمو الاقتصاد لتستهدف بالدرجة الأولى معالجة مشكلة البطالة، وتحسين مستويات الدخل وعدالة توزيعها، واستغلال الموارد المحلية بما يسهم في رفع كفاءة العملية الإنتاجية ومستلزمات الإنتاج وبالتالي زيادة مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي .

4- تبني سياسات لتنمية الموارد البشرية تكون واضحة الأهداف وتتسجم مع السياسة والخطط العامة وتمول من المتحقة من الإيرادات النفطية، لتكون منطلقاً لأهداف تنمية حقيقية للموارد البشرية باعتبارها هي احد المكونات الأساسية والمهمة لعملية النمو والتنمية كلارتقاء بنوعية التعليم والتدريب الجيد.

5- ضرورة تشجيع الاستثمارات الأجنبية بأنواعها ولاسيما الاستثمارات المباشرة لإعادة أعمار المشاريع الزراعية والصناعية، والعمل على توجيه الاستثمار في كافة القطاعات الاقتصادية كقطاع الخدمات وأولها في البنى التحتية والطاقة والمواصلات والخدمات الأساسية الأخرى لأنها الأساس في دعم ونجاح الاستثمارات .

6- ضرورة مكافحة مشكلة الفساد المالي والإداري باعتبارها من اكبر المشاكل التي تقوض عملية النمو، ويتم ذلك من خلال دعم وتفعيل أنشطة ودور المؤسسات المالية والرقابية المتمثلة بديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة ودوائر المفتش العام.

7 - الاستفادة من تجارب الدول التي تملك موارد نفطية واتجهت نحو تنويع الاقتصاد واعتبرت إيرادات النفط شيئاً ثانوياً وطورت القطاعات الأخرى وتجاوزت الصدمات الخارجية وعدم الاستقرار الاقتصادي جراء اسعار النفط.

8 - الاهتمام بالصناعة النفطية وإقامة مشاريع صناعية كبرى تعتمد النفط مادة أولية (كالبتر وكيمياويات والأسمدة والصناعات البلاستيكية والصناعات الكيماوية الأخرى) كونها تمتلك ميزة نسبية لوفرة المادة الأولية لسد حاجة الطلب المحلي وتخفيض الاستيرادات وزيادة نسبة التوظيف.

9- وهناك بعض التوصيات أهمها هو التخلص من التقلبات الاقتصادية بسبب الصدمات الخارجية المتمثلة بارتفاع وانخفاض أسعار النفط الخام، وتنويع مصادر الدخل ووضع خطط استثمارية للعوائد النفطية أو تأسيس صندوق سيادي في فترات ارتفاع أسعار النفط الخام كما هو موجود في دولة الإمارات العربية المتحدة.

المصادر والمراجع

أولاً : المصادر العربية

أ- الكتب العربية والمترجمة

- 1- اسامة بن محمد باحنشل، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، مطابع جامعة الملك فهد الوطنية، 1999.
- 2- امينة مخلفي، مدخل الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)، الجزء الاول، 2014.
- 3- باسم حمادي الحسن، الاستثمار الاجنبي المباشر FDI عقود التراخيص النفطية واثرها في تنمية الاقتصاد، ط1، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2014.
- 10 بيوار خنسي، البترول أهمية مخاطرة وتحدياته، ط1، اربيل، دار ئاراس للطباعة والنشر 2006.
- 4- توبي شيللي، النفط السياسة والفقر والكوكب، ترجمة دينا عبد الاله الملاح، ط 1، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2010.
- 5- تيري لاين كارل، منهج مفتوح للتعريف على اساسيات صناعة النفط حوكمة لعنة الموارد .
- 6- حسام الدين مصطفى، لهيب النفط ، الاقتصاد السياسي للاستبداد، جمعية المترجمين اللغويين المصريين، مصر، 2010.
- 7- حسن لطيف الزبيدي، ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية في العراق مركز العراق للدراسات، مطبعة الساقى، ط1، 2013 محمد علي الزيني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، ط3، مصر، دار الملاك للفنون، 2009.

- 8- روبرت صولو، نظرية النمو، ترجمة ليلي عبود، ط1، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، 2003.
- 9- رياض بدري سترك، تخطيط التعليم واقتصادياته، ط 1، اثرء للنشر والتوزيع، 2008.
- 10- سالم عبد الحسن رسن، المداخل الأساسية للتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، 2000.
- 11- صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة حالة العراق، الناشر مؤسسة فريدريش إيبيرت، مكتب الأردن والعراق، العراق، بغداد، 2013.
- 12- صبيح ماجد، التنمية الاقتصادية، جامعة القدرس المفتوحة، 2000.
- 13- عباس علي محمد، دراسة حالة العراق للمدة 1970-2007، ط1، مطبعة الساقى، 2013.
- 14- عبد العزيز عبد الله القطيفي، نظريات النمو الديناميكي والمجتمع الرياضي، مديريات دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1999.
- 15- عبد المطلب عبد الحميد ، اساسيات في الموارد الاقتصادية ، الدار الجامعية ، 2005.
- 16- عبد المطلب عبد المجيد، اقتصاديات الموارد الاقتصادية، ط1، العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010.
- 17- عبد المطلب عبد المجيد، النظرية الاقتصادية(تحليل جزئي وكلي)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.
- 18- عبلة عبد الحميد بخاري، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، التنمية والتخطيط الاقتصادي .
- 19- عدنان الجنابي، الخلاص من الدولة الريعية، ط 1 ، بغداد، بيروت ،اريل، دراسات عراقية، 2016.
- 20- عدنان الوردي : "اساليب التنبؤ الاحصائي، طرق وتطبيقات ، جامعة البصرة ، 1990 .
وليد اسماعيل السيفو، احمد محمد مشعل، الاقتصاد القياسي التعليمي بين النظرية والتطبيق، عمان، الطبعة الاولى، 2003.
- 21- فاروق بن صالح الخطيب وعبد العزيز بن احمد دياب ، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية ، جدة، 2013.
- 22- محمد صالح تركي القرشي، علم اقتصاد التنمية، ط1، الاردن، 2010.
- 23- محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.
- 24- محمد عبد العزيز وايمان عطية عاصف، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق ، دار الجامعية، الاسكندرية، 2007.

- 25-محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، 2007.
- 26- محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، 2007.
- 27- مدحت القرشي ، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، ط1، الاردن، دار وائل للنشر، 2007.
- 28- نبيل جعفر عبد الرضا و حازم سامي جمعة، نفط العراق الشفافية في مواجهة الفساد، ط1، شركة الغدير للطباعة والنشر، العراق، بغداد، 2016.
- 29- نبيل جعفر عبد الرضا ومصطفى عبدالله محمد، المسارات العكسية للنفط والغاز، ط1، البصرة، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة، 2016.
- 30- نبيل جعفر عبد الرضا، اسواق النفط العالمية ، ط 1، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة، البصرة، 2016.
- 31- نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط ، ط1، دار احياء التراث العربي، بيروت، 2011 .
- 32-نبيل جعفر عبد الرضا، في مواجهة التخلف، ط 1، البصرة، دار الكتب والوثائق ببغداد، 2013.

ب - البحوث والدراسات والندوات والمؤتمرات

- 11 - امجد صباح عبد العالي، عقود بديلة لاتفاقيات المشاركة بالانتاج PSA لتطوير القطاع النفطي في العراق، العلوم الاقتصادية، العدد 21، مجلد 5، 2008.
- 12 - شفيق عريش وآخرون، اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (33) العدد (5)، 2011.
- 13 - ابراهيم جاسم جبار الياصري، التنمية الاقتصادية في العراق الواقع والمعوقات، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة ميسان.
- 14 - احمد ابراهيم علي، الجوانب المالية في عقود الخدمة النفطية وإدارة الخدمة ، 2011.
- 15 - احمد الزاير، الدولة ونمط التنمية في العالم الثالث، تحليل للدور الاقتصادي للدولة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ، 1989.
- 16 - احمد بريهي علي، اقتصاد النفط وتراخيص الاستثمار.
- 17 - أحمد عمر الراوي، التراخيص النفطية ودورها في مستقبل الصناعة النفطية بالعراق، الجامعة المستنصرية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية.

- 18 - أديب قاسم شندي وبتول حسن رداد الزبيدي، تقييم أداء الموازنة العامة في العراق للمدة (2003-2012)، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة واسط.
- 19 - أديب قاسم شندي، نور عبد الستار إبراهيم، تأثير الاستثمار الأجنبي على القطاع النفطي في بيئة الاقتصاد العراقي، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط.
- 20 - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصادات دول منطقة الشرق الأوسط المصدرة للنفط ، قطر ، 2015.
- 21 - جعفر طالب محمد وكوثر محمد دهيم، السياسة النفطية العراقية ودورها في اقتصاده دراسة مقارنة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط.
- 22 - حاكم محسن محمد، تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالادارة الكفوة للعوائد النفطية، مجلة اهل البيت، العدد3.
- 23 - حامد حميد كاظم، النفط العربي وتأثيره في العلاقات البريطانية - الامريكية خلال القرن العشرين، كلية الرشيد الجامعة، العدد 6.
- 24 - حسين شناوة مجيد، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 1، العدد 5، لسنة 2011، ص19.
- 25 - خطة التنمية الوطنية 2013-2017، العراق، بغداد، وزارة التخطيط 2013.
- 26 - رائد فهمي، استخدام الربيع النفطي في العراق ملاحظات أولية، الثقافة الجديدة، العدد 316.
- 27 - سامي عبيد التميمي، الاقتصاد العراقي اسباب الانهيار وطرائق المعالجة، بحث ملقى في وقائع المؤتمر العلمي 2016/4، جامعة البصرة كلية الادارة والاقتصاد وكلية شط العرب الاهلية.
- 28 - سامي عبيد محمد، دراسة في قانون النفط والغاز العراقي الجديد مع التركيز على اتفاقيات (عقود) المشاركة في الإنتاج، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 22، 2006.
- 29 - ستار جبار خليل البياتي، الانكشاف الاقتصادي للعراق وانعكاساته في الاقتصاد الوطني، بحث ملقى في وقائع المؤتمر العلمي 2016، جامعة البصرة كلية الادارة والاقتصاد و كلية شط العرب الاهلية، ص423 .
- 30 - سيف الدين محمد الحديثي، النفط في العراق بين حقائق التاريخ و متغيرات السياسة والاقتصاد، مجلة دنانير، العدد 3.
- 31 - صالح خضر محمد، التاريخ الاقتصادي لنفط كركوك، جامعة كركوك، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، المجلد 14، العدد3، 2007.
- 32 - صباح عبد الرسول التميمي، دور النفط العربي في تحقيق الأمن الإقتصادي العربي، مجلة كلية التربية للبنات، مجلد1، العدد21، 2010، ص8.

- 33 - صبرينة يونس وهشام بن عزة ، نحو مشروع وطني للتنمية ، بحث ملقى في وقائع المؤتمر العلمي 2016/4، لجامعة البصرة كلية الادارة والاقتصاد وكلية شط العرب الجامعة الاهلية.
- 34 - صفاء يونس ، مزاحم محمد ، تحليل العلاقة بين الاسعار العالمية للنفط واليورو والذهب باستخدام قيمة الانحدار الذاتي (VAR) ، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية (14) ، 2008
- 35 - طه خلف محمد الجبوري، اهمية النفط العراقي في الاستراتيجية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام 1952، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية ، المجلد 1، العدد 1، السنة 1، 2009.
- 36 - عابد العبدلي : اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية - دراسة تحليلية قياسية ، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي ، جامعة الازهر ، السنة التاسعة ، العدد (27) 2005.
- 37 - عابد العبدلي : محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في اطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي ، جامعة الازهر ، العدد (32) ، 2007.
- 38 - عامر عبد الامير شاكر، منهج الاستثمار في استراتيجية تطوير القطاع الخاص، بحث ملقى في وقائع المؤتمر العلمي لكلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة وكلية شط العرب 2016.
- 39 - عامر عبد الامير شاكر، منهج الاستثمار في استراتيجية تطوير القطاع الخاص، بحث ملقى في وقائع المؤتمر العلمي لكلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة وكلية شط العرب 2016.
- 40 - عبد الجبار عبود الحلفي، النفط العراقي امام ثلاثة سناريوهات، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، مجلة دراسات البصرة، السنة 9، العدد 17، 2014.
- 41 - عبد الرحمن نجم المشهداني، جولات التراخيص النفطية وأثرها على اقتصاد العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 35.
- 42 - عبد الصمد سعدون الشمري وخضر عباس احمد النداوي، اتجاهات الإيرادات النفطية العراقية بعد 2003
- 43 - عبد العظيم الشكري وسوسن كريم الجبوري، دور البنك المركزي في معالجة بعض مشاكل الاقتصاد العراقي للمدة 1991-2013، بحث ملقى في وقائع المؤتمر العلمي 2016، جامعة البصرة كلية الادارة والاقتصاد و كلية شط العرب الاهلية .
- 44 - علي مرزا، العراق: الواقع والآفاق الاقتصادية، للمؤتمر الأول لشبكة الاقتصاديين العراقيين بيروت، 2013.

- 45 - علي مرزا، النفط بين السياسات والأوهام، مجلة سياسات عربية، العدد 19، 2016.
- 46 - عمار جعفر مهدي، التأثيرات السياسية والامنية في المؤشرات الوطنية لرصد الاهداف الانمائية للالفيه، خطة البحثية 2012، وزارة التخطيط، العراق التقرير الوطني للتنمية البشرية 2014.
- 47 - عمار محمد سلو أحمد العبادي، تأثير إنتاج منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك من النفط الخام في الاستهلاك النفطي لبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للمدة 1980-2010، جامعة دهوك، مركز الدراسات الإقليمية.
- 48 - فلاح حسن ثويني، الادارة الاقتصادية للإيرادات النفطية في العراق بعد عام 2003، العدد 93، السنة 35، كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية.
- 49 - في ظل تذبذب أسعار النفط العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 68.
- 50 - قيس ناظم غزال، اثر صادرات العراق الاستخراجية في النمو الاقتصادي للمدة 1970-2000، جامع الموصل، كلية الزراعة والغابات، مجلة تنمية الرافدين، مجلد 74، العدد 26، 2004.
- 51 - كوبا غفينادزه وأمجد حجازي، العراق قضايا مختارة، التقرير القطري رقم 15/236، الصادر عن صندوق النقد الدولي، 2015.
- 52 - لورنس يحيى صالح وفاطمة محسن محمد، الاقتصاد العراقي بين المرض الهولندي ولعنة الموارد، ملقى في وقائع المؤتمر العلمي، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد وكلية شط العرب، 2016.
- 53 - لورنس يحيى صالح و فاطمة محسن محمد، الاقتصاد العراقي بين المرض الهولندي ولعنة الموارد ، بحث ملقى في المؤتمر العلمي لكلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة وكلية شط العرب الجامعة الاهلية، للفترة من 20 - 21 - 2016،
- 54 - مالك عبد الحسين احمد و ميادة رشيد احمد، الاثار الاقتصادية والبيئية لصناعة تكرير النفط دراسة تطبيقية في شركة مصافى الجنوب شركة عامة، كلية التقنية الادارية بالبصرة، العلوم الاقتصادية ، العدد 34، مجلد 9، 2013.
- 55 - مايع شبيب الشمري و زمن راوي سلطان ، الخيارات المتاحة أمام السياسة النفطية العراقية، جامعة الكوفة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 23، السنة 8.
- 56 - مايع شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات الاصلاح الاقتصادي الريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، مجلد 3، العدد 5.
- 57 - محد عز العربي، الدولة الريعية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية،

- 58 - محمد حسين الجبوري وآخرون، دراسة مقارنة مكانية تطبيقاتها في العراق، المجلد 3، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد
- 59 - محمد عز العرب، الدولة الربعية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد 65، السنة السادسة، 2010.
- 60 - محمد محي لهيمص، الواقع الجغرافي والاقتصادي للنفط العراقي رؤيتان متناقضتان دراسة في الجغرافية السياسية، جامعة المستنصرية، مجلة كلية التربية، العدد 9.
- 61 - مخلفي أمينة، النفط والطاقت البديلة المتجددة وغير المتجددة، جامعة ورقلة - الجزائر، مجلة الباحث - عدد 9، 2011.
- 62 - مخيف جاسم حمد، واقع التنمية البشرية في ضوء مؤشرات القياس الكمي لدليل التنمية البشرية، جامعة تكريت، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 22، 2011.
- 63 - مظهر محمد صالح قاسم، الربيع النفطي والاستبداد الشرقي، بحث في اجتماعيات الاقتصاد السياسي في العراق.
- 64 - مظهر محمد صالح، نحو اعادة توصيف النظام الاقتصادي رؤية اكااديمية في المستقبل النظام الاقتصادي في العراق، بحث منشور على موقع البنك المركزي العراقي، 2012.
- 65 - مناف مرزة محمد، اسراتيجية التنويع واثرها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي العراق دراسة تحليلية للمدة 2003-2014، بحث ملقى في وقائع المؤتمر العلمي لكلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة وكلية شط العرب الاهلية، 4/ 2016.
- 66 - منتظر سعد البطاط، الاثار الاقتصادية لتطبيق قانون النفط والغاز في العراق، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد، الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 17، ص 62.
- 67 - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الأوابك، التقرير الاحصائي السنوي 2016.
- 68 - ميثم ربيع هادي و علي كريم راضي الأعرجي، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية وتطوير قطاع النفط العراقي، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة 35، عدد 91، 2012.
- 69 - نبيل جعفر عبد الرضا ومصطفى عبدالله محمد، المسارات العكسية للنفط والغاز، ط 1، البصرة، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة، 2016، ص 90.
- 70 - نوفل قاسم علي الشهوان، اتجاهات النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي اقليمياً ودولياً، العراق جامعة الموصل، مركز الدراسات الاقليمية، 2007.
- 71 - هيثم عبدالله سلمان، دور المرض الهولندي ولعنة الموارد في تفشي ظاهرة الفساد في العراق، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 25، 2015.

- 72 - هيثم عبدالله سلمان، دور المرض الهولندي ولعنة الموارد في تفشي ظاهرة الفساد في العراق، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 25، جامعة البصرة، 2015
- 73 - يحيى حمود حسن البو علي، ملامح السياسة النفطية في العراق، جامعة البصرة، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 25، اذار 2015
- 74 - يحيى حمود حسن البو علي، ملامح السياسة النفطية في العراق، جامعة البصرة، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 25، اذار 2015.
- 75 - يحيى حمود حسن، ملامح السياسة النفطية في العراق، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 25، 2015.
- 76 - يحيى حمود علي، خصخصة القطاع النفطي في العراق الممكنات والتحديات، دراسات في الاقتصاد العراقي، ط1، 2012.
- 77 - يوسف علي عبد الاسدي، ميثم عبد الحميد روضان، تحليل اثر المرض الهولندي على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي، جامعة البصرة، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 37، مجلد 10، 2014.
- 78 - يونس علي احمد، تحليل و قياس الرفاهية و علاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009، جامعة السليمانية ، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 83، 2010،
- 79-أحمد ابراهيم علي، النفط في المستقبل الاقتصادي و المالي للعراق ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، جامعة المستنصرية، السنة 7، العدد 20.
- 80- احمد حسين علي الهيتي وعمار محمد سلو احمد العبادي ، اسعار الفائدة وفكرة النضوب وتوجهات اسعار النفط الخام ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 5 ، العدد 15 ، 2009.
- 81- بلمقدم مصطفى و بن رمضان أنيسة، الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة البترول في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسة الاقتصادية، العدد 3، 2012.
- 82- جعفر باقر علوش ووفاء ابراهيم عسكر، قياس اثر الانتاج النفطي كمحرك للنمو الاقتصادي العراقي للمدة (1988-2014)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارة، جامعة واسط، العدد 21، 2016.
- 83- حسن العالي، قضايا نمط النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الجزيرة للدراسات، 2013.

84- دحمان ابوعلي سمير و البشير عبد الكريم ، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي- حالة الاقتصاد الجزائري، منتدى الاقتصاديين المغاربة، جامعة حسية بن بوعلي بالشلف.

85- رحمان امال، النفط والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، العدد4، 2008.

86- عبد الرزاق خضر حسن، التكيف الهيكلي للصناعة النفطية في ظل قبول الاستثمارات الأجنبية دراسة حالة في شركة نفط الشمال، جامعة تكريت، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد5، العدد13 ، 2009.

87- عبد الستار عبد الجبار موسى ، دراسة تحليلية لواقع القطاع النفطي في العراق وافاقه، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، مجلد 5، العدد15، 2010.

89- عبد الستار عبد الجبار موسى، حصة أوبك من إنتاج النفط الخام أداة للقيادة السعرية في السوق الدولية، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد 65 ، 2007.

ج- الرسائل والأطاريح الجامعية

- 1- حلمي ابراهيم منشد ، تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة (1975-2000) اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة البصرة ، (غ . أ) ، 2004.
- 2- سلام عبد الجليل ، الانفاق الحكومي والتغيرات السنوية في الاقتصاد العراقي لسنوات (1970- 1990)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة 1995.

د- التقارير والنشرات الرسمية

- 1- برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية، 2014.
- 2- برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية، 2015، 2016.
- 3- البنك الدولي للانشاء والتعمير، تقرير ممارسة أنشطة الاعمال، 2012.
- 4- البنك الدولي، سهولة ممارسة الاعمال العراق، للسنوات 2012، 2016- 2017، منشور على الموقع <http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/iraq>
- 5- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء المجموعة الإحصائية، 2003- 2014.
- 6- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي 2016، التقرير الاقتصادي للفصل الاول 2016.
- 7- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث 2003، المجموعة الإحصائية من 1991 - 2001.
- 8- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة السنوية 2005، 2006، 2015.

- 9- التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث لسنوات، 2008، 2009 ، 2014.
- 10- تقرير التنمية البشرية 2010 .
- 11- جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، السعر الفوري لخامات اوبك 2003-2008.
- 12- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاء التجارة، 2015.
- 13- دائرة التنمية الاقتصادية في ابو ظبي وصندوق النقد العربي والوكالة الامريكية للتنمية الاقتصادية، ممارسة أنشطة الاعمال في العالم العربي لسنوات 2010، 2011.
- 14- صندوق النقد العربي، الحسابات القومية، (1988 - 1998)(1994 - 2004)، التقرير العربي الموحد.
- 15- صندوق النقد الدولي، العراق تقرير القضايا المختارة، التقرير القطري 15/236، 2005.
- 16- صندوق النقد الدولي، العراق، تقرير خبراء حول مشاورات المادة الرابعة لعام 2013.
- 17- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، تطور الاسعار من 2009 - 2013.
- 18- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، الملاحق الإحصائية.
- 19- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول اوابك، التقرير الاحصائي السنوي 2016 .
- 20- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، نشرات احصائية التجارة الخارجية، المجموعة الاحصائية السنوية ، 2010- 2011.
- 21- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير السنوي للصادرات لسنوات 2014 ، 2015.
- 22- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية 2012 - 2013، الباب 13، التجارة الخارجية.
- 23- وزارة التخطيط، التضخم السنوي للاقتصاد العراقي لعام 2013.
- 24- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، الصادرات حسب نظام المنسق (H.SO2) للسنوات 2007-2010-2015 ، لسنة 2012.
- 25- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التجارة الخارجية، اجمالي الصادرات 2015.
- 26- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الاولى السنوية للنتائج المحلي الاجمالي والدخل القومي 2014.

- 27- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الأولية الفصلية للنتائج المحلي الإجمالي، 2015.
- 28- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء البيئة، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق لسنوات 2003-2014.
- 29- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية 2014، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة 2009 - 2013.
- 30- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة 2007 - 2010، 2011.
- 31- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، التقديرات الأولية والفصلية والاجمالية للنتائج المحلي الإجمالي، 2009 - 2014.
- 32- وزارة التخطيط، الموجز الإحصائي للمحافظات، الجهاز المركزي للإحصاء، 2015.

هـ- بحوث شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت)

- 1- Joseph E. Stiglitz ، الموارد من نقمة إلى نعمة، معلومت على شبكة العالمية الانترنت <https://www.project-syndicate.org>
- 2- samer dib، لجنة الموارد الطبيعية، معلومات متاحة على شبكة الانترنت، <http://www.localmoxie.com>
- 3- أحمد علوي، الاقتصاد الريعي ومعضلة الديمقراطية، تعريب عادل حبه، <http://www.akhbaar.org/home/assets/docs/adilhabaarticle08112011.d>
- 4- انور ابو العلا ، قاعدتا هوثلينك وهارتويك في اقتصاديات المورد الناضب، 2016، معلومات على شبكة الانترنت <http://www.alriyadh.com>.
- 5- بتر، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، على موقع الانترنت http://www.petra.gov.jo/public_news/Nws_NewsDetails.aspx
- 6- البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية لعدد من السنوات، المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث.
- 7- التقرير الإحصائي السنوي (2016)، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (الوابك).
- 8- جلال خشيب، النمو الاقتصادي ، شبكة الالوكة، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، www.alukah.net
- 9- حاتم هاتف الطائي، النمو الاقتصادي، الموسوعة العربية، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، www.arab-ency.com.

- 10- حبيب صالح مهدي العبيدي، مستقبل نفط الخليج العربي في لعبة الصراع والهيمنة الدولية وفرص التكامل، بحث منشور على الانترنت
<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=71906>
- 11- رجاء خضير عبود الربيعي، الصناعة النفطية في العراق وآفاقها المستقبلية، بحث متاح
http://www.uobabylon.edu.iq/publications/economy_edition9/econom
- 12- سلام جبارشهاب، الدولة الريعية وصياغة النظم الاقليمية (دول الخليج انموذجاً)، الجامعة التكنولوجية، قسم العلوم التطبيقية، بحث منشور على الانترنت
<http://www.iasj.net/iasj>
- 13- سليمان القدسي، منظومة التكافل الاجتماعي ومثلث النمو والفقر والتوزيع في الاقتصاد العربي، المعهد العربي للتخطيط، على موقع
<http://int.search.tb.ask.com/search/GGmain.jhtml>
- 14- صالح العصفور، الموارد الطبيعية واقتصاديات نفاذها ، سلسلة جسر التنمية، الكويت المجلد 1، العدد 5، 2002. <http://www.arb-api.org>
- 15- صندوق النقد الدولي، المرشد الى الشفافية في ادارة الموارد، بحث منشور على شبكة المعلومات الانترنت 2007 <https://www.imf.org>
- 16- عباس العيداني، تاريخ انتاج النفط في المنطقة عامة والعراق خاصة ، معلومات متاحة على شبكة الانترنت، <http://www.alnoor.se/article.asp?id=210704>
- 17- عدنان الجنابي، الاصلاح الاقتصادي في العراق، بحث منشور على شبكة الاقتصاديين العراقيين على الموقع <http://iraqieconomists.net/ar>
- 18- عدنان الجنابي، الدولة الريعية والدكتاتورية، بحث منشور على شبكة الاقتصاديين العراقيين، على موقع الانترنت .. <http://iraqieconomists.net>
- 19- علاء حامد، نفط العراق المحتل قصة سرقة أقرب إلى الخيال، الحوار المتمدن، العدد 3477، سنة 2011، على شبكة الانترنت ، <http://www.ahewar.org>
- 20- فيوليت داغر، العقوبات الاقتصادية على العراق، اللجنة العربية لحقوق الإنسان، 1999، بحث متاح على الانترنت، <http://www.achr.eu/rep6.htm>
- 21- مجد خضر، بحث عن الموارد الطبيعية، بحث منشور، <http://mawdoo3.com>
- 22- مهدي محسن العلق و نجلاء علي مراد و قصي عبد الفتاح رؤوف، الفقر وعلاقته بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية في العراق، على موقع الانترنت
<http://int.search.tb.ask.com/search/GGmain.jhtml>
- 23- الموسوعة الحرة، تنمية اقتصادية، معلومات متاحة على الشبكة الدولية الانترنت، <http://ar.wikipedia.org>

- 24- الموسوعة الحرة، مؤشر الديمقراطية، 2015 منشور على الانترنت،
<https://ar.wikipedia.org/wiki>
- 25- الموسوعة الحرة، نظرية قمة هوبرت، معلومات متاحة على شبكة الانترنت،
https://en.wikipedia.org/wiki/Hubbert_peak_theory
- 26- نبيل جعفر عبد الرضا و خولة ارشيح ، بعض مؤشرات مناخ الاستثمار في العراق، الحوار
 المتمدن العدد 3750 ، 2012 ، على موقع الانترنت <http://www.ahewar.org>
- 27- نزار احمد، دراسة اقتصادية حول اموال النفط العراقي ما بين 1930-2010، غرفة تجارة
 صناعة السليمانية، بحث منشور على شبكة الانترنت
<http://www.sulcci.com/arabic/drejaWtar.aspx>
- 28- هيثم عبد الكريم شعبان ، مقدمة في اقتصاديات الموارد، (2016)، بحث متاحة على شبكة
 المعلومات الدولية، الانترنت، <http://faculty.mu.edu.sa> .
- 29- وزارة التخطيط 2013، التقرير السنوي للصادرات لسنة 2013، الجهاز المركزي
 للإحصاء، مديرية احصاء التجارة.
- 30- وزارة التخطيط، 2008، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الحسابات القومية.

ثانياً: المصادر الأجنبية

- 1- Christoph Neuman, Mathias Erlei, Price Formation of Exhaustible Resources .
- 2- An Experimental Investigation of the Hotelling Rule , October, 2014 .
- 3- Jeffrey A. Frankel, THE NATURAL RESOURCE CURSE, National Bureau of Economic Research, Cambridge, 2010,p6.
- 4- Minnitt , Frontiers of usefulness: The economics of exhaustible resources, School of Mining Engineering, University of the Witwatersrand, 2007
- 5- James L. Sweeney, Economics of Energy, Department of Management Science and Engineering, Stanford University,.
- 6- Harold Hotelling, The Economic of Exhaustible Resources, The Journal of Political Economy, Vol.39, No.2. (April, 1931).

- 7- Margaret E. Slade and Henry Thille, Whither Hotelling: Tests of the Theory of Exhaustible Resources , Department of Economics, The University of British Columbia.
- 8- Roberts. Hirsch, Peaking in the world of oil production Its impacts and mitigation, and risk management, 2005,.
- 9- Robert T. Deacon, The Political Economy of the Natural Resource Curse, University of California, Santa Barbara, June 2, 2010, p4.
- 10- Jeffrey D. Sachs and Andrew M. Warner, Natural Resources Abundant and economic growth Harvard Institute for International Development, Harvard University , 1997,.
- 11- Sachs J.D. Warner A.M., Natural Resource Abundance and Economic Growth, National Bureau of Economic Research , Working paper 5398 , Cambridge , December 1995.
- 12- Falah Moussa, Dutch disease Alveaptlah when Iraq, information is available online, <http://arabbusinessreview.com>.
- 13- Arzelier , Marie-Pierre ,Dépenses Publiques , Ressources Naturelles et Croissance Sectorielle : Une
- 14- Comparaison Afrique-Asie , Revue économique, Vol. 49, No. 1, Janvier 1998.
- 15- Christine Ebrahim-zadeh, Dutch Disease: Too much wealth managed unwisely, Research published on the Internet sites, www.webcitation.org.
- 16- Gregory,R..G, Some implication of the growth mineral sector , Australian Journal of the Agricultural Economics , 20Aout 1976 ,
- 17- Corden,M.,Booming Sector and Dutch Disease Economics : Survey and Consolidation ,Oxford Economic Papers, New Series, Vol 36, Nov.1984,

- 18- - Losha Naidoo Tangjerd, Diagnosing an Early Symptom of Dutch Disease, Master Thesis, UNIVERSITY OF STAVANGER UIS BUSINESS SCHOOL, 2014.
- 19- Corden,M,Booming Sector and Dutch Disease Economics : Survey and Consolidation ,Oxford Economic Papers, New Series, Vol 36, Nov.1984
- 20- Losha Naidoo Tangjerd, Diagnosing an Early Symptom of Dutch Disease, Master Thesis, UNIVERSITY OF STAVANGER UIS BUSINESS SCHOOL, 2014,
- 21- Corden .M. Neary P.Booming Sector and De-Industrialisation in a Small Open Economy.
- 22- Saya Ali Ahmed Will Iraq Escape the Resource Cursef, , for the Degree MASTER OF ARTS, The University of Texas at Austin, 2011,.
- 23- Terry Lynn Carr, understand the curse Moardbges Posted on Internet site, <https://www.google.iq>,.
- 24- Ricky Lam and Leonard Wantchekon, POLITICAL DUTCH DISEASE, November 16, 2002,.
- 25- Ross Michael L. The Political Economy of the Resource Curse , World Politics, 1997,
- 26- Robinson j. , Torvik R. Verdier T , Political Foundation of The Resource Curse , Journal of Development Economics, V 79 , 2006 ,
- 27- Halvor Mehlum, Karl Moene and Ragnar Torvik, INSTITUTIONS AND THE RESOURCE CURSE, The Economic Journal, 2006 .
- 28- Mehlum H., Moene K. Torvik R, Institution and The Resource Curces, The Economic Journal Vol.116 , January 2006

- 29- By James A. Paul, Great Power Conflict over Iraqi Oil: The World War I Era, <https://www.globalpolicy.org>.
- 30- Joe Stork, Middle East Oil and the Energy Crisis, <https://www.globalpolicy.org>.
- 31- Joe Stork, Middle East Oil and the Energy Crisis, Posted on the Internet on the site, <https://www.globalpolicy.org/component/content/article/185/40719.html>.
- 32- Murray Bourne, The Gini Coefficient of wealth distribution, <http://www.intmath.com/blog/mathematics/the-gini-coefficient-of-wealth-distribution-4187>
- 33- Badi G. Baltagi , Econometrics , 2nd Edition , Verify Berlin Heidelberg New York . USA .1999.
- 34- Gujarati N.D , Basic Econometrics . Fourth Edition . The Mc. Graw–till , Cmpaines , 2004.
- 35- Dickey D.A., Fuller W.A Likelihood Ration tests for Autoregressive time series unit Root , Econometrica , vol.99 1981.
- 36- Dimitios Asterion and Stephen G.Hall .Applied Economerriics , palgrave Macmill an LTd. New York , 2007
- 37- Engle , R. F and Granger c.w, co integration and error correction" Representation and Testing "Econometric

- 38– OPEC, Annual Statistical Bulletin (2006), (2010) (2015), (2016).
- 39– OPEC, Annual Statistical Bulletin (2008).
- 40– OPEC, Annual Statistical Bulletin, (2004),.
- 41– International Monetary Fund, IMF Executive Board Concludes 2015 Article IV Consultation with Iraq,2015.
- 42– United Nations Development Programme, Human Development Reports, Trends in the Human Development Index, 1990–2014, <http://hdr.undp.org/en/composite/trends>.
- 43– : Murray Bourne, The Gini Coefficient of wealth distribution, <http://www.intmath.com/blog/mathematics/the-gini-coefficient-of-wealth-distribution-4187>.
- 44– Transparency International, for a number of years, On the **site** online, <https://www.transparency.org/research/cpi/cpi>.

Abstract

Natural resources are among the most important sources of wealth in any country and play a major role in economic growth. The issue of natural resource economies is one of the main issues of concern to economists and rich countries. The abundance of natural resources is not enough to achieve economic growth, but the opposite has had a negative impact on economic growth. The economy is much worse than countries that do not have strategic natural resources, economic theory explains why the problem of not optimizing the allocation of these resources and turning this divine grace into a curse or so-called resource curse theory of resource theory.

The study of the relationship between the abundance of natural resources and economic growth is not recent, but the term resource curse first appeared by economic researcher Richard Otte in 1993. He described the failure of resource-rich countries to exploit their wealth to achieve economic growth. This research explains the impact of the use of oil revenues on economic sectors, economic performance indicators and economic growth in Iraq, and that the revenues of crude oil occupied an important position in the Iraqi economy and the growth of the oil sector in contrast to the great neglect of important sectors such as the manufacturing sector and the agricultural sector, Role in GDP. The study proved its hypothesis in the Iraqi economy where the results of the study showed the following:

The abundance of financial returns from depleted natural resources represented by crude oil have a negative impact on the process of economic growth in Iraq, which is known in the economic writings of the resource curse for the period 1970 - 2015, it is clear from the analysis of the relative importance of key sectors of GDP, the increase in contribute to reduce the proportion of the contribution of productive sectors) industry and agriculture (which confirms the existence of an inverse relationship between the development of the oil sector and revenues decline and the decline in non-oil sectors for the same period, and that the

Iraqi economy has Oakaddrh on the development of non-oil productive sectors, and proved During the study period that the decline in oil revenues and increases the productive sectors of revenues and increase its contribution to the gross domestic product (GDP), and this is evident during the seventies and eighties and during The economic siege period refers to the relationship between these variables (the oil sector, the industrial sector and the agricultural sector) to the strength and direction of the relation between these variables. It is clear that there is a high degree of interdependence between them and the negative correlation, ie, the increase in the contribution of oil to the GDP will lead to a decline in the contribution of manufacturing industries in the GDP as well as the low contribution. The agricultural sector has reached GDP, Common to oil revenues, the manufacturing sector and the agricultural sector. This means that there is a long-term balance between them if successful economic plans are developed to develop non-oil productive sectors. The study also showed that the contribution of the manufacturing sector to the GDP is negatively affected by oil revenues. In other words, the increase in oil revenues in one unit will lead to a 13% reduction in the contribution of the manufacturing sector, or the contribution of the agricultural sector to the GDP will be adversely affected by oil revenues. Oil revenues in one unit will reduce the contribution of the agricultural sector by 31%. This fact confirms the validity of the hypothesis of the study.



Ministry of Higher Education
and Scientific Research
University of AL- Qadisiyah
Faculty of Management and Economics
Department of Economic

Depleted natural resources and their impact on economic growth Oil in Iraq (case study)

Preparation by
Sajid Salem Musa

To the Board of the Faculty of Management and Economics / University
of Qadisiyah, It is part of the requirements for a master's degree in
economic science.

The supervised by: Professor. Dr
Karim Salem Hussein Ghalbi

A.H 1438

A.c 2017